


مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد السادس عشر ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد «٦٢» آذار- مارس ٢٠٢٠

الشعب الفلسطيني..

يرد على مظلمة القرن الأمريكية



الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني



بعد الإعلان الأمريكي الإسرائيلي المشترك عما سمي بـ «صفقة القرن» بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٨، ، توالت ردود الفعل العربية والإسلامية والدولية الرافضة لها، لأنها تجاوزت القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وهدفتْ لتصفية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها مدينة القدس.

لا أريد الخوض بتفاصيل تلك المواقف، ولكن لا بد من الإشارة الى القرار الاخير لمجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة بمشاركة سيادة الرئيس محمود عباس الذي رفض»صفقة القرن»، والى قرار منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها الاستثنائي في جدة الذي هو الاخر رفض تلك الصفقة، وكذلك موقف الأمم المتحدة المتمسك بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، الى جانب موقف الاتحاد الأوروبي الذي رأى بأن خطة ترامب لا تتماشى مع المعايير المتفق عليها دوليا، إضافة الى موقف ١٠٧ أعضاء من مجلس النواب الامريكي بشأن الصفقة، وغيرها من المواقف الرسمية والشعبية والنقابية العربية والاسلامية والدولية.

إن شبه الاجماع الدولي الرافض لتلك الصفقة، جاء بعد الموقف الفلسطيني الشعبي والرسمي والفصائلي، وخاصة بعد اجتماع القيادة الطارئ والجامع برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس والذي رفض جملة وتفصيلا تلك الخطة، وأكد على استمرار نضال شعبنا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال الدولة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين.

إن موقف المجلس الوطني ومنذ اليوم الأول تحرك مخاطبا الأتحادات البرلمانات العربية الإسلامية والاوروبية والدولية، لحشد رأي برلماني دولي واتخاذ مواقف معلنة من تلك الصفقة، وتمثل ذلك في عقد المؤتمر الطارئ للاتحاد البرلماني العربي في الاردن، وما صدر عن الجمعية البرلمانية الآسيوية وتأكيد دعمها لحقوق شعبنا واعلانها رفضها لتلك الصفقة، الى جاب موقف البرلمان الأوروبي، وقرارات الجمعية البرلمانية المتوسطية في دورتها الأخيرة في اليونان، التي أكدت أن تلك الخطة مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ولا تصلح لتكون أساسا للسلام، وطالبت بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية.

كما عقد أعضاء المجلس الوطني المتواجدون في الأردن اجتماعا طارئا طالبوا فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي وفي مقدمتها القرار الخاص بانتهاء المرحلة الانتقالية بكافة التزاماتها السياسية والامنية والاقتصادية تجاه الاحتلال الاسرائيلي، واتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل وتصعيد المقاومة والنضال بكافة اشكاله وصوره في وجه الاحتلال، الى جانب تنفيذ قرار المجلس الوطني باتخاذ الاجراءات لتغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية الفلسطينية، تجسيدا لاستقلال دولة فلسطين، وتنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢، وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية انهاء هذا الاحتلال.

وختاما، نجدد التأكيد على ان انهاء الانقسام الأسود وطي صفحته، وتعزيز الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، هي أكبر الضمانات في مواجهة وافشال تلك الصفقة وغيرها من المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية.

حماة الجبل والعلم- بيتا - نابلس



محتويات العدد







المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦

بمشاركة المجلس الوطني
الاتحاد البرلماني العربي يعقد مؤتمره الطارئ ويرفض "صفقة القرن"

اعداد : عمر حمايل
عضو الوفد



شارك رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون بالمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي لبحث الرد على «صفقة القرن»، وقد انعقد المؤتمر بدعوة من المهندس عاطف الطراونة رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب الاردني، استجابة لطلب دولة فلسطين، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني تحت عنوان: «دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة/ قضية العرب والمسلمين والمسيحيين»، يوم السبت الواقع في ٨ شباط فبراير ٢٠٢٠، وشارك في اعمال المؤتمر الطارئ ممثلو ٢٠ برلمانًا عربيًا من بينهم ١٦ رئيسا.

وضم وفد المجلس الوطني الفلسطيني الى جانب رئيسه، الاب قسطنطين قرمش نائب رئيس المجلس وأمين سر المجلس محمد صبيح وأعضاء المجلس نايف مهنا وعمر حمايل، واداري الوفد نائل رحال.

أولا: كلمة الافتتاح:

بدأت اعمال المؤتمر بكلمة لرئيس الاتحاد البرلماني العربي عاطف الطراونة قال فيها، إن القضية الفلسطينية تمر بأصعب مراحلها بعد أن ذهب الاحتلال مختبئا بالانحياز الأميركي ليعلن تسوية ظالمة لقضية عادلة، ويتطاول في الاستيلاء على الأرض والتاريخ والكرامة، ما يتطلب منا أن نبحث في اتخاذ مواقف أبعد من تلك التي تكتفي بالخطابات والشعارات.

ثانيا: كلمة رئيس المجلس الأخ سليم الزعنون:

وبعد، الانتهاء من كلمة رئيس الاتحاد، أعطيت الكلمة الأولى لفلسطين ممثلة بالأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون الذي طالب العرب بمضاعفة دعمهم المادي والسياسي والبرلماني للشعب الفلسطيني، تعزيزا لصموده على ارضه، وافشالا لـ«صفقة القرن» الاميركية-الاسرائيلية.

ودعا إلى اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية حقوق شعبنا، وايصال رسالة قوية للإدارة الاميركية والاحتلال بالرفض العربي المطلق لهذه الصفقة، ومواجهة اية خطط أو مشاريع صفقات للمس بالحقوق الفلسطينية.

وأكد أن ما اقترحته صفقة القرن المرفوضة جملة وتفصيلا، لا يقتصر خطرها على فلسطين فحسب، بل يطال مصالح الامة العربية جمعاء، لذلك "بات من الواجب علينا جميعا اعلان رفضنا المطلق لها، ومواجهة كل من يحاول التعاطي معها او الترويج لها، مناشدا البرلمانيين العرب شدَّ أزر شعبنا الذي يمثل خط الدفاع الأول عن الأمة العربية في وجه مشاريع إقامة إسرائيل الكبرى.

وفي ما يلي نص كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ صدق الله العظيم

معالي الأخ المهندس عاطف الطراونة المحترم
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المحترمون
السادة رؤساء الوفود والأعضاء المحترمون
سعادة الأخ فايز الشوابكة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحييكم بتحية فلسطين وشعبها الصابر المرابط على تراب وطنه الذي يحتضن بكل وفاء وفخر أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومسرى رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ومعراجه الى السماء، وهي الأرض المباركة التي ولد فيها السيد المسيح عليه السلام.

أتوجه بالشكر الجزيل للأخ المهندس عاطف الطراونة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على تلبيته طلبنا بعقد هذا المؤتمر العاجل، ونشكركم جميعا على الحضور، لنبحث معكم اتخاذ القرارات الكفيلة بمواجهة المخاطر الجسيمة لـ «صفقة القرن» الامريكية، والتأكيد على ثوابت الموقف العربي من القضية الفلسطينية.

أيها الاخوة ايتها الاخوات

نقدر لكم عالياً تلبية نداء فلسطين، وما نحن وإياكم إلا في خندق واحد في الدفاع عن القدس ومقدساتها، ونحن على يقين تام بأن امتنا العربية وفي مقدمتها برلماناتها سيكونون على قلب رجل واحد في رد الهجمة المسعورة التي تتعرض لها قضيتهم الأولى- فلسطين- والتصدي لكل من يحاول المساس بها.

وهنا لا بدّ لي من توجيه التحية لكل المواقف الرافضة لهذه الصفقة المشبوهة، وأحيي وحدة الموقف العربي الرافض لها الذي عبّر عنه قرار مجلس وزراء الخارجية العرب قبل أيام، بحضور سيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

كما نثمّن قرار منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها الاستثنائي الذي عقد في جدة الاسبوع الماضي « رفض «صفقة القرن» ودعوة كافة الدول الأعضاء إلى عدم التعاطي معها، أو التعاون مع الادارة الأميركية في تنفيذها بأي شكل من الأشكال.

الاخوة والاخوات

ككلم اطلعتم على ما اقترحته صفقة ترامب-نتنياهو من حلول مدمرة لمشروعنا الوطني، والتي نصّت على:

- القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل،
- تقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى،
- ضم ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية
- دولة فلسطينية مجزأة بلا سيادة ولا حدود، عاصمتها في احدى قرى القدس،
- إلغاء حق عودة ٦,٥ مليون لاجئ فلسطيني،
- السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة،
- الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل،
- الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان العربي السوري المحتل.

وتطبيق الخطة يبدأ بعد ٤ سنوات من جانب فلسطين، أما إسرائيل فتبدأ بالتنفيذ الفوري. وكما يظهر واضحا في الخارطة الموزعة عليكم، فقد اعطى قرار التقسيم الظالم عام ١٩٤٧ نحو ٥٤٪ لليهود، ونحو ٤٦٪ لفلسطين، وبعد عدوان عام ١٩٦٧ بقي حوالي ٢٢٪، والآن فإن خطة ترامب ابقتْ نحو ١١٪ لدولة فلسطين من مساحتها التاريخية. وهي مرفوضة تماما. (مرفق الخارطة التي قام رئيس المجلس بعرضها اثناء كلمته).

الاخوات والاخوة

لن نقبل ما جاءت به صفقة القرن، لأنها شكلَت عدوانا على الحقوق الفلسطينية والعربية، ولن نقبل بغير القدس عاصمة لدولتنا المستقلة كاملة السيادة، ولن نقبل الا بعودة اللاجئين الى ديارهم، ونرفض مشاريع التوطين أو الوطن البديل، فالقدس التي يريدها ترامب عاصمة لإسرائيل ليست للفلسطينيين وحدهم، بل لنا جميعا، ونحن حراسها.

وكرد فلسطيني على صفقة ترامب – نتنياهو، فقد أبلغتْ قيادة الشّعب الفلسطيني اسرائيل وامريكا برسائل رسمية جاء فيها: ان على اسرائيل تحمّل مسؤوليتها كقوة احتلال في إقليم دولة فلسطين المحتل، وسنواصل نضالنا المشروع، من أجل إنهاء هذا الاحتلال وتحقيق حلم شعبنا في الدولة والاستقلال، لأنه بقبولها هذه الصفقة، فقد ألغتْ إسرائيل الاتفاقيات الموقعة، ونقضت قرارات الشرعية الدولية والتي قامت عليها إسرائيل أيضا عام ١٩٤٨.

لذلك، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته تعرضوا، وسيتعرضون في الأيام المقبلة للمزيد من الهجمات الشرسة، والابتزاز والضغوط والحصار المالي كوسيلة لفرض ما ورد في هذه الصفقة المشؤومة.

وهنا، لا بدّ من مضاعفة دعم اخوتنا العرب على مختلف الأصعدة السياسية والمالية والبرلمانية، ونحن على ثقة بأنكم قادرون على تعزيز صمود المرابطين على أرض فلسطين، وحراس المسجد الأقصى والمقدسات المسيحية والإسلامية.

إن ما اقترحته صفقة القرن المرفوضة جملة وتفصيلا، لا يقتصر خطره على القضية الفلسطينية، بل يطال مصالح الامة العربية جمعاء، وقد تصل اطماع العدو الصهيوني الجانب الاردني من الاغوار، لذلك بات من الواجب علينا جميعا اعلان رفضنا المطلق لتلك الصفقة المشبوهة، ومواجهة كل من يحاول التعاطي معها او الترويج لها، ونناشدكم شد



أزرنا شعبنا الذي يمثل خط الدفاع الأول عن الأمة العربية في وجه مشاريع إقامة إسرائيل الكبرى.

وفي هذا المقام، لا بدّ من توجيه التحية لمواقف كل الأشقاء العرب الذين رفضوا تلك الصفقة، ولمواقف المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الوصي على المقدسات في مدينة القدس، ودفاعه عن الحقوق الوطنية لشعبنا، ورفضه لصفقة المؤامرة الأميركية.

الاخوات والاخوة الافاضل

نتطلع إليكم لاتخاذ القرارات الكفيلة لحماية حقوق شعبنا، وايصال رسالة قوية للإدارة الامريكية والاحتلال بالرفض العربي المطلق لهذه الصفقة، بالتأكيد على ما يلي:

أولا: إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية، تتقدم على أية قضية أخرى، وتسمو على كل خلاف.

ثانيا: الرفض القاطع والتصدي الثابت لما يسمى ب «صفقة القرن» الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، ومواجهة أية خطط أو مشاريع صفقات او محاولات للمس بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا.

ثالثا: توفير الدعم المادي الكافي لتثبيت صمود أهلنا المقدسيين في مدينتهم، تنفيذا لقرارات القمم العربية، وقرارات الاتحاد البرلماني العربي، حمايةً لمدينة القدس ومقدساتها وخاصة المسجد الأقصى.

رابعا: رفض ومحاصرة كافة أشكال التطبيع العربي مع الاحتلال قبل انسحابه الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس، وحل قضية اللاجئين حسب القرار ١٩٤. التزاما بقرارات القمم العربية المتتالية، ومبادرة السلام العربية.

خامسا: الاسهام في تنفيذ شبكة الأمان المالية التي أقرتها القمم العربية لدعم شعبنا ومؤسساته الشرعية.

سادسا: التحرك مع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، وحثها على رفض تلك « الصفقة» كمرجعية للسلام، واتخاذ مواقف حازمة ضد محاولات تغيير الأسس والقواعد التي استقر عليها النظام الدولي القائم، ومساءلة إسرائيل وإدارة ترامب على انتهاكاتها الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية.

وفي الختام نتوجه، باسمكم بتحية اجلال واكبار لشعبنا الفلسطيني بقيادة سيادة الرئيس محمود عباس على صموده وثباته على الحق الفلسطيني، ونطالب جميع الفصائل الفلسطينية بالذهاب الى الوحدة بكل عزيمة وإصرار وتصميم، لأن وحدتنا الوطنية هي خط الدفاع الأول عن حقوقنا.

بسم الله الرحمن الرحيم: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» صدق الله العظيم

إنّا نواجه كل الشرِّ في ثقة
وقد توحّد فينا الآء والنِعَم
وشعبنا ما توانى في مقاومة
فما انطوى علمٌ الا ارتقى علمُ

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ثالثا: ملخص كلمات رؤساء البرلمانات العربية ورؤساء الوفود

عاطف الطراونة رئيس الاتحاد البرلماني العربي:

قال رئيس الاتحاد البرلماني العربي عاطف الطراونة، في كلمته الافتتاحية، إن القضية الفلسطينية تمر بأصعب مراحلها بعد أن ذهب الاحتلال مختبئا بالانحياز الأميركي ليعلن تسوية ظالمة لقضية عادلة، ويتطاول في الاستيلاء على الأرض والتاريخ والكرامة، ما يتطلب منا أن نبحث في اتخاذ مواقف أبعد من تلك التي تكتفي بالخطابات والشعارات.

وأضاف: ان جبهة الرفض العربي عليها أن تنهض من واقع الفرقة، ولا أجد قضية توحدنا أكثر من قضية فلسطين، مؤكدا أن القدس رمزية ورفض الظلم الواقع على أهلنا مسار للأحرار ودرب لكتابة التاريخ، وفي ذلك لن تكون هناك فرص لأي حل لا يقبله الفلسطينيون.

وتابع: لا حل قابل للحياة دون إعلان قيام دولة فلسطين على ترابها الوطني على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية الناصة على حق العودة للاجئين والتمسك بالمقدسات الاسلامية والمسيحية مرجعية عربية وبوصاية هاشمية، لتظل فلسطين حاضنة الزمان والموقف والشاهدة على الحق.

وأكد أن "صفقة القرن" نسفت الأسس التي استندت اليها قرارات الشرعية الدولية، فصادرت حقوق الفلسطينيين، فلا عاصمة في القدس ولا عودة للاجئين ولا أرض متصلة، فهي صفقة خاسرة لمن كتبها وتبناها، مشيرا إلى أهمية تثبيت جهود السلطة الوطنية في التمسك برفضها المشرف لكل الاجراءات الاسرائيلية الاحادية على الأرض وتصديها للمشروع الاميركي- الاسرائيلي.

وأشاد بالجهد المخلص الثابت الذي يجسده الملك عبد الله الثاني، بلاءاته الثلاثة التي ما زال صداها يتردد في العالم.

واعتبر الطراونة هذا الاجتماع خطوة نحو تكامل الجهود العربية في بناء موقف مشترك، نطالب باسم الشعوب التي نمثلها، بوقف مسرحية السلام المزعوم والمدعوم من وسيط لم يعد نزيها، منحازاً في دعمه لإسرائيل كدولة احتلال، فمنحه شرعية محرمة على أراضي الجولان المحتل، وها هو يعدها بالسيادة على غور الأردن، لاغياً احدا أصيلا من حدود دولة فلسطين التاريخية.

وقال: نجتمع اليوم وعلى طاولتنا قضية أصابت كرامة أمتنا عبر أزيد من سبعة عقود، وفلسطين قضية استعصت العدالة أن تطال إنصافها، فكانت فلسطين وجعا يمتد، وكربا يشتد، فدخلت أزمة القضية في منعرجات خانقة، ليظل الشعب الفلسطيني رهين المحابس بين اختلال موازين العدالة، وصراع موازين القوى، وتراجع تأثير مؤسسات العمل الجماعي المشترك عربيا وأمميا.

وأكد الطراونة أهمية تثبيت أركان القرار العربي، الصادر عن مؤسسات مرجعية في العمل المشترك والأهداف المتضامنة، عبر قرارات القمم العربية، ومرجعيات اجتماعاتنا في دوراتها السابقة، والانطلاق نحو البحث في التأثير على الدول والحكومات، لنصرة الحق الفلسطيني، من خلال خطوات فاعلة نتفق عليها، ونشرع في تنفيذها اليوم قبل أي وقت آخر.

رئيسة مجلس النواب البحريني

وقالت رئيسة مجلس النواب البحريني فوزية بنت عبد الله زينل، إن المرحلة الحساسة والدقيقة التي تمر بها القضة الفلسطينية تستوجب أن نكون على قدر المسؤولية والتحدي، وأن تكون مواقفنا وقراراتنا متسقة مع أهمية وحجم الحدث وتطلعات شعوبنا.

وأضافت ان موقف البحرين ثابت في دعم الفلسطينيين وحصولهم على حقوقهم المشروعة في دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأشارت إلى أن بلادها أعلنت مرارا دعمها للحقوق العادلة للشعب الفلسطيني ومساندتها لكل ما يراه ملبيا لحقوقه وتطلعاته، واستعادة أرضه، لافتة إلى ان الشعوب العربية تنتظر منا قول كلمة في هذه الفترة التي تمر بها القضية.

وقالت «يجب استغلال كل الأدوات والعلاقات مع برلمانات العالم، لدعم موقفنا الثابت برفض أي خطة ومشروع لا يحقق طموحات الشعب الفلسطيني ولا يلبي حقوقهم وتطلعاتهم، والتأكيد على تمسكنا بالسلام كخيار استراتيجي».

وأضافت، رسالتنا للعالم أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى هي المركزية بالنسبة للشعوب العربية، رغم التحديات التي تواجهها.

وثمنت موقف الرئيس محمود عباس وحرصه على توحيد الموقف العربي بالنسبة للقضية الفلسطينية، مؤكدة أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته تجاه الخطوات أحادية الجانب التي تقوم بها الإدارة الأميركية والإسرائيلية، والتي تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والقانون الدولي.

رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي

وقال رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات صقر غباش، إن القضية الفلسطينية كانت وما زالت من أهم القضايا المركزية في السياسة الخارجية الاماراتية، وإن هذا الموقف إنما هو امتداد طبيعي للمواقف التاريخية الخالدة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وأكد ضرورة أن يقوم الحل الدائم والعادل والشامل للقضية الفلسطينية، على ثلاث ركائز أساسية، هي: أولا، مركزية حل الدولتين بما يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على ترابها وعاصمتها القدس الشرقية، ثانيا، قرارات مجلس الأمن الداعية الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، ثالثا، مبادرة السلام العربية والتمسك بها كخيار استراتيجي للسلام.

رئيس مجلس النواب التونسي

وقال رئيس مجلس نواب الشعب التونسي راشد الغنوشي، إن صفقة القرن جاءت تعديا على الحق وخللا في ميزان العدل وتهديدا للسلام، ففلسطين ليست بضاعة حتى نتكلم عن صفقة تخصها، والقدس ليست تجارية تباع وتشترى، بل هي قضية حق أبدي، والحق لا يساوم أصحابه عليه، بالتالي فإن تلك الصفقة منتج سيئ تملك من لا حق له لمن لا يستحق، لذلك نرفضها جملة وتفصيلا.

وأضاف ان نصرة القضية الفلسطينية تحتاج الى توحدنا لنفعّل امكانياتنا لنصل الى الأهداف المرجوة، خاصة توحيد الصف الفلسطيني الداخلي.

وتابع: علينا أن نوظف ما لدينا من امكانيات لنصرة فلسطين والتصدي لهذه الصفقة من خلال مقترحات عملية وفقا لآليات العمل البرلماني.

واقترح الغنوشي توجيه رسائل باسم الاتحاد الى جميع البرلمانات الدولية والاقليمية يكون عنوانها رفض الشعوب العربية لصفقة القرن والتنديد بها، كما أوصى بتوجيه رسائل الى برلمانات الدول دائمة العضوية، لبيان مخاطر هذه الاجراءات وانعكاساتها على الامن والسلم الدوليين.

رئيس مجلس الشعب السوري

دعا رئيس مجلس الشعب السوري حمودة الصباغ، إلى تكثيف الدعم للشعب الفلسطيني بكافة أشكاله، حتى يستمر في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي والتصدي له.

وأضاف ان الأمة العربية أمام امتحان كبير فيما يتعلق بـ«صفقة القرن»، ولا يجب أن يكون ما كان قبلها كما هو بعدها، حيث علينا مواجهة الازدراء الأميركي للشرعية الدولية.

وأكد أن تهديد إسرائيل بضم الجولان والأغوار والضفة الغربية لا يعكس عدوانها على الشعب الفلسطيني وحسب، بل للدول العربية جميعها، لذا يجب التصدي لكل هذه المخططات لضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحماية الحقوق المشروعة للفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

واعتبر أن «صفقة القرن» حلقة في إطار محاولات للإدارات الأميركية المتعاقبة والاحتلال لتصفية القضية الفلسطينية، وتجاهل الشرعية الدولية وإجهاض قراراتها المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتي تتطلب تضافرا للجهود العربية للتصدي لها.

وأوضح الصباغ أن الخطة الأميركية كشفت التحالف العضوي بين الولايات المتحدة والاحتلال، وما تكنه من عداء للأمة العربية وقضاياها، خدمة لإسرائيل وأهدافها على حساب الحقوق والمصالح العربية.

وشدد على موقف سوريا التي تعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، والقضية المركزية، داعيا لاتخاذ قرارات وتنظيم الفعاليات للتعبير عن الرأي العربي، داعيا برلمانات العالم والمنظمات البرلمانية العالمية بإدانة الصفقة وإنفاذ إجراءات عملية لإبطالها.

رئيس مجلس الشورى العُماني

وقال رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان خالد بن ناصر المعولي، يجب توحيد الصف والكلمة ولم شتات الأمة وتجاوز العقبات، للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك.

وأضاف ان صفقة القرن التي تؤيدها اسرائيل، غير مقبولة طالما أنها لا تنظر الى الثوابت التي نؤمن بها ونؤكد عليها وعلى رأسها القدس عاصمة لفلسطين، وعودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية حرة مستقلة تتمتع بجميع حقوقها ويهنأ أبناؤها بالعيش الآمن والمستقل على أرضها، وهي ثوابت لا يمكن الحياد عنها.

رئيس مجلس النواب العراقي

طالب رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبسوي، بعقد جلسة طارئة لرؤساء البرلمانات في فلسطين، للتضامن مع شعبنا الفلسطيني، ورسالة للعالم أننا لن نتركه في مواجهة مصيره وحده.

وأكد أن الأمة العربية تمر في لحظات تاريخية فارقة ومهمة وخطيرة، تضعنا أمام مسؤولية اتخاذ القرارات حيال الأطماع الأميركية والإسرائيلية والإجراءات أحادية الجانب التي يقومون بها، بشكل غير قانوني خلافا لقرارات الشرعية الدولية واستمرار الاعتداء على المقدسات.

وشدد على الموقف العراقي المبدئي من القضية الفلسطينية، ودعم العراق للشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة، رافضا الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض الحقوق الفلسطينية.

وذكر أن موقف العراق نابع من إيمانه بالقضية الفلسطينية، ودعمه الكامل لحق الشعب الفلسطيني في الحياة الكريمة، ورفض المشاريع والصفقات التي تتعارض مع حقه، خاصة في ضمان العودة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس وفي مقدمتها «صفقة القرن».

رئيس مجلس الامة الكويتي

وقال رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم، إن المكان الطبيعي لـ«صفقة القرن» هو سلة القمامة.

وألقى الغانم في ختام كلمته في الاجتماع الطارئ للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في العاصمة الاردنية عمان لدعم القضية الفلسطينية اليوم السبت، بأوراق طبعت عليها بنود "صفقة القرن" في سلة القمامة، وقال: "مكانها الطبيعي هنا».

وأضاف الغانم، ان صفقة القرن ولدت ميتة واي خطاب غير ذلك مرفوض، مشيرا إلى أن الصفقة مرفوضة من أصحاب القضية "الشعب الفلسطيني" ومن العرب حكومات وقادة وشعوبا، ودول إسلامية بما في ذلك الموقف الأوروبي.

وأشار إلى أن صفقة القرن لن تمر، وأن السلام الحقيقي هو إقامة دولة فلسطينية على كامل ترابها، وعاصمتها القدس الشريف، مشيرا إلى أننا نعرض عليهم أضعاف ما تم عرضه من أموال مقابل مغادرة الإسرائيليين ارضنا الفلسطينية ومقدساتنا.

رئيس مجلس الشورى القطري

بدوره، قال رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، إن قضية فلسطين قضيتنا جميعا وليس من حق أي نظام او كيان أن يتصرف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، او يتنازل عن أي جزء او يفرض الحلول الأحادية الجانب.

وأضاف ان قوات الاحتلال الإسرائيلي تتمادى في جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتقوم بالتصعيد والتنكيل ومضاعفة معاناته، ولا تقر للعرب بكرامة، وتضرب بعرض الحائط الشرعية الدولية والقوانين والاتفاقيات الدولية، ومساعي تحقيق السلام.

ودعا لضرورة دعم الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه، ومواجهة «صفقة القرن» التي لا تلبي حقوقه ولا تقوم على قرارات الشرعية الدولية ولا مبادرة السلام.

وذكر أن قطر تدعم الشعب الفلسطيني ولن تتخلى عنه، لمسؤوليتها الأخلاقية التي تقضي بالوقوف معه، مشددا على دعم مساعي السلام والجهود المبذولة لإيجاد حلول للقضية الفلسطينية في إطار الشرعية الدولية.

ودعا آل محمود لتوحيد الجهود العربية لدعم الفلسطينيين في المجالات كافة، خاصة في ظل التهديدات والإجراءات الاقتصادية التي تتخذها دولة الاحتلال الإسرائيلي والتي قد تتحول لعقوبات جماعية تفاقم من وضع الفلسطينيين وتصعب حياتهم.

رئيس مجلس النواب الليبي

وقال رئيس مجلس النواب الليبي عقيل الصالح، إن هناك فرقا كبيرا بين أن تتجه الجهود الدولية لبناء سلام حقيقي على الأرض الفلسطينية في إطار تسوية شاملة ترتكز على حل الدولتين وضمان حق العودة والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين طبقا للمبادرة العربية للسلام والقوانين والقرارات الدولية، وبين فرض تسوية ظالمة من طرف واحد تهدف بوضوح الى تصفية القضية الفلسطينية وبناء دولة مقطعة الأوصال عاجزة لا تحقق آمال وطموحات فلسطين.

وأضاف ان قضية فلسطين هي قضية شعب وأمة، وفلسطين ليست للبيع، مؤكدًا دعم بلاده للشعب الفلسطيني وقيادته السياسية الوطنية في تحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

رئيس مجلس النواب المصري

وقال رئيس مجلس النواب المصري علي عبد العال، إن القضية الفلسطينية المركزية والأولى للأمة العربية، تمر بلحظات دقيقة.

وأكد موقف مصر الثابت من القضية الفلسطينية والقائم على أسس ومرجعيات التسويات السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي تؤكد عدم شرعية أي إجراءات أحادية الجانب، لا تضمن حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف.

وذكر أن مصر تؤمن بأن السلام القائم على أسس عادلة وشاملة يضمن ارساء الاستقرار في المنطقة، ويدفع للتعاون بين الشعوب العربية، ويسهم في تطورها وتقدمها.

وأضاف عبد العال ان محاولات فرض أي حلول غير عادلة وأحادية الجانب وفرض حقائق جديدة يمكن ان يشعل المنطقة، ويعدم الأمل لدى شعوبنا وينشر الاحباط والفوضى وفقدان الثقة في قدرة المجتمع الدولي على إنفاذ قرارات الشرعية الدولية وتحقيق العدل بين الشعوب.

وذكر أن الخريطة التي طرحها الرئيس ترمب، تدل على أن القضية الفلسطينية في مرحلتها الأخيرة، ويراد تصفيتها تصفية نهائية، وتعطي حقيقة مؤكدة أن ما ينطبق على فلسطين الآن سينطبق على المنطقة العربية، التي تعيش نزاعات، داعيا لاستدراك ذلك بالعمل على لمّ الشمل العربي حتى لا يتم تنفيذ المخططات الشيطانية.

رئيس مجلس النواب اليمني

وقال رئيس مجلس النواب اليمني سلطان البركاني، إن موقف بلاده من القضية الفلسطينية ثابت ولا يرتبط بعلاقتها بأي طرف آخر، وإن مواقفها لا تقبل الجدل ولا المساومة في القضية الفلسطينية.

وأضاف: لا يمكننا القبول بانتقاص حقوق الشعب الفلسطيني والنيل منه عبر «صفقة القرن»، وغيرها من المشاريع التي تريد أن تسرق منا فلسطين وتهدف لتصفيتها بالكامل.

ولفت الى ضرورة اتخاذ مواقف وقرارات جدية في اجتماع اليوم وإيصالها للعالم، لأن المؤامرة كبيرة وتستهدف فلسطين والمنطقة بأكملها.

رئيس مجلس النواب اللبناني

وحذر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، من الخطر المحدق بالأمة العربية انطلاقا من فلسطين، وأن ما طرحته «صفقة القرن» سيكون الفلسطيني فيها أول الهدف وتتسلل مخططاتها لتطال كافة الدول العربية.

واستعرض بري بعضا من البنود التي تضمنتها الصفقة، قائلا «إنها تتحدث عن فلسطين جديدة عاصمتها أبو ديس بمساحة لا تتجاوز ٤ كيلومترات مربعة متسائلا: أي فلسطين دون القدس؟».

وقال إن القضية الفلسطينية ليست قضية عقارية وليست مطروحة في مزاد علني حتى يتم بيعها بـ٥٠ مليار دولار، حيث إنها تمنح الفلسطينيين دولة على شكل أرخبيل «جزر»، مقطع الأوصال منزوع السيادة.

وأضاف ان التسوية التي يسوّقون لها تلزم الفلسطينيين والعرب بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، كما أنها تشترط إسقاط حق العودة، مشيرا إلى أن فلسطين تحتاج الى الصدق لا الرياء وامتلاك الجرأة على قول لا للاحتلال أو المقايضة أو المساومة.



ورفض بري كل مشاريع توطين اللاجئين في اماكن تواجدهم، مجددا التزام لبنان بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق أمله بالعودة، واستعادة الوحدة العربية حتى لا تضيع البوصلة.

رئيس مجلس الشعب الصومالي

وقال رئيس مجلس الشعب في جمهورية الصومال محمد مرسل الشيخ عبد الرحمن، نحن بأمس الحاجة لتوحيد المواقف والجهود لتمكين الفلسطينيين من نيل حقوقهم العادلة ودعم صمودهم.

وأضاف ان قضية فلسطين تمر بمنعطف خطير جراء استمرار الاجراءات الاسرائيلية العدوانية ضد أرض وشعب فلسطين، في محاولة لتكريس الأمر الواقع وتنفيذ الصفقة من أجل تصفية القضية العادلة.

وأكد إدانة بلاده للعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، ووقوفها الى جانبه، إضافة لضرورة الوقوف معا لحماية الحقوق والتمسك بقرارات الشرعية الدولية، ولإقناع المجتمع الدولي بضرورة وقف الاستيطان وانهاء الاحتلال.

النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني

ورفض النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني نصار القيسي، كل التسويات والصفقات التي تهضم حقوق الفلسطينيين، وقال: إن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب ستؤدي لاستمرار الصراع الإسرائيلي العربي، وعدم الاستقرار في المنطقة.

وأكد رفض تقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه استفزاز مشاعر العرب والمسلمين، لما تمثله المدينة من أهمية في وجدانهم، مضيفا أن أي انتهاكات ستزيد من استعصاء الحل النهائي.

وذكر أن ما تضمنته خطة «صفقة القرن» يشكل خرقا واضحا لقرارات الشرعية الدولية، وانحيازا واضحا للباطل على حساب الحق الفلسطيني، لافتا إلى أن «الشعوب العربية تنتظر منا خطوات عملية في القول والفعل، كي نستطيع تغيير واقعها الراهن نحو المستقبل الذي تستحقه».

ودعا القيسي إلى دعم صمود السلطة الوطنية ومؤسساتها في مواجهة «صفقة القرن» ودعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» وإعادة اللحمة للصف العربي، الذي من شأنه إعادة ملف القضية الفلسطينية إلى بوصلتها.

وحذر من مغبة أي تسوية تتجاوز المفاوض الفلسطيني، لافتا إلى أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل وشامل سيبقي الخراب في المنطقة وعدم الاستقرار.

رئيس وفد مجلس النواب الجيبوتي

وقال عضو مجلس النواب الجيبوتي محمد موسى، إن فلسطين تمر بمرحلة صعبة، ومؤامرات خطيرة خاصة بعد الإعلان عن «صفقة القرن».

وأضاف ان المبادرة منحازة للاحتلال وتنتهك القرارات والقيم الدولية، وتهدف الى تصفية القضية الفلسطينية، وفرض سياسة الأمر الواقع، ولا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني وطموحاته.

وأعرب عن رفض مجلس النواب الجيبوتي للصفقة رفضا قاطعا، والوقوف مع الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة.

وطالب الجميع بتحمل مسؤولياته وبناء استراتيجية عربية، والقيام بخطوات جدية عملية تناسب حجم المؤامرات قبل فوات الآوان.

نائب رئيس مجلس الأمة الجزائري

وقال نائب رئيس مجلس الأمة الجزائري مليك الخضيري، «من المؤسف أن تقفز بنا الأحداث من محاولة حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية باسترجاع حق سيادة الفلسطينيين على أرضهم المشروعة وتحقيق دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، الى مواجهة مؤامرة تنص بنودها على فرض شطب كلي للقضية ونسف مقنن لكل المرجعيات الدولية، والاتفاقات والمساعي التي بذلت طيلة السنوات في مسارات متنوعة».

وأضاف ان القضية الفلسطينية دخلت منعطفا حادا من خلال «صفقة القرن»، و يتطلب ذلك توحيد المواقف وتجميد كل الخلافات من أجل التصدي للمخططات الأميركية والإسرائيلية بحق فلسطين.

وجدد موقف الجزائر الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، والتمسك بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية على أرضه وعاصمتها القدس وفق القرارات الدولية.

وأعرب عن تمسك الجزائر بمبادرة السلام العربية، والمبنية على مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، مقابل السلام في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن ذات الصلة، داعيا الفلسطينيين الى توحيد الصفوف ونبذ الخلافات من أجل توحيد الجهود ومواجهة الصفقة.

نائب رئيس مجلس النواب المغربي

وقال نائب رئيس مجلس النواب المغربي محمد التويمي بن جلون: إن صفقة القرن هي لتصفية القضية الفلسطينية، وما يتبع ذلك من تغييرات سياسية لها انعكاسات نرفضها، مؤكدا انه لا يمكن أن تتحقق الصفقة على ارض الواقع فهناك شعب فلسطيني لا يمكن محوه.

وشدد بن جلون على ضرورة وحدة الصف الفلسطيني واهمية التحام الامتين العربية والاسلامية، فهناك مخاطر جسيمة تتهدد القضية الفلسطينية، مشيرا إلى ضرورة الحفاظ على مكاسب القضية الفلسطينية، حيث من خلال ذلك نضمن استقرار الشرق الاوسط.

رئيس وفد البرلمان في جزر القمر

ودعا رئيس وفد البرلمان الاتحادي في جمهورية جزر القمر عيسى امماداي إلى دعم الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة قضية العرب والمسلمين، مؤكدا أننا لا نمل أن نقول للعالم اننا نريد السلام ونحترم ونريد الخير للجميع لكن ليس ذلك على حساب فلسطين والقدس.

واضاف امماداي، ان القدس بالنسبة لنا ايمان وعقيدة قومية وعروبة ووطنية مكتوب في عروقنا ودمائنا، وهي العاصمة الأبدية الدائمة لدولة فلسطين وفيها ثالث المساجد المقدسة.

رابعا : البيان الختامي الصادر عن المؤتمر:

أكد الاتحاد البرلماني العربي، رفضه أي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا يقبل بها الفلسطينيون، ولا تنص على حقوقهم الثابتة بدولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

واقر المؤتمر تشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي لزيارة دولة فلسطين ولقاء الرئيس محمود عباس والقيادات الفلسطينية لتعزيز الصمود ومتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي.

كما أقر تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من مجلس الامة الكويتي، ومجلس النواب العراقي، ومجلس النواب الجزائري، تكلف بمهمة التواصل مع البرلمانات والاتحادات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وتداعيات صفقة القرن على أن تُقدم توصياتها خلال أعمال الدورة العادية الواحدة والثلاثين التي ستنعقد في جامعة الدول العربية في السادس والسابع من آذار المقبل، والتي ستشهد انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي من المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

ووافق المؤتمر على مقترح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم زعنون برفع برقية شكر لجلالة الملك عبدالله الثاني على الجهود التي يقوم بها في دعم القضية الفلسطينية.

وفي ما يلي نص البيان الختامي الصادر عن المؤتمر:

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المجتمعون في المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي نؤكد على أن القضية الفلسطينية ستظل في صدارة قضايانا، وتشغل مكانة بارزة بوصفها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، متضامنين في ذلك مع موقف الأشقاء الفلسطينيين النضالي والبطولي، وهم الصامدون المرابطون على ثرى فلسطين الطهور.

وأمام ما تعانيه القضية الفلسطينية اليوم من تداعيات خطيرة، بعد الإعلان الأمريكي عن خطة السلام المسماة بصفقة القرن، والتي شكل الإعلان عنها مساساً بالثوابت العربية، أمام الانحياز الأمريكي المطلق لدولة المحتل الاسرائيلي والغطرسة، فإن الخطة جملة وتفصيلا، تمثل فصلاً جديداً من فصول انتهاكات الحقوق للأشقاء الفلسطينيين، وذلك بعد معاناتهم على مدى العقود والسنوات الماضية ما يحتم علينا رص الصفوف وتحشيد المواقف لنصرة القضية كأولوية عربية تتقدمُ أجندة العمل العربي المشترك، عبر مؤسسات القرار العربي.

إن العبث بمدينة القدس، جاء على شكل وعد أمريكي تمثل بالاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الاسرائيلي، الأمر الذي ننظر إليه على أنه نسف لفرص السلام، وانحياز للظالم على حساب المظلوم.

وفيما شكلت الخطة انتهاكا صارخا للحقوق الفلسطينية، فإن حل قضية اللاجئين لن يكون إلا بالعودة والتعويض.

إن الخطة بوصفها صفقة بين الولايات المتحدة والمحتل الإسرائيلي، فإنها تمثلت بوعود وتقسيمات، أشد فتكا وتنكيلا بالجسم العربي، من وعد بلفور، وخرائط سايكس بيكو، لتعيد ترسيم حدود دولة فلسطين التاريخية، مانحة السيادة للاحتلال بضم أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، ممهدة لضمها لدولة الاحتلال، بخط يلغي الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين مع جوارها، وذلك يعظم رقعة الاحتلال بعد اعتراف أمريكا بضم الجولان والقدس كاملة هدية للمحتل الاسرائيلي. وهو ما نعده استكبارا آخر يضرب كل أسس العملية السلمية التي نجد في ممارسات الاحتلال على الأرض، أنه السبب الرئيس في إيصالها لطريق مسدود لا آفاق لاستئنافها أو جدوى من العودة إليها.

وفي إطار ما اجتمعنا عليه، يتقدم الاتحاد البرلماني العربي بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها لقمتنا الطارئة، مثمنين مواقف جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، التي تشكل نقطة ارتكاز في الموقف العربي الجماعي الرافض لأي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية، أو المساس بالثوابت الوطنية الفلسطينية أو الثوابت العروبية القومية، فأي تسوية لا تضمن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والاعتراف بحل الدولتين، على أساس إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس، هي حلول غير قابلة للحياة.

وعليه فإن الاتحاد البرلماني العربي يرفع برقية شكر مع انتهاء أعمال دورته الثلاثين الطارئة، لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين على مواقفه الصلبة والثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس:

أولاً: يرفض أي تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية لا يقبل بها الفلسطينيون ولا تنص على حقوقهم التاريخية بقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، ويعتبر المجتمعون أن صفقة القرن هي اتفاق من طرف واحد، لا تمثل خطوة باتجاه الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والذي تقبل به الشعوب، ويمثل فرصا لمستقبل الأجيال.

ثانياً: يؤكد المجتمعون على أن معادلة السلام المنشود لن تكون إلا وفق مبدأ حل الدولتين، وعلى أسس من التوافق العادل على قضايا الوضع النهائي التي تحصن الحقوق الفلسطينية وتكافئ نضالهم على مدى عمر قضيتهم.

ثالثا: إن أولى الخطوات لمواجهة كل المؤامرات التي تحيط بالقضية الفلسطينية، هو التأكيد على إنجاز المصالحة الفلسطينية لتشكل الجبهة الأولى من جبهات الرفض العربي لأي تصفية للقضية الفلسطينية.

رابعا: إن المساس بالقدس والاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الاسرائيلي هو تصعيد خطير يهدد أمن المنطقة، ويتركها رهينة الفتن والمطامع، ويقطع الطريق على فرص السلام، ويمهد لما حذرنا منه سابقا في افتعال حرب دينية، ستكون سلطات الاحتلال الاسرائيلي سببا وطرفا أساسيا فيها.

خامساً: إن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حق تاريخي ضمنه اعتراف العالم به، وإن العبث في تقسيم الأقصى زمانياً ومكانياً هو مس بالوصاية والرعاية للقدس وما تمثله من رمزية بصفتها مهبط الرسالات وعاصمة الديانات.

سادساً: إن العبث بالوضع القانوني القائم في القدس هو إجراء مدان بموجب قرارات الشرعية الدولية وعلينا واجب استنفار الجهود السياسية والقانونية، لتحصين المدينة المقدسة من أي عبث عنصري أو طائفي يهدد أمن واستقرار المنطقة.

سابعاً: يرفض المجتمعون أي سلام دون حق العودة والتعويض للاجئين، ونتمسك بقرارات الشرعية الدولية كمرجع في حفظ الحقوق عبر حل عادل وشامل، متمسكين بدعم جهود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وتأمين الدعم اللازم لها بما يمكنها من الاستمرار في القيام بدورها وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية في الدول المستضيفة لهم، وذلك بصفة اللجوء شاهداً على أبشع عمليات التهجير والقتل والتدمير والتشريد الممنهج على يد الاحتلال الإسرائيلي.

ثامنا: يتمسك المجتمعون بمرجعيات القرارات الأممية، والمبادرة العربية للسلام والتي مثلت توافقا عربيا، كأساس لاستئناف أي مفاوضات سياسية وعلى أساس المحافظة على حقوق الفلسطينيين كاملة غير منقوصة.

تاسعا: دعم الرفض المشرف للدولة الفلسطينية والمنظمات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وجميع القوى والتيارات السياسية لخطة السلام المزعوم، مشددين على أهمية دعم الأشقاء العرب للسلطة الفلسطينية، لتظل في مقدمة الجهود التي تحمي وتحفظ الحقوق الفلسطينية.

عاشرا: الشروع في البحث عن إجراءات قانونية تضع حداً لإجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي الأحادية غير الشرعية وغير القانونية التي يمارسها الاحتلال لتوسيع الرقاع الاستيطاني. كما يطالب المجتمعون من الجاليات العربية في كل دول العالم، تنظيم سلسلة وقفات احتجاجية أمام المؤسسات الرسمية لتعرية الوجه البشع للاحتلال وإيصال رسالة الرفض العربي على أوسع نطاق.

حادي عشر: يتمسك المجتمعون بموقفهم المتخذ في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين المنعقد في عمّان آذار/٢٠١٩، والقاضي برفض مختلف أشكال التطبيع، وتمسك البرلمانات العربية بموقف الحزم والثبات بصد كل أبواب التقارب أو التطبيع مع الاحتلال.

ثاني عشر: تشكيل لجنة تضم الشعب البرلمانية في العراق والجزائر والكويت، تُكلف بمهمة التواصل مع البرلمانات والاتحادات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وتداعيات صفقة القرن على أن تُقدم توصياتها خلال أعمال الدورة العادية الواحدة والثلاثين التي ستنعقد في جامعة الدول العربية في السادس والسابع من آذار المقبل، والتي ستشهد انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي من المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

حرر في عمان-المملكة الأردنية الهاشمية-يوم السبت الواقع في الثامن من شباط/فبراير ٢٠٢٠.

خامسا: اللقاء مع رئيس مجلس الشورى القطري:

التقى الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني برئيس رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود بناء على طلب الأخير، حيث أكد المحمود على الموقف القطري الثابت والداعم للشعب الفلسطيني بقيادة سيادة الرئيس محمود عباس ، فيما استحضر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني العلاقات التاريخية بين البلدين و الشعبين الشقيقين، مؤكدا على ضرورة تمتين العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحضر اللقاء الى جانب رئيس المجلس: أمين سر المجلس محمد صبيح، وعضوي المجلس نايف مهنا وعمر حمايل.

سادسا: تم توزيع خريطة تظهر مساحة فلسطين منذ عام ١٩١٧-٢٠٢٠أي حتى رؤية ترامب لدولة فلسطين) .

سابعا: تم توزيع خارطة منفصلة لما يسمى برؤية ترامب للدولة الفلسطينية المستقبلية.

ثامنا: تم توزيع ملخص لما يسمى بصفقة القرن باللغتين العربية والإنجليزية.

تاسعا: تم توزيع خروقات ومخالفات ما يسمى بصفقة القرن للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية باللغتين العربية والإنجليزية.



الزعنون:
نرفض محاولات البعض استرضاء ترامب على حساب حقوقنا

قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون اننا في مرحلة لا مجال فيها للحياد مع مَنْ يريد تصفية القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، ونسجل اعتراضنا ورفضنا واستهاجننا لمشاركة بعض ذوي القربى في اعلان المؤامرة ، سعياً منهم لاسترضاء ادارة ترامب وحكومة الاحتلال على حساب الحقوق الفلسطينية.

وحيا الزعنون خلال كلمته في افتتاح الاجتماع الطارئ لاعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الاردن في مقر المجلس بالعاصمة الاردنية عمّان بتاريخ ٣٠-١-٢٠٢٠، الموقف الشجاع والصلب الذي عبر عنه سيادة الرئيس محمود عباس في رفض ما يسمى ب»صفقة المؤامرة» الامريكية ومساندة ما اعلنه من اجراءات لتغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية الفلسطينية وتصعيد النضال والمقاومة الشعبية ضد الاحتلال وغيرها من الاجراءات.

داعيا الى المزيد من الالتفاف حول قائد الشعب الفلسطيني لافشال مؤامرة القرن التي تسعى لتصفية مشروعنا الوطني.

كما ثمّن الزعنون عالياً مواقف المملكة الاردنية الهاشمية الصلبة والشجاعة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الذي يتخذ موقفا مشرفا هو وحكومته وبرلمانه وشعبه الشقيق لمواجهة كافة المحاولات التي تستهدف الحقوق الفلسطينية.

ورحب الزعنون بنتائج الاجتماع الذي ترأسه السيد الرئيس محمود عباس بحضور جميع الفصائل الفلسطينية دون استثناء، والذي لاقى تجاوبا كبيرا، كما رحب بتوجه الوفد الى قطاع غزة، مطالبا الجميع بالالتفاف خلف منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية من اجل مواجهة هذه المؤامرة الكبيرة.

واكد الزعنون تحرك المجلس الوطني مع البرلمانات العربية والاسلامية والدولية لبناء موقف برلماني عالمي داعم لحقوقنا، ورافض لخطة ترامب - نتنياهو التي تسعى لتصفية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف خلافا لقرارات الشرعية الدولية واحكام ومبادئ القانون الدولي.

وقال الزعنون : ان طريق السلام المزعوم الذي بشر به ترامب ونتنياهو ما هو الا وصفة للحرب واشعال المزيد من النيران في المنطقة، فلا سلام دون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ذات السيادة على كامل اراضيها، ولا سلام دون عودة اللاجئين الى ديارهم، ولا سلام دون انهاء الاستيطان بكل مظاهره وصوره من كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة، ولن يتحق السلام الا وفقا للمرجعيات الدولية وليس وفقا لخطة ترامب- نتنياهو الخارجة على القانون الدولي وتلك المرجعيات.

وطالب الزعنون في كلمته اخوتنا العرب، حكومات وبرلمانات بالالتزام بقرارات القمم العربية ومبادرة السلام العربية التي منعت التطبيع مع دولة الاحتلال الاسرائيلي الا بعد انسحابها الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كافة ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها مدينة القدس وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

المجلس الوطني
يطالب بانهاء كافة الالتزامات تجاه الاحتلال

عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدون في الأردن الخميس الموافق ٣٠-١-٢٠٢٠ في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان، اجتماعا طارئا برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، وحضور نائبه الاب قسطنطين قرمش وامين سر المجلس محمد صبيح، والقائد الوطني فاروق القدومي.

وناقش الأعضاء خلال اجتماعهم سبل الرد على إعلان "صفقة المؤامرة" الامريكية التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب، وبحث كيفية مواجهتها على المستويات كافة، وفي ختام اجتماعهم أكد المجتمعون على ما يلي:

أولا: الرفض القاطع ل« صفقة المؤامرة» الامريكية - الإسرائيلية التي اعلنها ترامب والهادفة لتصفية حقوق شعبنا في تقرير مصيره وعودته الى ارضه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة بعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

ثانيا: إن حل القضية الفلسطينية لا يكون الا بتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وليس كما ذهب اليه ترامب في خطته المشبوهة التي لن تؤدي إلى أي حل، لأنها تنكرت واعتدت على مبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقرارات الدولية الخاصة بالقدس واللاجئين وشرعت الاستيطان واقترحت دولة فلسطينية مجزأة بلا سيادة ولا حدود، ، وابقت سيادة الاحتلال على المستوطنات وغور الأردن .

ثالثا: حيا المجتمعون السيد الرئيس محمود عباس على صموده الذي عبر عن موقف الشعب الفلسطيني وإرادته في رفض تلك « الصفقة، والبناء على ما اتخذته القيادة باتخاذ الاجراءات التي تتطلب تغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية الفلسطينية، تجسيدا لاستقلال دولة فلسطين وتنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢ الذي نص على اقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها مدينة القدس على كامل حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ،وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية انهاء هذا الاحتلال.

رابعا: دعا المجتمعون الفصائل والقوى والاتحادات ، لتقديم كامل الدعم للوفد الذي قررت القيادة ارساله الى قطاع غزة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وانهاء الانقسام ، ودعم الشرعية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، تمهيدا لتوجه سيادته الى القطاع الصامد.

خامسا: توجه المجتمعون بالتحية والاكبار لاهلنا الصامدين في مدينة القدس العاصمة الابدية للدولة الفلسطينية، والمطالبة بتوفير كافة مقومات تثبيتهم في مدينتهم وحماية مقدساتها والمسيحية الاسلامية.

سادسا: أكد المجتمعون على تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي خاصة بعد تنكر وتحلل إسرائيل من كافة التزاماتها وفقا للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وبعد موافقتها على صفقة القرن، واكد المجتمعون كلما ورد في بيان المجلس الوطني الفلسطيني الذي صدر بتاريخ ٢٦-١-٢٠٢٠، بهذا الخصوص.

سابعا: دعا المجتمعون الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل وتصعيد المقاومة والنضال بكافة اشكاله وصوره في وجه الاحتلال، وتعزيز صمود شعبنا على ارضه، وتمتين وحدته الوطنية لإفشال صفقة المؤامرة الامريكية التي تصادر حق شعبنا في تقرير مصيره.

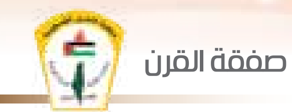
ثامنا: تثمين المواقف المشرفة والمبدئية للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في الدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ورفضها لصفقة المؤامرة الامريكية، وتقدير الدور الريادي للبرلمان والشعب الأردني الشقيق في الدفاع عن حقوق شعبنا.

تاسعا: مطالبة الدول العربية والاسلامية وبرلماناتها بالالتزام بما اقرته القمم العربية والاسلامية المتتالية في اطار مبادرة السلام العربية والتمسك بكافة بنودها، واتخاذ القرارات والخطوات الكفيلة بمواجهة ورفض "خطة ترامب".

وسجل المجتمعون رفضهم مشاركة بعض ذوي القربى في اعلان المؤامرة، سعياً منهم لاسترضاء ادارة ترامب وحكومة الاحتلال على حساب الحقوق الفلسطينية.

عاشرا: مخاطبة الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، لشرح مخاطر ما يسمى ب « صفقة القرن »على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، ومطالبتها رفض تلك الصفقة المشؤومة التي ستؤدي الى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة نظرا لتنكرها للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، واتخاذ الاجراءات العملية مساندة لشعبنا في دفاعه عن حقوقه المشروعة .

حادي عشر: ثمن المجتمعون المواقف التي رفضت وتصدت لهذه الصفقة المشبوهة من دول وبرلمانات وهيئات اسلامية وكنائس مسيحية ، والتي عبرت عن دعم حقوق الشعب الفلسطيني في نيل حريته ودحر الاحتلال و تحقيق استقلاله على ارضه.



المجلس الوطني يرفض الصفقات

جدد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه القاطع لاية خطط أو مشاريع صفقات او محاولات للمس بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وكفلتها مبادئ واحكام القانون الدولي .

وطالب المجلس الوطني في بيان صحفي صدر عنه بتاريخ ٢٦-١-٢٠٢٠، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وفي مقدمتها القرار الخاص بانتهاء المرحلة الانتقالية بكافة التزاماتها السياسية والامنية والاقتصادية تجاه الاحتلال الاسرائيلي، واتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل وتصعيد المقاومة والنضال بكافة اشكاله وصوره في وجه الاحتلال، دفاعا عن حقوق شعبنا الثابتة التي تحاول ادارة ترامب والاحتلال تصفيتها من خلال ما يسمى ب « صفقة القرن».

وطالب المجلس الوطني الدول العربية والاسلامية وبرلماناتها والاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي والاتحاد البرلماني الاسلامي بالتمسك والالتزام بما اقرته القمم العربية والاسلامية المتتالية، واتخاذ القرارات والخطوات الكافية لرفض ومواجهة اي اعلان او خطة او مشروع ينتهك الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ناجزة السيادة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما طالب المجلس الوطني الاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية الى اعلان موقفها الرافض لمحاولات المس بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعيش بدولته المستقلة كباقي شعوب الارض، واتخاذ الاجراءات العملية لمساندة الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حقه في تقرير مصيره على ارضه.

ودعا المجلس الوطني الامين العام للامم المتحدة الى تحمل مسؤولياته التي نص عليها الميثاق في الدفاع عن قرارات المؤسسة الأممية، واتخاذ الاجراءات القانونية لمساءلة كل من ينتهك هذه القرارات ومن يسعى لتدمير أية امكانية لإحلال السلام في المنطقة وزرع مسببات الفوضى وعدم الاستقرار فيها وتعريض الامن والسلم الدوليين للخطر.

الزعنون يستقبل لجنة فلسطين في مجلس النواب الاردني

ثمن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون مواقف الأردن الثابتة، ملكاً وحكومة وبرلماناً وشعباً، تجاه القضية الفلسطينية.

وأعرب الزعنون خلال لقائه في مكتبه بالعاصمة الأردنية، عمان، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣، رئيس لجنة فلسطين النيابية يحيى السعود، وأعضاء من اللجنة، بحضور نائب رئيس المجلس الوطني الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح، وعضو المجلس الوطني عمر حمايل، عن تقديره لمجلس النواب ورئيسه عاطف الطراونة، الذي دعا بدوره كرئيس للاتحاد البرلماني العربي إلى عقد اجتماع طارئ لرؤساء البرلمانات العربية، في عمان السبت المقبل، لبحث تداعيات "صفقة القرن".

واعتبر الزعنون أن العلاقة مع مجلس النواب الأردني هي علاقة تكاملية في جميع المجالات، والتي أرست دعائمها القيادتان في البلدين الشقيقين.

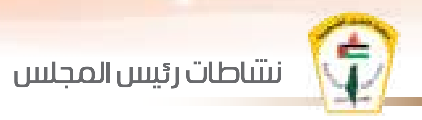
بدوره، أكد السعود "وضع كافة إمكانيات مجلس النواب الأردني وطاقاته لخدمة القضية الفلسطينية، ودعم الأخوة في المجلس الوطني الفلسطيني".

وقال إن هدف الزيارة هو إعلان تضامننا ومساندتنا لأي جهد يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإن الشعب الأردني بكافة مكوناته يلتف حول الملك عبد الله الثاني، ويدعم مواقفه الثابتة والراسخة، ولاءاته الثلاثة إزاء القضية الفلسطينية، ولن يتخلى عن مواقفه المشرفة تجاه اشقائه الفلسطينيين".

وشدد أن مجلس النواب سيبقى مع فلسطين، قيادة وحكومة وشعبا، إلى أن تتحرر، وفي دعم صمودهم على أرضهم وحقهم في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

واعتبر الجانبان أن "صفقة القرن" مؤامرة تستهدف الشعبين الفلسطيني والأردني، الأمر الذي يتطلب اتخاذ جميع الخطوات لإفشالها، لافتين إلى أن المواقف الموحدة والراسخة بين القيادتين والشعبين وبمساندة أمتنا العربية والإسلامية كفيلة بدحض مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

وأكد الجانبان توطيد أواصر التعاون بين البرلمان الأردني والمجلس الوطني الفلسطيني، وأن قضية القدس قضية محورية، توحدنا جميعا، لذلك علينا العمل بكل ما أوتينا من قوة لمواجهة الانتهاكات الخطيرة والاعتداءات المتكررة عليها.



الزعنون يطلع وفداً برلمانياً اندونيسياً على تطورات القضية الفلسطينية



اطلع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون وفدا برلمانيا إندونيسيا من مجلسي الاعيان والنواب برئاسة النائب إبراهيم ليانتو، على اخر تطورات القضية الفلسطينية خاصة مخاطر ما اسمي بصفقة القرن الامريكية على الحقوق الفلسطينية في العودة والدولة بعاصمتها مدينة القدس والإجراءات التهويدية الخطيرة التي تجري بوتيرة متسارعة لمدينتي القدس والخليل.

جاء ذلك خلال استقبال الزعنون لوفد برلماني اندونيسي بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧، في مقر المجلس الوطني في العاصمة الأردنية عمان، بحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح، ورئيس اللجنة السياسية في المجلس خالد مسمار، وعضو المجلس عمر حمايل.

كما قدم الزعنون شرحا حول التحضيرات التي تقوم بها القيادة الفلسطينية لإجراء انتخابات عامة في الاراضي الفلسطينية وفي مقدمتها مدينة القدس، ومحاولات إسرائيل عرقلة ذلك، مؤكدا على موقف القيادة الفلسطينية بانه لا انتخابات دون القدس ولا انتخابات دون ان ينتخب اهل القدس بها.

وثمن الزعنون مواقف اندونيسيا الثابتة تجاه القضية الفلسطينية والدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني واخره تبرع الشعب والحكومة الاندونيسية ببناء مستشفى في مدينة الخليل.

بدوره، أكد رئيس الوفد الإندونيسي إبراهيم ليانتو على مواقف بلاده المبدئية تجاه القضية الفلسطينية، مشددا على ضرورة تعزيز العلاقات الاخوية الفلسطينية الإندونيسية المتجذرة منذ نال الشعب الإندونيسي استقلاله من عام ١٩٤٦، وضرورة تعميقها وتطويرها بما يخدم مصلحة الشعبي، مؤكدا موقف اندونيسيا -حكومة وبرلمانا وشعبا-الرافض لصفقة القرن والتطبيع مع اسرائيل، والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وفي مقدمتها اقامة دولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.



الرئيس محمود عباس: سنبدأ باتخاذ إجراءات تغيير الدور الوظيفي للسلطة

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، سنبدأ فورا باتخاذ كل الاجراءات التي تتطلب تغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية، تنفيذا لقرارات المجلسين المركزي والوطني.

وأكد سيادته في كلمته خلال اجتماع القيادة الطارئ في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٨ ، ردا على اعلان الرئيس الأميركي ترمب بما يسمى «صفقة القرن»، إن القدس ليست للبيع، وكل حقوقنا ليست للبيع والمساومة، وصفقة المؤامرة لن تمر، وسيذهبها شعبنا إلى مزابل التاريخ كما ذهبت كل مشاريع التصفية والتآمر على قضيتنا العادلة.

وأضاف سيادته ان مخططات تصفية القضية الفلسطينية إلى فشل وزوال ولن تخلق حقا ولن تنشئ التزاما، وقال: «سنعيد هذه الصفقة صفعات في المستقبل».

وأكد الرئيس أن استراتيجيتنا ترتكز على استمرار كفاحنا لانهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال الدولة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأضاف سيادته: «سمعنا ردود فعل مبشرة ضد «خطة ترمب» وسنبني عليها»، مؤكدا تمسكنا بالشرعية الدولية، وهي مرجعيتنا.

وشدد سيادته على التمسك بالثوابت الوطنية التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، ولن نتنازل عن واحد منها.

وتابع الرئيس: نقول للعالم إننا لسنا شعبا ارهابيا، ولم نكن يوما كذلك، مؤكدا التزام دولة فلسطين بمحاربة الارهاب، لكن على العالم ان يفهم أن شعبنا يستحق الحياة.

وقال الرئيس أعلنا عن انتخابات تشريعية ورئاسية، وما زلنا متمسكين بها، في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وان المواطن المقدسي يجب ان ينتخب في قلب القدس وليس خارجها.

وأضاف: سنبدأ مرحلة جديدة من الحوار الفلسطيني والعمل المشترك.

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

قبل أن أبدأ كلمتي أريد أن أقول للثنائي ترمب ونتنياهو إن القدس ليست للبيع، وكل حقوقنا ليست للبيع وليست للمساومة وصفقتكم المؤامرة لن تمر.

باسمي وباسم القيادة الفلسطينية المجتمعة حاليا أتوجه بتحية إجلال وإكبار لشعبنا العظيم الصامد في القدس والضفة الغربية وغزة وجميع أماكن تواجده على وقفتهم الكبيرة في وجه الاحتلال ورفضهم ما يسمى بـ"صفقة العصر" التي لن تمر. وسيذهبها شعبنا إلى مزابل التاريخ كما ذهبت كل مشاريع التصفية والتآمر على هذه القضية.

وكلنا ثقة بأن النصر هو حليف شعبنا البطل الذي قدم التضحيات الجسام على طريق الحرية والاستقلال من أجل القدس وفلسطين.

وتحية إكبار لشهداء شعبنا وأسرانا وجرحانا ومبعدينا، وأؤكد لهم أن حقوقهم مصانة، ولن يفرط بها أحد.

كما أتوجه بالتحية والتقدير لأمتينا العربية والإسلامية وأحرار العالم على ثباتهم وتمسكهم بدعم حقوقنا الوطنية المشروعة، وأتوجه بهذه اللحظات الدقيقة والحاسمة إلى الكل الفلسطيني في الوطن والشتات إلى رص الصفوف وتوحيدها وتعميقها وتعميق روابط الوحدة الوطنية وإعطاء الأولوية لجبهة الاحتلال وإسقاط مشروع تصفية المشروع الوطني.



وأعلن أن استراتيجيتنا ترتكز على استمرار كفاحنا الذي لم ينقطع لإنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

وسوف نبدأ فورا باتخاذ كل الإجراءات التي تتطلب تغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذا لقرارات المجلسين الوطني والمركزي.

أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم لن نركع ولن نستسلم، نحن صامدون صابرون مثابرون قابضون على الجمر وشامخون في وجه الاحتلال والطغيان ونحن لها.

المؤامرات وصفقات العصر ومخططات تصفية القضية الفلسطينية إلى فشل وزوال ولن تخلق حقا ولن تنشئ التزاما.

وحدتنا التي تتجسد لمواجهة المخططات التصفوية بين عموم أبناء شعبنا في أماكن تواجده كافة وبدعم من أحرار العالم سوف تسقط الظلم والظالم والاحتلال الفاشي.

إلى شهدائنا ، إلى أسرانا ،إلى جرحانا ،إلى أبطال شعبنا، إلى أبي عمار، إلى الدرة ،إلى دوابشة ،إلى "أبو خضير" ، إلى السواركة، عهدا لكم أن تضحياتكم ودماءكم لن تذهب هدرا، المجد والخلود للشهداء، عاشت فلسطين.

الاخوة الأعزاء، استمعنا قبل قليل إلى الرئيس ترمب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يتحدثان عن صفعة العصر، هذه الصفعة التي سنعيدها صفعات إن شاء الله في المستقبل، ولن نجد شيئا جديدا يضاف لما سمعناه قبل سنتين ، لانه يكفي اننا قد سمعنا أن القدس موحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وبالتالي لا حاجة لان ننتظر وننتظر كما نصحنا البعضُ لعل وعسى، فمنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا لم يتغير موقفنا والآن وبعد أن سمعنا هذا الكلام الهراء من البداية إلى النهاية نقول ألف مرة لا لا لا لـ "صفقة العصر" .

اخواننا الأعزاء نعتبر أن هذه الصفقة هي نهاية مشروع وعد بلفور، أي هي النهاية التي كانوا يقصدون من وراء وعد بلفور للوصول إليها ،لأننا عندما نقرأ هذا الوعد الذي يقول وطن قومي لليهود في فلسطين ثم بالنسبة للسكان الموجودين في هذا البلد يمكن أن يتمتعوا بحقوق مدنية ودينية، نفس الكلام الآن كشفوا عن وجههم، كشفوا عن حقيقتهم، وعادوا إلى البداية، إلى عام ١٩١٧ ليطبقوا كل ما أرادوا في عام ٢٠٢٠، اذن هذه هي صفقة العصر التي تستند إلى وعد بلفور الذي صنعته أميركا وبريطانيا وقد يستغرب البعض، أميركا! نعم اميركا وبريطانيا، لأن أميركا هي التي صاغته بالاتفاق مع بريطانيا وهي التي وضعته في ميثاق عصبة الأمم، وهي ليست عضوا في عصبة الأمم ووضعته في صك الانتداب وهي ليست مسؤولة عن الانتداب ثم قالت هذا الذي يطبق، من هي أميركا؟!

كنا في الماضي نسمع أن الأميركان يتمتعون بديمقراطية وأخلاق، هذه السياسة الأميركية التي نراها الان تطبق على أرضنا، ولذلك يجب علينا أن نفهم الحقائق كما هي، هذا وعد بلفور الذي أسسته أميركا وبدأت أميركا تطبقه الآن.

هناك البعض ممن تمر عليهم هذه اللعبة بأن اللوبي الصهيوني أو ما يسمونه "الايباك" يسيطر على أميركا وأن الإدارة الأميركية تسير بموجب سياسة اللوبي الصهيوني، هذا هراء، السياسة الأميركية هي التي تستخدم اللوبيات كلها لتعمل حسب مخططاتها وحسب مصالحها.

الصفقة التي عرضوها لا أريد أن أشرحها فيكفي ان أقول إن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وما عدا ذلك يزيد من ظلمنا ولكن ما داموا بدأوا بالأول، فأول القصيدة كفر ،هذا هو أول القصيدة، فماذا سيكون متن القصيدة ونهاية القصيدة؟ وكل ما قالوه من أن الاستيطان كله ضمن إسرائيل، وتحت السيطرة الإسرائيلية، ربما يأخذون ٣٠-٤٠٪ من فلسطين ليضموها إلى إسرائيل.

فهذا الذي ورد في خطة العصر ولذلك نحن رفضنا هذه الصفقة منذ البداية وكان رأينا صحيحا وموقفنا صحيحا عندما رفضنا الانتظار حتى قبل يومين، قالوا انتظروا لنسمع، ماذا نسمع؟ إذا كانت القدس ستذهب، هل سنقبل بدولة بدون القدس؟ مستحيل، أي طفل فلسطيني أو عربي أو مسلم أو مسيحي لن يقبل بذلك، لذلك قلنا له من البداية لا.

هناك أناس في العالم لديهم ضمير أو بعض ضمير ممن يقرأون الوقائع كما هي ،وممن يعرفون الحق الى حد ما، ممن يميزون بين الحق والباطل، هناك أناس وهم كثيرون وعلينا أن نبني على هذا.

هناك الاتحاد الأوروبي الى هذه اللحظة يقول حل الدولتين على أساس الشرعية الدولية وهذا كلام جميل، ثم نجد أيضا في الكونغرس الأميركي، وهنا يجب أن نفهم أن البعض حتى الشعب الأميركي مضلل وموجه بالمحطات الصهيوينة الموجودة هناك، فهو شعب طيب مثل باقي الشعوب يؤمن بالحق ويبغض الباطل وأنا رأيت مظاهرات كثيرة في اميركا.

فالكونغرس الأميركي أو مجلس النواب الأميركي منذ مدة أخذ قرارا ضد الاستيطان ومع تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني بأغلبية ساحقة، الديمقراطيون ضد الجمهورين ،إذن هناك أناس يميزون بين الحق والباطل ويقولون كلمة الحق ولو كانت صعبة عليهم، ولو كانوا عاقبون عليها لكن يقولونها.

هناك يهود في أميركا، ومنظمات يهودية في أميركا قالت هذا خطأ، ويجب ان نعطي للفلسطينيين حقهم ويرفضون هذه الصفقة من بدايتها إلى نهايتها، ومحكمة العدل الأوروبية التي أصدرت قرارا حول منتجات الاستيطان، إذن أوروبا بدأت تعي أنها ظلمتنا كثيرا في الماضي ،وأن عليها أن تصحح بعض الأخطاء التي وقعت فيها عبر مئة عام من الزمن.

كذلك أمامنا المحكمة الجنائية الدولية، نحن عندما أصبحنا عضوا مراقبا في الأمم المتحدة أتاحت لنا هذه الصفة أن ننضم إلى ٥٢٠ منظمة ومنها المحكمة الجنائية الدولية، ولكننا عانينا الكثير، إلى قبل شهر، في محاربة شديدة من أميركا لتحول دون تطبيق هذه العلاقة بيننا وبين المحكمة الجنائية، ما هي المحكمة الجنائية؟ المحكمة الجنائية تعالج قضايا أفراد ،وعندنا آلاف الأفراد ممن أصيبوا ودمروا وقتلوا وانتهكت أملاكهم وقتلت حيواناتهم من قبل المستوطنين، هؤلاء من حقهم ان يذهبوا لهذه المحكمة الآن ليرفعوا قضايا على هؤلاء الناس الذين اعتدوا عليهم، إذن هذا كان من المكاسب إضافة إلى ١٢٠ منظمة دولية أصبحنا الآن أعضاء فيها وآخرها وأهمها مجموعة ٧٧+الصين، التي تعني أن ١٥٥ دولة تترأسها فلسطين العضو المراقب في الأمم المتحدة.

إذن بدأ ضمير دول العالم والمجتمع الدولي يصحو، عندما يكلفنا نحن العضو المراقب أن نستلم رئاسة ال٧٧+ الصين، فهذه من جملة المكاسب التي حققناها ولكننا مستمرون في هذا للوصول إلى حقوقنا، إنما هذه مؤشرات على أن العالم بدأ يفهمنا، وبدأ يفهم قضيتنا، وبدأ يتألم لآلامنا ويبكي لبكائنا، ويقول نعم معكم حق، ومن هنا يجب علينا الاستمرار في سياستنا التي عرفها العالم، يعرف العالم على الأقل أننا شعب كباقي البشر، ولسنا أذنابا كما يقولون، شعب يريد أن يعيش، شعب يضم ١٣ مليون إنسان نصفهم في الداخل ونصفهم في الخارج، وإلى متى يبقى هذا الشعب غير معترف بوجوده؟ وهناك دول مع الاحترام لها عدد سكانها ١٠ آلاف وهي عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا يعترف بنا لأن أميركا لا تريد وتقول لا، وإن شاء الله سيأتي الوقت وستقول نعم رغما عنها وسنحصل على حقوقنا، وهناك جهات تقف معنا.

والآن سمعنا كثيرا من ردود الفعل على خطاب السيد ترمب، ردود فعل مبشرة سنبني عليها وسنستمر في عملنا وفي جهودنا وفي كفاحنا من أجل الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

يعني على ٢٢٪ من فلسطين التاريخية، وما زال السيد ترمب يريد أن يأخذ ٤٠٪ من ٢٢٪ التي قبلنا بها، وأقول للمجتمع الدولي نحن متمسكون بالشرعية الدولية لأنها هي المرجعية، لدينا ٨٦ قرارا في مجلس الأمن ولدينا ١٢٥ قرار جمعية عامة، وقرار واحد منهم يضعونه على الطاولة ونقبل التفاوض عليه، حتى القرار الذي وضعته أميركا على طاولة مجلس الامن وهو ٢٣٣٤ يتنكر له السيد ترمب، ويعتبر أن الشرعية غير موجودة لانه هو صاحب القوة ويقول كلمة لا ترفض، وهو الذي يعطي الأوامر لكل العالم، على الأقل نحن لا نسمع أوامره ولا نقبل بها.

لذلك نحن متمسكون بالثوابت الوطنية التي أصدرها المجلس الوطني عام ١٩٨٨ هذا المجلس الذي عقد في الجزائر، نحن متمسكون بهذه الثوابت ولن نتنازل عن أحدها كحق اللاجئين والحدود وحقنا في الدولة، وكل هذه القضايا نحن متمسكون بها الصغيرة والكبيرة.

كذلك نقول للعالم نحن لسنا شعبا إرهابيا ولم نكن في حياتنا شعبا إرهابيا ونحن ملتزمون بمحاربة الإرهاب، ولكن على العالم أن يفهم ان هذا الشعب يستحق الحياة، وكذلك نحن متمسكون بالمفاوضات على أساس الشرعية الدولية، وأنا قلت في مجلس الأمن نريد مؤتمرا دوليا ونريد المفاوضات التي يقودها الأربعة، لن أقبل اميركا وحدها وأنا أعرف أنني لا استطيع تجاهل أميركا ولكن أميركا ليست هي كل العالم، توجد رباعية دولية، أقبل بالرباعية الدولية، نحن سنحارب بكل ما لدينا من طاقة والتحرك الشعبي



السلمي أول هذه الأسلحة والشعب الفلسطيني منتشر في الشوارع، في كل فلسطين، في القدس، وفي الضفة الغربية، وفي العالم، وهو على الأقل شاهد وسمع ماذا قال نتنياهو وترمب وخرج وحده، هذا الأسلوب يجب أن نتبعه ونقوم به.

كلامي موجه لكل الفصائل الفلسطينية، نحن أعلنا عن انتخابات تشريعية ورئاسية ومتمسكون بها لكن هذه الانتخابات أين؟ في الضفة الغربية وفي غزة وفي قلب القدس، المواطن المقدسي ينتخب في القدس وليس خارجها، يجب أن يصوت في قلب القدس، وإن شاء الله يحصل ذلك، ونستكمل بها مؤسساتنا الشرعية التي تحتاج الآن إلى انتخابات تشريعية ورئاسية، ونحن شعب ديمقراطي نؤمن بالديمقراطية والتعددية، ونؤمن بالتبادلية، ولكن إسرائيل إلى الآن لم توافق على أن نجري التصويت في القدس، ويجب أن توافق.

يجب أن نبذل كل طاقتنا وإمكاناتنا للعمل على إنهاء الاحتلال وتجسيد الاستقلال، وذلك بتغيير الدور الوظيفي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا واجب يجب أن نضعه نصب أعيننا من أجل أن نحققه، حققنا مكاسب نبني عليها في الأمم المتحدة، في كل مكان حققنا إنجازات يجب أن نبني عليها.

اليوم حضرت الفصائل الفلسطينية الاجتماع: حركة حماس والجبهة الشعبية والصاعقة والمبادرة الوطنية، وبالتالي هذا إحساس بالخطر فتداعى الجميع ونسوا خلافاتهم.

وتحدثت مع السيد إسماعيل هنية وقال لي يجب أن نلتقي فورا وقلت له إن شاء الله نلتقي في غزة وإن شاء الله سنبدأ مرحلة جديدة من الحوار الفلسطيني والعمل الفلسطيني المشترك ونتجاوز الصغائر، من أجل أن نقف صفا واحدا لأن وقوفنا صفا واحدا بالتأكيد سيجعل العالم يقف معنا ويؤدي لنا التحية، نحن شعب يستحق الحياة ونريد حقنا.

وأخيرا أقول لشهدائنا وأسرانا وجرحانا حاولت إسرائيل وأميركا أن يحرمونا من أموالنا التي يجمعونها لنا مقابل نسبة يأخذونها، لا يوجد شيء عندهم دون ثمن، من أجل أن نتوقف عن الدفع للأسرى والجرحى والشهداء، الذين هم أقدس ما لدينا، ولو بقي معنا قرش واحد لن يصرف إلا على الشهداء والأسرى والجرحى.



الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن:
الخطة الأميركية احتوت على ٣١١ مخالفة للقانون الدولي

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، إن الخطة الأميركية المطروحة احتوت على ٣١١ مخالفة للقانون الدولي، مؤكدا أنها لا يمكن أن تحقق السلام والأمن، لأنها ألغت قرارات الشرعية الدولية وسنواجه تطبيقها على الأرض.

وأضاف سيادته، في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١١، أن الرفض الواسع لهذه الصفقة يأتي لما تضمنته من مواقف أحادية الجانب، ومخالفتها الصريحة للشرعية الدولية ولمبادرة السلام العربية، وألغت قانونية مطالب شعبنا في حقه المشروع في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله في دولته، وشرعت ما هو غير قانوني من استيطان واستيلاء وضم للأراضي الفلسطينية.

وشدد الرئيس على وجوب عدم اعتبار هذه الصفقة أو أي جزء منها، كمرجعية دولية للتفاوض، لأنها أميركية–إسرائيلية استباقية، وجاءت لتصفية القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي لن يجلب الأمن ولا السلام للمنطقة، مؤكدا عدم القبول بها، ومواجهة تطبيقها على أرض الواقع.

وقال الرئيس إن السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا زال ممكنا وقابلا للتحقيق، داعيا لبناء شراكة دولية لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم، الذي لا زلنا متمسكين به كخيار استراتيجي.

وأضاف: قمنا بالفعل بخطوات تاريخية حرصا على تحقيق السلام، وتجاوبنا مع جهود الإدارات الأميركية المتعاقبة، والمبادرات الدولية، وكل الدعوات للحوار والتفاوض، إلا أنه لم يعرض علينا ما يلبي الحد الأدنى من العدالة لشعبنا، وكانت حكومة الاحتلال الحالية هي التي تفشل كل الجهود.

وأكد رفض مقايضة المساعدات الاقتصادية بالحلول السياسية، لأن الأساس هو الحل السياسي.

ودعا الرباعية الدولية ممثلة بالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الامن لعقد مؤتمر دولي للسلام، وبحضور فلسطين وإسرائيل والدول الأخرى المعنية، لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، ورؤية حل الدولتين ومبادرة السلام العربية، وذلك بإنشاء آلية دولية أساسها الرباعية الدولية لرعاية مفاوضات السلام بين الجانبين.

وجدد الرئيس التاكيد على عدم قبول وساطة أميركا وحدها، داعيا المجتمع الدولي للضغط على حكومة الاحتلال لوقف ممارساتها الاحتلالية وقراراتها المتواصلة في ضم الأراضي الفلسطينية وفرض السيادة عليها، التي حتماً تدمر بشكل نهائي كل فرص صنع السلام الحقيقي.

وأكد الرئيس أنه يمد يده للسلام محذرا من ضياع الفرصة الأخيرة، وأنه مستعد لبدء مفاوضات فورا إذا وجد شريكا حقيقياً في إسرائيل لصنع سلام حقيقي للشعبين.

وقال سيادته: إن شعبنا لم يعد يتحمل استمرار الاحتلال، والوضع أصبح قابلا للانفجار، وللحيلولة دون ذلك لا بد من تجديد الأمل لشعبنا وكل شعوب المنطقة في الحرية والاستقلال وتحقيق السلام.

وأضاف سيادته مخاطبا الشعب الإسرائيلي: إن مواصلة الاحتلال والاستيطان والسيطرة العسكرية على شعب آخر لن يصنع لكم أمناً ولا سلاماً، فليس لدينا سوى خيار وحيد لنكون شركاء وجيراناً كل في دولته المستقلة وذات السيادة، فلنتمسك معاً بهذا الخيار العادل قبل فوات الأوان.

وجدد سيادته التأكيد على أن صراعنا ليس مع أتباع الديانة اليهودية، ولكن مع من يحتل أرضنا، لذلك سنواصل مسيرة كفاحنا لإنهاء الاحتلال وتجسيد دولتنا الفلسطينية، مشددا على أن شعبنا لن يركع ولن يستسلم.

واختتم سيادته كلمته قائلا: "حذار أن يقتل الأمل لدى شعبنا الفلسطيني».

المجلس الوطني يطالب البرلمانات الدولية رفض الصفقة

أطلع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون رؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الاقليمية والدولية على المقترحات الواردة في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي إعلنها بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٨ بشكل رسمي تحت ما يسمى ب "صفقة القرن" للسلام في الشرق الأوسط.

وأوضح الزعنون في رسائله المتتابعة إلى تلك الاتحادات ان تلك المقترحات انتهكت وخرقت القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛ حيث نصت على أن القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وتقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى، وضم ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة لأسرائيل، دولة فلسطينية اراضيها مجزأة بلا سيادة وبلا حدود، وعاصمتها في احدى قرى القدس، وليس مدينة القدس الشرقية التي احتلت عام١٩٦٧، وإلغاء حق عودة ٦,٥ مليون لاجئ فلسطيني، والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، والقبول بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، وان تطبيق الخطة بعد ٤ سنوات من جانب فلسطين، أما إسرائيل فتبدأ بالتنفيذ الفوري بضم المستوطنات وشمال البحر الميت والاغوار الفلسطينية.

واضاف الزعنون « هذه هي «صفقة» ترامب، التي انتهكتْ مبادئ واحكام القانون الدولي، وأعطت تسويغاً واعترافاً غير قانوني بالضم والاستيطان، وشرعتْ عملية الإحلال الديموغرافي والتغييرات الجغرافية والإدارية، التي أحدثتها السلطة القائمة بالاحتلال-إسرائيل-على مدار ٥٢ عاما، وفرضتْ نظام فصل عنصري على الشعب الفلسطيني، وكل ذلك يتعارض مع نصوص اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، وغيرها من مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأكد الزعنون بأن هذه «الصفقة» قد انتهكتْ بشكل سافر مرجعيات عملية السلام المقرة من الأمم المتحدة، التي نصت على: حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين على اساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط ٤ حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وسيادتها على حدودها مع دول الجوار وعلى مجالها الجوي البري والبحري ومياهها الإقليمية ومواردها الطبيعية.

وتابع الزعنون القول في رسالته : وعليه، فقد خالفتْ إدارة ترامب مبدأ عدم الاعتراف الدولي باكتساب أراضي الغير بالقوة، وكافأت المعتدي الذي يجب ألا يتمتع بفوائد عدوانه، وهي قاعدة أرساها وزير خارجية اميركا الأسبق ستيمسون عام ١٩٣٢، والتي تقوم على أن «أميركا لا تعترف بالضم بعد الاحتلال العسكري»، وتعتبر هذه القاعدة ثابتة وآمرة في القانون الدولي.

وبناءً على ما تقدم، فقد ألغتْ إسرائيل - بقبولها هذه الصفقة - الاتفاقيات الموقعة معنا، ونقضت قرارات الشريعة الدولية التي قامت عليها هذه الاتفاقات، والتي قامت عليها دولة إسرائيل أيضا عام ١٩٤٨، لذلك، عليها تحمل مسؤوليتها كقوة احتلال في اقليم دولة فلسطين المحتل، وسنواصل نضالنا المشروع، من أجل إنهاء هذا الاحتلال وتحقيق حلم شعبنا في الدولة والاستقلال.

وحذر الزعنون من أن إدارة ترامب بتنكرها وانتهاكها لهذه القواعد والمبادئ، تسعى لتدمير أسس ومقومات النظام والأمن والسلام الدوليين، وإشاعة الفوضى واستخدام العدوان والحروب وشريعة الغاب، وإفشال الأمم المتحدة وإنهائها كسابقتها عصبة الأمم.

وعليه، يهيب المجلس الوطني بكم، رفض هذه " الصفقة" كمرجعية لحل القضية الفلسطينية، والتمسك بالمرجعيات الدولية ذات الصلة، واتخاذ مواقف حازمة ضد محاولات تغيير الأسس والقواعد التي استقر عليها النظام الدولي القائم، ومساءلة إسرائيل وإدارة ترامب عن هذه الانتهاكات الجسيمة السافرة والمتواصلة.

وناشد الزعنون في رسالته بذل كافة الجهود لحماية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩/٦٧ في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي اعترف بفلسطين دولة مراقبة على حدود الرابع من حزيران بعاصمتها القدس الشرقية ١٩٦٧، وحثّ البرلمانات الاعضاء -التي لم تعترف حكوماتها بدولة فلسطين-الاعتراف بها بأسرع وقت ممكن ، حماية ودعما للسلام والاسقرار في المنطقة.

ويخاطب برلمانات العالم بشأن خطط الضم والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية

أطلع المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم و اتحاداته على خطورة الإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة، التي تأتي في سياق مصادرة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، بطرق شتى وفي مقدمتها مصادرة الأراضي وتحويلها للمستوطنين/ المستعمرين في أراضي دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال.

ودعا المجلس الوطني في رسائل متطابقة وجهها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢ لرؤساء الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والأفريقية والآسيوية والبرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الاوروبية والاورومتوسطية، لحشد أوسع رفض دولي، والتصدي لسياسة الاحتلال الاستيطانية ومشاريعه واجراءاته في قضم وضم الارض الفلسطينية، التي تشرد ابناء شعبنا من أراضيه وتحرمهم أملاكهم ومقدراتهم الطبيعية.

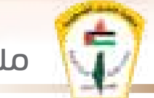
وحذر المجلس الوطني في رسائله من أن تنفيذ خطط ضم الأغوار الفلسطينية وتلك المسماة بالمحميات الطبيعية، سيؤدي الى استحالة قيام دولة فلسطين بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإفشال منهجي لمساعي حل الدولتين، وتحويل الاحتلال إلى حالة استعمارية دائمة، في انتهاك جسيم لمبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤.

وبيّن المجلس الوطني أن إسرائيل تسارع الخطى في ضم الارض الفلسطينية، متذرعة بأسانيد لا تقوى على المحاججة القانونية، كمصطلحات «محميات طبيعية»، و«قواعد ومناطق تدريب عسكري»، و«أراضي تابعة للدولة»، و«حدائق وطنية»، وغيرها، كمسميات تطلقها على خطط ومشاريع لنهب الأرض ووقف التمدد الفلسطيني فيها لصالح الاستيطان.

وشدد المجلس الوطني على أن إسرائيل ما كانت لتقدم على تلك الانتهاكات والتي يصنفها القانون الدولي الإنساني كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لولا دعم الإدارة الأمريكية لها والتي أعلن سفيرها في إسرائيل مساندته ضم الضفة الفلسطينية وتمرير ما يطلق عليها ب «صفقة القرن» مستندا لما أعلنه وزير خارجيتها حول «شرعية» المستوطنات.

واكد المجلس الوطني أنه في ظل غياب المساءلة الدولية، ستستمر إسرائيل في سياساتها، حيث صنَّفتْ حكومة نتنياهو مؤخرا ٢٠٪ من أراضي الأغوار الفلسطينية كمحميات طبيعيّة» و«حدائق وطنيّة» ، إلى جانب استمرارها في بناء المستوطنات والتهديدات بهدم جميع منازل الفلسطينيين في مناطق (ج)، والتهجير القسري لسكانها.

واكد المجلس الوطني أن كل تلك المسميات تستخدم كذريعة للضم؛ وهو هدف مصادقة وزير الحرب الإسرائيلي على إقامة ٧ محميات وتوسيع ١٢ أخرى، والتي يقع بعضها على أراض خاصة لفلسطينيين، كخطوة للسيطرة والضم الفعلي De facto للأغوار الفلسطينية.




أبرز بنود "صفقة القرن" الامريكية

اعداد : دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

قائمة المصطلحات:

إحدى هذه المصطلحات: دولة فلسطين ويعرّفها حسب رؤيته: يشير إلى دولة في المستقبل وهي ليست موجودة حالياً، والتي لن يتم الإعتراف بها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا تم تنفيذ المواصفات الواردة في هذه الرؤية، وهي مشروطة بشروط تعجيزية.

الإطار السياسي:

- يقول النص: للفلسطينيين طموحات لم يتم تحقيقها بما في ذلك تقرير المصير وتحسين مستوى المعيشة.
- المسألة معقدة بوجود تشابك بين صراعين منفصلين، نزاع على الأرض والأمن واللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين ونزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على بعض الأماكن.
- إذا ما تم التطبيع مع الدول العربية والاسلامية مع إسرائيل سيساهم ذلك في تحقيق حل عادل للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل.

بند / حل الدولتين الواقعي:

- يمكّن الفلسطينيين من حكم أنفسهم ولكن لا يمكّنهم من تهديد إسرائيل.
- القيادة الفلسطينية عليها أن تعترف بيهودية الدولة، وترفض الإرهاب بكل أشكاله، وقبول ترتيبات خاصة لتلبية الإحتياجات الأمنية لإسرائيل وللمنطقة، وبناء المؤسسات، واختيار حدود براغمتية، عندها ستدعم الولايات المتحدة قيام الدولة الفلسطينية. (دون تحديد المدى وكيف).

بند / المقاربة: Approach

- يقدّم نظرة على قرارا ت الأمم المتحدة/ ويشير إلى أن هذه القرارات لم تحلّ الصراع.
- الحقائق الحالية: يتحدث حول الحقائق الحالية والوضع الراهن الذي يعبر عن إجراءات إسرائيل غير القانونية، ويحاول شرعنتها كبديل عن قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وانه لا بد من الإقرار بالواقع والتعامل معه.

الطموحات المشروعة:

- الفلسطينيون لم يكن لهم دولة قط.
- للفلسطينين طموحات لحكم أنفسهم، وتقرير مستقبلهم، وإسرائيل لديها الطموح لكي تكون الوطن القومي لليهود. (مع التأكيد دائما على الأهمية المطلقة للأمن).

الأرض، تقرير المصير، السيادة:

- (حول الأرض) يقول النص: الإنسحاب من أراض تمت السيطرة عليها في حروب دفاعية أمر نادر في التّاريخ. يجب الإقرار أن إسرائيل انسحبت من ٨٨٪ من الأرض التي احتلتها وسيطرت عليها عام ١٩٦٧.
- الرؤية تتضمن نقل أراض لإسرائيل (اي ترانسفير) بمساحة هامة. (دون تحديد أين وكيف)
- السلام لا يتطلب إقتلاع أي أحد من العرب أو اليهود من بيته.
- (حول الشعب) تقرير المصير، يقول النص:
- ستحاول الرؤية تنفيذ تقرير المصير إلى حد أقصى بينما تأخذ العوامل بعين الإعتبار.
- اللاجئون: النزاع العربي الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ويهود.
- مطلوب حل عادل ونزيه وواقعي للاجئين الفلسطينيين، وحل عاجل للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة.
- القدس: دولة إسرائيل كانت راعياً جيداً للأماكن المقدسة كما لم يفعل غيرها.
- مشكلة غزة: إذا توصل الجانبان إلى اتفاق سلام، فإن دولة إسرائيل تتوقع منها تنفيذ إلتزامها فقط إذا: حققت السلطة سيطرة كاملة على غزة، ونزعت سلاح المنظمات الإرهابية، وحققت نزع سلاح شامل في القطاع.

بند/ رؤية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

تأمل الولايات المتحدة أن تبدأ الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

بند / الحدود:

- إعادة رسم الحدود برؤية القرار ٢٤٢، بشكل انتقائي، ولا يوجد حدود كنقطة انطلاق لها على عام ١٩٦٧.
- الأراضي التي ستعطى لدولة فلسطين ستكون في المساحة مساوية أو مقاربة لمساحة الضفة الغربية.
- لا تحتاج دولة إسرائيل لاقتلاع أية مستعمرة وستستوعب معظم المستعمرات في الأراضي الإسرائيلية المتصلة.
- ٩٧٪ من الإسرائيليين "المستوطنين" و ٩٧٪ من الفلسطينيين سيكونون جزءاً من دولهم "المتصلة"، مع بقاء ٣٪ منهم متصلين عبر "نظام نقل فعال». أي أن يبقى ٣٪ من المستوطنين في "جيوب" داخل أرض دولة فلسطين. مع الاخذ بعين الاعتبار الامتداد الطبيعي المستقبلي لهذه المستوطنات.
- الأراضي المتبادلة من قبل دولة إسرائيل ستكون مأهولة وغير مأهولة.
- حديث مباشر عن ضم المثلث إلى أراضي الدولة الفلسطينية، وحديث عن شبكة الطرق والجسور.
- سيتم تغيير مسار الجدار ليوافق الحدود الجديدة (اي شرعنة الجدار وترسيم الحدود النهائية).
- حق الوصول إلى الأماكن المقدسة، وصندوق دولي لتنمية الأراضي المتبادلة.

بند / القدس:

- يبدأ بكلام معقول عن حساسية الموضوع، لكنه لا يأخذه بعين الإعتبار بعد ذلك، ويتحدث عن أن القدس كانت عبر التاريخ مسار الحروب والفتوحات. ثم ينتقل بسرعة ليقول:
- مقاربة هذه الرؤية هي ان القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل، ويجب جعلها سهلة الوصول للجميع.
- يطرح الفهم الثيولوجي لـلأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية في القدس. بالنسبة للإسلام على سبيل المثال: يقول أن محمد وصل إلى جبل الهيكل/ الحرم الشريف ثم صعد للسماء. (هذا الفهم الثيولوجي للإسلام!).
- الأماكن المقدسة على غير القوى الأخرى التي دمرت الأماكن المقدسة، حافظت عليها إسرائيل.
- ثم يقول لا بدّ من استمرار الوضع الراهن، لكنه ينتقل فوراً ويقول بعدها: " الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل/الحرم الشريف بطريقة تحترم دياناتهم، مع الأخذ بعين الإعتبار أوقاتا الصلوات والأعياد (أي التقسيم).
- يستعرض الموقف الأمريكي: يقول أن الموقف الأمريكي من القدس موقف قديم منذ أن شرّع الكونغرس قراراً حولها (علماً أن الكونغرس يسمح للرؤساء بعدم تنفيذ القرار، وهذا ما حدث حتى وصول ترامب إلى السلطة، وهو متعلق فقط بهذه الإدارة).
- فيما يتعلق بالقدس: في الصفحات السابقة قال أنه سيغير مسار الجدار، لكن عندما تحدث عن القدس قال إنه يجب إبقاء الجدار مكانه، ويجب أن يخدم كحدود بين العاصمتين.
- السكان المقدسيون: أمامهم ثلاث خيارات: (الهوية الإسرائيلية أو الجنسية والمواطنة الفلسطينية).
- العاصمة الفلسطينية خارج الجدار: يمكن للفلسطينين أن يقيموا عاصمتهم خارج حدود القدس الشرقية اليوم. أي إعادة تحديد الحدود بناءً على جدار الضم الإسرائيلي، حيث يمكن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في الأحياء التي تقع على الجانب الشرقي من جدار الضم ويطلقون عليه القدس (أو ما يريدون) كأحياء مثل كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس.

بند / الأمن:

- هدف الرؤية تمكين الأطراف من معالجة التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسطين من عمل أكبر قدر ممكن مسؤوليتها الأمنية بأسرع ما يمكن في كل دولة فلسطين.
- كل دولة تنفق كمية كبيرة من المال للدفاع عن التهديدات الخارجية. دولة فلسطين لا تتحمل هذا العبء لأن دول إسرائيل ستتحمل ذلك، ولهذا فائدة كبيرة على الإقتصاد الفلسطيني.
- عند توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني: سوف تحتفظ دولة إسرائيل بالمسؤولية العليا للأمن في دولة فلسطين، مع الطموح أن الفلسطينيين سيكونون المسؤولين عن قدر من الأمن حسب الممكن وفقاً لهذه الرؤية.
- ستعمل دولة إسرائيل بجدية لتقليص وجودها الأمني في دولة فلسطين.
- ستعمل إسرائيل على رفع قدرة القوات الأمنية الفلسطينية لمنع الإرهاب، وتحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن البلدين بما يقتضي أن تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح تماماً.
- وسيكون لدولة فلسطين قوات أمن مسؤولة عن: الأمن الداخلي، ومنع الهجمات الإرهابية، وضمان الأمن العام، تنفيذ القانون، أمن الحدود، تأمين الحماية، الكوارث الطبيعية... (يذكر كل المسؤوليات الأمنية كما يراها لها ما عدا حماية المواطن الفلسطيني).
- ستطلق إسرائيل برنامج تجريبي في جزء من الضفة الغربية لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بالمعايير الأمنية"، وعمل لجنة للمراجعة والأمن الإقليمي. (أي على القيادة الفلسطينية اثبات قدرتها على حماية أمن إسرائيل!)
- دولة إسرائيل ستحتفظ على الأقل بمحطة واحدة للإنذار المبكر في دولة فلسطين. (أي ستكون المحطة مسؤولة عن تدمير أي مكان ترى فيه تهديد، او سلاح الخ).
- ستحاول دولة إسرائيل الإعتماد على التكنولوجيا لتخفيف وجودها وتأثيرها.

بند / المعابر:

- ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع الأردن ودولة فلسطين لتحسين نظام الحدود، ولكن على أساس أن كل الأشخاص والبضائع المتوجهة لدولة فلسطين عبر المعابر المعتمدة سوف تكون مراقبة من قبل دولة إسرائيل، السلاح، السلع المزدوجة الإستخدام، وأي شيء أخر يقرره.

بند / مواصفات غزة:

- ستنفذ دولة إسرائيل التزاماتها وفق الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني فقط إذا سيطرت السلطة او أي جسم آخر مقبول لدى إسرائيل على الوضع في القطاع، ونزعت سلاح المنظات الإرهابية وأوجدت منطقة منزوعة السلاح.
- يجب إعادة الأسرى الاسرائيليين والجثامين لدى توقيع الاتفاق، وهناك شروط على حركة حماس.
- بعد هذه المواصفات وتنفيذها سيتم تنفيذ الرؤية لقطاع غزة عبر مراحل.

بند / منطقة التجارة الحرة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية

بند / اتفاق تجاري بين مع الولايات المتحدة: يتحدث عن استمرار الإعفاءات الحالية والتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقات مستقبلية.

بند / الميناء والتسهيلات:

- برغم من أن دولة فلسطين سوف تشمل غزة، إلا أن التحديات الأمنية بجعل بناء ميناء في غزة أمر إشكالي في المدى الزمني المنظور.
- دولة إسرائيل ستمنح تسهيلات بحرية: في ميناء حيفا وأسدود دون الإجحاف بالسيادة الإسرائيلية، نفس الأمر مع عمل تسهيلات حول طرق سريعة، ولكنها جميعاً مراقبة من دولة إسرائيل وكذلك الأمر مع ميناء العقبة!.
- احتمالات ميناء غزة ومطار غزة: بعد ٤ سنوات من توقيع الاتفاق، وبافتراض الرضا الكامل عن مواصفات غزة، يمكن إقامة جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة، وكذلك بناء مطار للطائرات الصغيرة.

بند / المنطقة السياحية عند البحر الميت:

- ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين تطوير منطقة سياحية شمال البحر الميت دون الإجحاف بسيادة إسرائيل. وهذا لن يغير ترتيبات التوزيع بين الأردن وإسرائيل.

بند / المياه والمياه العادمة:

- الأطراف تعترف بالحقوق المائية المتبادلة وتوافق على التشارك بالمصادر العابرة للحدود.
- توافق الأطراف على تركيز الاستثمار على مشاريع المياه العادمة.

بند / الأسرى:

- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي سوف يوفر إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية، باستثناء أولئك المدانين بالقتل أو الشروع بالقتل، وأولئك المدانين بالتآمر على ارتكاب قتل، والمواطنين الإسرائيليين.
- كل الذين يطلق سراحهم سيصبحون مواطنين في دولة فلسطين لتجنب الشك.
- مباشرة بعد الاتفاق سوف يشمل الإفراج عن القصر والنساء ومن يتجاوز عمره الـ ٥٠ عاما، والذين قضوا أكثر من ثلثي محكوميتهم.
- الأطراف سوف تتفق على المرحلة الثانية حول الذين قضوا أكثر من نصف محكوميتهم.
- أي إطلاق سراح إضافي في سيكون على أساس الموافقة الإسرائيلية.

بند / اللاجئون:

- الصراع العربي الإسرائيلي خلق مشكلة لاجئين فلسطينيين ويهود.
- الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل بقبول اللاجئين الفلسطينيين أو التي تقدر بعشرات مليارات الدولارات تعويضات للاجئين لم تكن واقعية أو ذات مصداقية. (يضع هنا كم ساهمت الولايات المتحدة من ملايين الدولارات منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠١٧).
- لا بد من إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي للاجئين الفلسطينيين حتى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.
- موضوع اللاجئين اليهود بما في ذلك التعويض عن الأملاك المفقودة يجب أن يتم تناوله.
- دولة إسرائيل تستحق التعويض على تكلفة استيعاب اللاجئين اليهود من تلك الدول.
- ايجاد حل عادل وواقعي للاجئين اليهود عبر آلية دولية مناسبة بشكل منفصل عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.
- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يوفر نهاية كاملة لكل المطالبات المتعلقة باللاجئين أو وضع المهجرين.
- لن يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

مقاربة الأونروا وتعريفها المتعدد الأجيال الذين عظّموا مشكلة اللاجئين:

- الأشخاص الذين استقروا في أماكن دائمة لن يكونوا مؤهلين للاستقرار في مكان جديد، ويمكن لهم الحصول على التعويضات كما هو وارد في الرؤية.
- الرؤية تحدد ثلاثة خيارات للذين يريدون مكان دائم للإقامة: الاستيعاب في دولة فلسطين وفقاً للمحددات الواردة، الاستيعاب المحلي في البلد المضيف وقبول ٥ آلاف لاجئ كل عام لعشر سنوات في الدول الإسلامية.

التعويضات:

- الخطة الإقتصادية ستنعكس إيجاباً على اللاجئين الموجودين في دولة فلسطين أو الذين ممكن أن يعودوا إليها، ومع ذلك سنحاول الحصول على تمويل لتعويض اللاجئين ويوضع ذلك في صندوق دولي Palestine Refugees Trust، وسيتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء المعتمدين.
- حق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين: الهجرة ستكون محددة وفقاً لاتفاقات أمنية متفق عليها، وسيتم تشكيل لجنة للنظر في دخول اللاجئين من الدول التي كانت حروباً مثل سورية.
- سرعة دخول اللاجئين من خارج الضفة الغربية وغزة سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف.
- لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، فإن المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين سوف ينتهي، وسوف يتم إنهاء الأونروا، وسيتم إزالة المخيمات وإقامة مساكن دائمة.

بند / أساس الدولة الفلسطينية:

- الانتقال إلى الدولة أمر مؤقت وملىء بالصعوبات، ولا بد من تنفيذ المواصفات التالية لإقامة دولة فلسطين: نظام حوكمة، أحكام حقوق الإنسان، حماية حرية الأديان، إنهاء كل برامج التحريض، تحقيق السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية بما فيها غزة، والإنصياع لجميع الشروط الأخرى. وعندما يتحقق ذلك ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى للترحيب بدولة فلسطين.
- لكن هذه الدولة لن تتمكن من الالتحاق بأي منظمة دولية إذا كانت تلك العضوية تعارض التزاماتها بنزع السلاح أو جزء من الحرب السياسية والقانونية على دولة إسرائيل.

بند / التعليم وثقافة السلام:

- إنهاء التحريض، نشر ثقافة السلام، لجنة مشتركة، تغيير المناهج..الخ.

بند / العلاقة الإسرائيلية العربية، الشراكة الإقليمية الاقتصادية:

- هدف هذه الرؤية أن تقوم الدول العربية بالتعاون الكامل مع دولة إسرائيل لما فيه صالح كافة الأطراف.
- الولايات المتحدة ستشجع حكومات الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتعاون للوصول لاتفاقات دائمة.
- توسيع العلاقات الاقتصادية..الخ.
- على الدول العربية بما فيها فلسطين أن تتوقف عن دعم أية مبادرات معادية لإسرائيل في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف، ومناهضة الـBDS.
- ذلك سيخلق فرص جديدة لمبادرات أمنية اقليمية/ ثم هجوم شديد على حزب الله وإيران.
- دولة إسرائيل لا تشكل تهديداً على المنطقة، ويجب إنشاء منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (دولة فلسطين والأردن ودول الخليج ومصر وإسرائيل ومن يرغب من الدول الأخرى) من اجل مواجهة المنظمات الإرهابية وإيران.

بند / الاعتراف المتبادل بين الدول:

- سوف يوفر الاتفاق أمناً لكل الأطراف، وسيعترف بفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني وإسرائيل دولة للشعب اليهودي.
- سوف ينهي الاتفاق الصراع وكل المطالبات، وسوف يطرح على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

بند / نهاية المطالبات:

- اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي سوف ينهي الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل وينهي كافة المطالبات بين الطرفين.
- سوف يتم إقتراح ذلك بقرار على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

بند / السلوك خلال المفاوضات

- سوف تتصرف الأطراف وفقاً للرؤية.
- لن تقوم دولة إسرائيل بما يلي: في الأراضي التي لن تكون جزءاً من دولة إسرائيل لن تقوم ببناء مستعمرات جديدة أو توسيع القائمة.
- ستتوقف عن هدم أي مباني، ولا يشمل هذا المباني غير القانونية، والمباني التي تهدد السلام كما تقدّرها دولة إسرائيل، أو العقاب بعد اي عملية إرهابية .
- المطلوب من السلطة: الامتناع عن الالتحاق بمنظمات دولية دون موافقة إسرايل، بما في ذلك الجنائية الدولية، أو أي نظام قانوني آخر.
- المطلوب من الولايات المتحدة الأمريكية خلال المفاوضات العودة عن الإجراءات التي نفذتها مؤخراً، بما فيها المساعدات والتمثيل الفلسطيني في واشنطن..الخ.

الخارطة المفاهمية:

(الأخذ علماً بان كل الحدود بما فيها الحدود الشرقية التي رسمتها إسرائيل على الخارطة متصلة حتى بين الضفة الغربية والأردن وهذا انتهاك للمعاهدة، وكذلك الجولان، بينما خط الحدود الإسرائيلية اللبنانية متقطعة، أي سيحصل تعديل عليه).

خروقات ومخالفات "صفقة القرن" لأحكام القانون الدولي

اعداد : دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

إن الخطة الامريكية المقترحة تحتوي على العديد من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الانساني، وحقوق الانسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي في الدولي. اضافة الى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. يتضح بأن هذه الخطة تهدف -من خلال مخالفة أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية- إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الدول القائمة على احترام القانون الدولي، وتشريع مخالفات القانون ومنظومة القرارات الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة. احتوت الخطة في مجملها على أكثر من ٣٠٠ خرق لأحكام القانون الدولي.

نورد هنا أهم الخروقات الأساسية عدا عن الخروقات المتعلقة بالسيادة، وقطاع غزة، والموارد الطبيعية، والاقتصاد:

القدس: خالفت الخطة المذكورة تقريباً جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي في مجملها ما يعادل ٢٠ قراراً، وبالتالي احتوت الخطة ٢٠ جزءاً حاول فيها تشريع نحو ٦٠ مخالفة قانونية دولية.

- وفقاً لقرارات الأمم المتحدة العديدة، لا تتمتع إسرائيل بأية حقوق سيادية على القدس، والقدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، وبالتالي فهي تعتبر أرضاً محتلة. إن ضم إسرائيل من جانب واحد للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧ (ومرة أخرى في عام ١٩٨٠ مع إقرار القانون الأساسي) غير قانوني بشكل واضح ولم يعترف به المجتمع الدولي.

الحدود بما فيها الاستيطان والضم: المخالفات الاساسية التي احتوتها الخطة تضمنت حوالي ٣٠ جزءاً والذي في جوهره خالف ما يشكل ما يساوي ٩٠ خرقاً لنصوص القانون الدولي.

الضم:

- تحظر المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) ضم الأراضي واستعمالها بالقوة، وتقضي بأن "يمتنع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأقلية أو النزاهة أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

"قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) يشدد أيضاً على" عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب" ويدعو إلى« انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير". لذلك، فإن الضم من جانب واحد لأي جزء من الأرض المذكورة، يعد انتهاكاً صارخاً وانتهاكاً صارخاً للحق الفلسطيني في تقرير المصير.

المستوطنات:

- تعتبر العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٣٣٤ و ٤٤٦ و ٤٥٢ و ٤٦٥ و ٤٧١ و ٤٧٦، أن المستوطنات "ليس لها أي صلاحية قانونية" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.
- بند ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة: "لا يجوز لدولة الاحتلال ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».
- بند ٥٣ من اتفاقية جنيف ٤: "يحظر أي تدمير من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لممتلكات حقيقية أو شخصية ... للدولة أو للسلطات العامة الأخرى ... إلا في حالة الضرورة القصوى لهذه العمليات العسكرية».

الأمن:

تحتوي الخطة فيما يتعلق بالامن على ١٢ جزءاً تقريبا ما يشكل ٣٦ مخالفة للقانون الدولي.

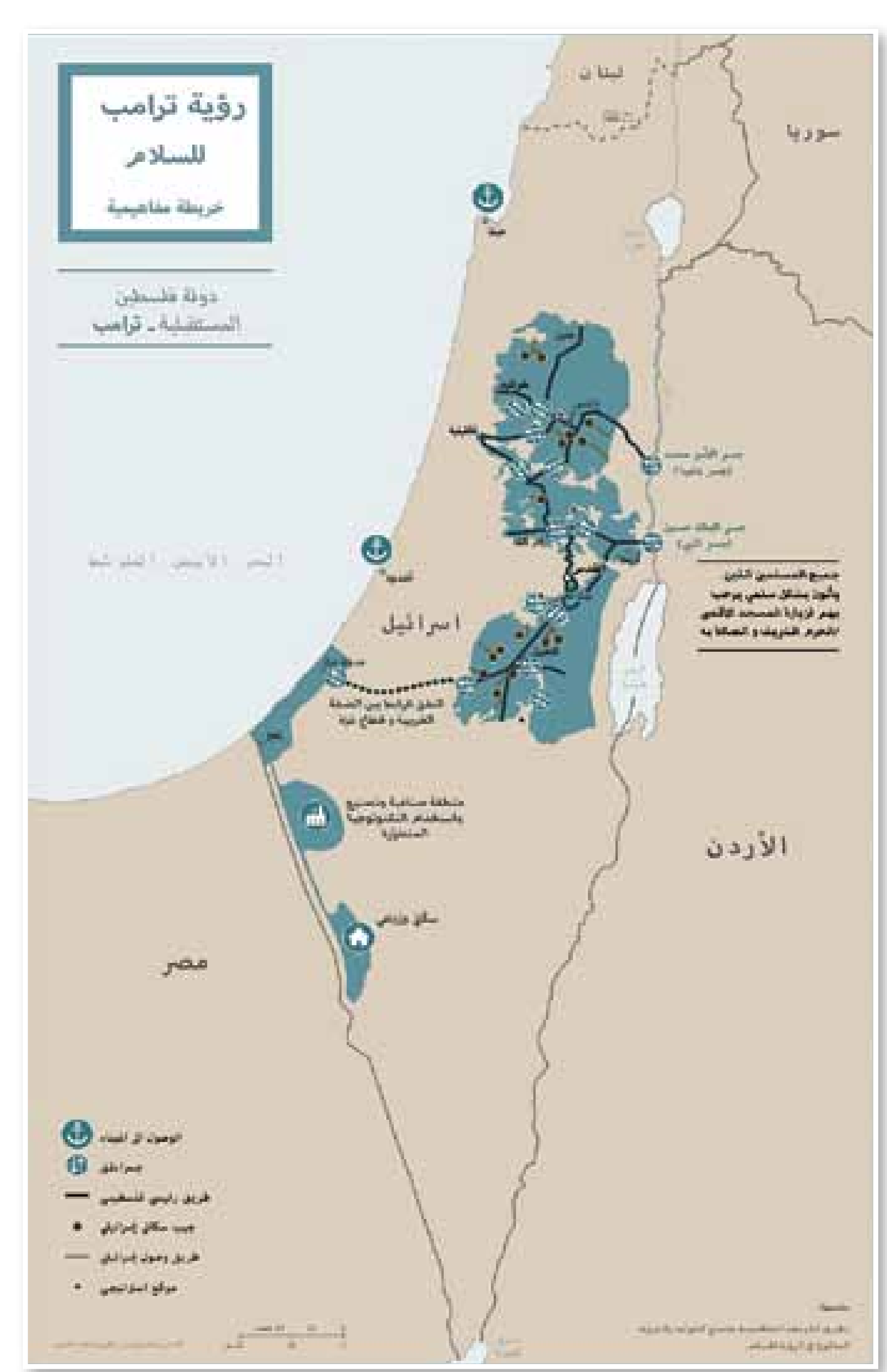
اللاجئون:

خطة ترامب التي احتوت على ما يقارب ٦ أجزاء تساوي ما يعادل ١٨ خرقاً لحقوق اللاجئين وفقا للقانون الدولي.

- وفقاً للقانون الدولي العرفي، فإن حق العودة هو حق فردي وجماعي. اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (١٩٤٨) بحق العودة، وذكرت أنه "... يجب السماح للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن، بشرط أن يكون التعويض مدفوعا مقابل ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة وخسارة أو تلف الممتلكات، والتي ينبغي، بموجب مبادئ القانون الدولي أو في حقوق الملكية، أن تجعل الحكومات أو السلطات مسؤولة».

الأسرى: هنالك ١٠ أجزاء من الخطة تتعلق بالأسرى والتي تؤدي في مجملها الى ٣٠ مخالفة تقريباً وفقا لاحكام القانون الدولي.

رؤية ترامب لدولة فلسطين المستقبلية



جامعة الدول العربية ترفض "صفقة القرن"

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ ١-٢-٢٠٢٠ برئاسة جمهورية العراق، بطلب من دولة فلسطين وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، والسيد الأمين العام والسادة وزراء خارجية الدول الأعضاء وذلك في مقر الأمانة العامة بالقاهرة.

وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة، وبعد الاستماع لكلمة فخامة الرئيس محمود عباس، ومداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود والسيد الامين العام، وفي ضوء مناقشة المجلس لما يسمى بـ "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأميركي ورئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوم ٢٨-١-٢٠٢٠ والتي لا تعد خطة مناسبة لتحقيق السلام العادل والدائم بل انتكاسة جديدة في جهود السلام الممتدة على مدار ثلاثة عقود

وفي ضوء أن هذه الصفقة توجت القرارات الأميركية الأحادية المجحفة والمخالفة للقانون الدولي بشأن القدس والجولان والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وقضية اللاجئين والاونروا ولن يكتب لها النجاح باعتبارها مخالفة للمرجعيات الدولية لعملية السلام ولا تلبي الحد الأدنى من تطلعات وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط ٤ يونيو/حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وحق العودة على اساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وبهذا يؤكد المجلس على جميع قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي على مستوى القمة والوزاري خاصة القمتين الأخيرتين قمة القدس التي عقدت بالظهران في المملكة العربية السعودية ٢٠١٨ وقمة تونس ٢٠١٩.

يقرر:

١- التأكيد مجددا على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية جمعاء وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة أراضها المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري ومياهها الإقليمية ومواردها الطبيعية وحدودها مع دول الجوار.

٢- رفض "صفقة القرن" الأميركية – الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات السلام المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعوة الإدارة الأميركية إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية لعمل السلام العادل والدائم والشامل.

٣- التأكيد على عدم التعاطي مع هذه الصفقة المجحفة، أو التعاون مع الإدارة الأميركية في تنفيذها، بأي شكل من الأشكال.

٤- التأكيد على أن مبادرة السلام العربية وكما أقرت بنصوصها عام ٢٠٠٢، هي الحد الأدنى المقبول عربياً لتحقيق السلام، من خلال إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، والتأكيد على أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لن تحظى بالتطبيع مع الدول العربية ما لم تقبل وتنفذ مبادرة السلام العربية.

٥- التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، وعلى ضرورة أن يكون أساس عملية السلام هو حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية المعتمدة، والسبيل إلى ذلك من خلال مفاوضات جادة في إطار دولي متعدد الأطراف، ليتحقق السلام الشامل الذي يجسد استقلال وسيادة دولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

٦- التأكيد على العمل مع القوى الدولية المؤثرة والمحبة للسلام العادل لاتخاذ الاجراءات المناسبة إزاء أي خطة من شأنها أن تجحف بحقوق الشعب الفلسطيني ومرجعيات عملية السلام، بما في ذلك التوجه إلى مجلس الأمن والجمعية العام للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

٧- التحذير من قيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ بنود الصفقة بالقوة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية، وتحميل الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التصدي لأي إجراءات تقوم بها حكومة الاحتلال على أرض الواقع.

٨- التأكيد على الدعم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية، وعلى رأسها فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، في مواجهة هذه الصفقة وأي صفقة تقوض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتهدف لفرض وقائع مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.



منظمة التعاون الإسلامي ترفض "صفقة القرن"

قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الاستثنائي مفتوح العضوية على مستوى وزراء الخارجية، عقدته بتاريخ ٣-٢-٢٠٢٠ ، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، بالإجماع رفض «صفقة القرن»، ودعت كافة الدول الأعضاء إلى عدم التعاطي معها، أو التعاون مع الادارة الأميركية في تنفيذها بأي شكل من الأشكال.

كما دعت في الاجتماع الذي عقد للنظر في تداعيات الاعلان عن "صفقة القرن»، الادارة الأميركية إلى الالتزام بالمرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها، لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

وأكدت رفضها لأي خطة، صفقة، أو مبادرة مقدمة من أي طرف كان للتسوية السلمية، لا تنسجم مع الحقوق الشرعية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق ما أقرته الشرعية الدولية، محملا دولة الاحتلال المسؤولية عن تدهور الأوضاع الميدانية في فلسطين.

كما أكدت وقوفها الى جانب شعبنا الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ومع الرئيس محمود عباس في وجه اية مؤامرة تستهدف حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، محذرة من القيام بأية خطوة او اتخاذ اي إجراءات لترسيخ احتلالها الاستعماري في أرض دولة فلسطين.

وأكدت على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، على أساس حل الدولتين الذي يجسد استقلال وسيادة دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية.

وفيما يلي نص القرار:

إذ تعرب عن أسفها ان المقاربة المنحازة في الخطة والتي تتبنى الرواية الإسرائيلية بالكامل وتؤسس لتبرير ضم مساحات شاسعة من ارض دولة فلسطين المحتلة تحت حجة الأمن لإسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ عدم جواز الاستحواذ على أرض الغير بالقوة،

إذ تنطلق من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، واذ تنطلق من المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية الملقاة على عاتق الأمة الإسلامية ومن واجب الدعم والتضامن الكامل مع فلسطين وقيادتها وشعبها.

وإذ تستند إلى القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية والمؤتمرات والاجتماعات الاستثنائية والوزارية وغيرها، المتعاقبة بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف، والتي تؤكد أن قضية فلسطين، والقدس الشريف هي القضية المركزية للامة الاسلامية، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لدولة فلسطين وفي القلب منها مدينة القدس الشريف العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وفقاً للشرعية الدولية وقراراتها.

وإذ تسترشد بميثاق ومقاصد الامم المتحدة، وقراراتها ذات الصلة، ومبادئها، وعلى رأسها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإذ تدين أية مواقف وإجراءات ومبادرات ترمي إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني:

١. تؤكد مجددا على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين.

٢. تؤكد أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي، لن يتحققا إلا بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، والانسحاب الكامل من أرض دولة فلسطين بما فيها مدينة القدس الشريف وباقي الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران عام ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والسيادة على كافة اراضيه ومجالها الجوي والبحري ومواردها الطبيعة، تنفيذا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام ٢٠٠٥ .

٣. تؤكد أن خطة الادارة الامريكية التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، تفتقر إلى ابسط عناصر العدالة وتدمر أسس تحقيق السّلام، بدءاً من المرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها للحل السلمي وانتهاء بتنكرها وبشكل صارخ للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه بالاستقلال الوطني، وحق العودة للاجئين، وكذلك تقوض قواعد القانون والاعراف الدولية، بما فيها عدم جواز ضم الارض بالقوة، وتشرعن الاستعمار والآثار الناتجة عنه، وتزعزع الاستقرار وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

٤. ترفض هذه الخطة الامريكية –الاسرائيلية، باعتبارها لا تلبي الحد الادنى من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة، وتخالف مرجعيات عملية السلام، وتدعو كافة الدول الاعضاء الى عدم التعاطي مع هذه الخطة أو التعاون مع الادارة الامريكية في تنفيذها بأي شكل من الاشكال.

٥. تدعو الادارة الامريكية الى الالتزام بالمرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها، لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

٦. تؤكد رفضها لأي خطة، صفقة، او مبادرة مقدمة من اي طرف كان للتسوية السلمية، لا تنسجم مع الحقوق الشرعية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق ما أقرته الشرعية الدولية، ولا ينسجم مع المرجعيات المعترف بها دولياً لعملية السلام وفي مقدمتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية.

٧. تحمل إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، المسؤولية عن تدهور الوضع على الأرض بسبب تنكرها للاتفاقيات وتحديها للشرعية الدولية ومواصلة سياسة الاستعمار والضم والاستيطان والعنصرية والتطهير العرقي الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٨. تحذر اسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، من القيام بأية خطوة او اتخاذ اي إجراءات لترسيخ احتلالها الاستعماري في ارض دولة فلسطين، بما فيها ضم اي جزء من ارض دولة فلسطين المحتلة، وتدعو المجتمع الدولي ومؤسساته لمواجهة كافة هذه الاجراءات.

٩. تدين وترفض أي مواقف تصدر عن أي جهة كانت تدعم إطالة أمد الاحتلال ومشروعه الاستعماري الاستيطاني التوسعي على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واهمها حق تقرير المصير.

١٠. تؤكد وقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ومع الرئيس محمود عباس في وجه اية مؤامرة تستهدف حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وتدعو في هذا الصدد الدول الاعضاء الى دعم كافة الجهود القانونية، والسياسية، والدبلوماسية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية.

١١. تؤكد ضرورة أن تقوم الدول الاعضاء بالعمل مع دول المجتمع الدولي، ومؤسساته لتحمل مسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية، وعلى رأسها الامم المتحدة ومجلس الأمن لرفض ومواجهة اي تحرك او مقترح لا يتوافق مع القانون الدولي والقرارات الاممية ذات الصلة .

١٢. تؤكد حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار، وتشدد مجدداً على الالتزام الثابت بحل الدولتين، القائم على اساس انهاء الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري لأرض دولة فلسطين وتحقيق حق تقرير المصير، باعتباره الحل الوحيد والمعتمد دولياً، والمستند الى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ووفقاً لمرجعيات عملية السلام، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام ٢٠٠٥.

١٣. تؤكد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، على أساس حل الدولتين الذي يجسد استقلال وسيادة دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية، بعناصرها كافة وتسلسلها الطبيعي كما وردت في القمة العربية في بيروت في العام ٢٠٠٢، وتعيد التأكيد، في هذا الصدد، على أهمية المبادرة السياسية الفلسطينية التي قدمها فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٠ فبراير ٢٠١٨، والداعية الى عقد مؤتمر دولي للسلام، وتشكيل آلية دولية متعددة الاطراف، من أجل اعادة إطلاق عملية سياسية ذات مغزى، قائمة على قواعد الاجماع والقانون الدولي، ضمن جدول زمني واضح.

١٤. تدعو الأمين العام لنقل موقف المنظمة الرافض لأي خطة، او صفقة، او مبادرة لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والاستقلال لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، والعودة للاجئين الفلسطينيين لديارهم التي شردوا منها وتنفيذ القرار ١٩٤، الى كافة الأطراف الدولية ذات الصلة، ويقرر رفع هذا القرار إلى كل من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، ويدعو إلى عقد جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة لبحث الوضع في القدس الشرقية المحتلة وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة في أعقاب ما يسمى بخطة الإدارة الأميركية.

الأمم المتحدة تتمسك بحدود ١٩٦٧

قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، إن المنظمة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية حول إقامة دولتين، فلسطين واسرائيل، «تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧».

وقال دوجاريك في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٨-١-٢٠٢٠ «لقد تم تحديد موقف الأمم المتحدة من حل الدولتين على مر السنين بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تلتزم بها الأمانة العامة».

واضاف: «إن الامم المتحدة تظل ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والاسرائيليين على حل الصراع على اساس قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية

الاتحاد الأوروبي: صفقة القرن لا تتماشى مع المعايير المتفق عليها دوليا

قال مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خوسيب بوريل، إن الصفقة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، لا تتماشى مع المعايير المتفق عليها دوليا.

وأضاف بوريل في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ ، إن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، مشددا على أنه ينبغي البت في قضايا الوضع النهائي من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين.

وقال بوريل "أن الاتحاد الأوروبي يؤكد التزامه بحل قائم على دولتين عن طريق التفاوض، على أساس خطوط ١٩٦٧، مع مبادلة الأراضي العادلة، على النحو المتفق عليه بين الطرفين، مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة وذات السيادة والقابلة للحياة، والعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل - على النحو المنصوص عليه في استنتاجات المجلس في يوليو ٢٠١٤».

واضاف انه "لبناء سلام عادل ودائم ، يجب تحديد قضايا الوضع النهائي التي لم يتم حلها من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويشمل ذلك بشكل خاص القضايا المتعلقة بالحدود ووضع القدس والأمن ومسألة اللاجئين" . يضيف بوريل.

ودعا الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين إلى إعادة الانخراط والامتناع عن أي أعمال من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات" واننا نشعر بالقلق بشكل خاص من البيانات المتعلقة باحتمال ضم غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية وتمشيا مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لا يعترف الاتحاد الأوروبي بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وان الخطوات تجاه الضم إذا تم تنفيذها ، لا يمكن أن تمر دون اعتراض ويسواصل الاتحاد الأوروبي دعم جميع الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية بما يتماشى مع القانون الدولي، الذي يضمن الحقوق المتساوية والمقبولة لدى الطرفين. سوف يشارك الاتحاد الأوروبي مع الطرفين ومع الجهات الفاعلة في المنطقة وجميع الشركاء الدوليين.



١٠٧ أعضاء من النواب الأمريكي

ينتقدون صفقة القرن الأمريكية

السيد الرئيس
البيت الأبيض
١٦٠٠ شارع بنسلفانيا NW
واشنطن العاصمة، ٢٠٥١٥
عزيزي حضرة الرئيس:

إنا نكتب اليكم للتعبير عن رفضنا القوي لاقتراح إدارتكم، والذي تجعلون هدفه المزعوم تعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن قلقنا هو في كل من جوهر خطتك، الذي سيؤدي إلى تفاقم الصراع وترسيخه بدلاً من حله، وكذلك مع توقيت صدوره.

في ديسمبر ٢٠١٩، أقر مجلس النواب الأمريكي القرار رقم: H.Res ٣٢٦ بدعم من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري). وقد أشار هذا القرار إلى معارضة الكونجرس للضم أحادي الجانب للضفة الغربية، وأكد معارضة أمريكية طويلة الأمد لتوسيع المستوطنات، كما أكد من جديد على أن أي خطة سلام قابلة للتطبيق تقترحها الولايات المتحدة الامريكية يجب أن تشتمل على دعم حل الدولتين. لأن حل الدولتين الحقيقي هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء الصراع، وضمان حق تقرير المصير الوطني للفلسطينيين، مع وجود إسرائيل الآمنة والديمقراطية وطناً للشعب اليهودي.

ومع ذلك، فإن "الصفقة النهائية" التي احتضنها فريقك على مدار السنوات الثلاث الماضية، ليست محاولة جادة أو حسنة النية لإحلال مثل هذا السلام الدائم بين أطراف هذا الصراع. لانها بذلك تشكل احتلالاً دائماً للضفة الغربية، وتأييد لضم أحادي الجانب للمستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن. وبينما يستخدم مقترحك لغة دولة للفلسطينيين، فهو يوفر أقل بكثير من أي دولة حقيقية قابلة للحياة. مقترحك يقدم تشكيلة من التجمعات الفلسطينية غير المتواصلة، وهي محاطة بالمستوطنات وبنيتها التحتية التي ضمتها إسرائيل، وستبقى خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وهذا لا يمكن أن يشكل دولة فلسطينية، اقتراحكم رسمه فريق من المعادين منذ أمد لدولة فلسطينية حقيقية. إن مقترحك يحاول جعل حل الدولتين الحقيقي أمراً مستحيلاً.

إننا نشعر بقلق عميق من أن إدارتكم طورت مقترحاً دون استشارة الفلسطينيين، وعدم قبول أي قيادة فلسطينية عاقلة بذلك. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تجدد العنف في إسرائيل والأراضي المحتلة. وقد يزعزع استقرار الأردن، الحليف الحيوي للولايات المتحدة، ويهدد معاهدات السلام الإسرائيلية مع الأردن ومصر. ومن المرجح أيضاً أن يتعمق العداء تجاه الولايات المتحدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير.

وبالإضافة إلى الطبيعة الشائكة للغاية لاقتراحكم، فإن توقيت صدوره يشير إلى وجود دوافع لا علاقة لها بالمساعدة في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تأتي قبل ما يزيد قليلاً عن شهر من الانتخابات الإسرائيلية الثالثة في عام، وعلى خلفية لوائح اتهام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فإطلاق الخطة الآن يبدو أنه تدخل غير مناسب في انتخابات أجنبية.

إن اقتراح الولايات المتحدة الذي يشجع الضم من جانب واحد والتخلص من حل الدولتين الحقيقي هو أمر سيئ بالنسبة لإسرائيل، وسيئ بالنسبة للقيم المشتركة التي عززت تاريخيا العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وإجماع الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) في الولايات المتحدة حول أهمية تلك العلاقة، والتي طالما أدركت إسرائيل أن تلك العلاقة هي رصيد استراتيجي حاسم.

إن خطتك سوف تؤذي الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وسوف تدفعهم نحو مزيد من الصراع. لذا فإنها لا تحد
ترخيصاً لانتهاك القانون الدولي من خلال ضم الضفة الغربية بأكملها أو أجزاء منها.

لكم بإخلاص،

توقيع ١٠٧ عضو مجلس نواب امريكي

The Palestinians Historic Compromise Trump's Plan

1917 Historic Palestine

1937 Peel Commission Partition Plan

1947 UN Partition Plan

1967 Border Lines Endorsed by PLO in 1988 as a Historic Compromise for Peace

2020

Egypt
Jordan
Mediterranean Sea
Dead Sea

Map © NAD-NSU



المواقف العربية والدولية من "صفقة القرن"

د. نايف جراد
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

أثار إعلان خطة ترامب لتسوية القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي الإسرائيلي، بتاريخ ٢٨ كانون ثاني / يناير ٢٠٢٠ بوجود رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو، والمعنونة ب»سلام من أجل الازدهار«، والمعروفة باسم »صفقة القرن«، ردود فعل متباينة على الصعيدين العربي والدولي. فبينما لقيت الخطة رفضا فلسطينيا شاملا، لأنها تستهدف تصفية القضية الفلسطينية ولا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة المكفولة من الشرعية الدولية، وهي الحقوق المتمثلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرض وطنه التاريخية فلسطين، وحقه بقيام دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨؛ يلاحظ على الصعيدين العربي والدولي، ورغم المحاولات الأمريكية التي قادها كوشنير صهر ترامب لتحشيد مواقف عربية وإقليمية ودولية مؤيدة للصفقة، أن هنالك وجودا لشبه إجماع على عدم تأييد الصفقة لأنها لا تقوم على حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولكن مع وجود بعض المواقف العربية والدولية المؤيدة لها أو الغامضة والمتذبذبة في موقفها تجاهها. وقد قام الصحفي الفرنسي مارتن كونيسي، مدير المشروع الأوروبي الشرق أوسطي، بإعداد دراسة صنف فيها المواقف السياسية للدول المختلفة تجاه صفقة القرن، ووضعها في اربع اتجاهات أساسية[1]: أولها الدول المؤيدة للصفقة، ومن أبرزها النمسا وكرواتيا وبريطانيا وأستراليا والبرازيل؛ وثانيها الدول المعارضة لها، ومن أبرزها بلجيكا، فلندا وايرلندا ولوكسمبورغ ومالطا والنرويج واسبانيا والسويد والأردن والصين وإندونيسيا والباكستان، وتركيا؛ وثالثها دول ذات مواقف متوازنة، جامعة للموقفين المؤيد والمعارض في ذات الوقت، وهي الأكثر شيوعا، ومنها روسيا وكندا. وسنحاول فيما يلي استعراض هذه المواقف.

موقف عربي رسمي عام معارض مع وجود مؤيدين وتناقض في بعض المواقف

شاركت بعض الدول العربية فيما عرف بورشة المنامة، التي أقيمت في العاصمة البحرينية في حزيران/ يونيو الماضي، وهي مصر والسعودية والإمارات والأردن وقطر والمغرب، إلى جانب البحرين. واعتبر البعض أن هذه المشاركة إعلانا بتأييد صفقة القرن قبل الإعلان عن شقها السياسي رسميا. وزاد الأمر وضوحا بعد حضور سفراء ثلاث دول لإعلان ترامب عن صفقته بوجود نتنياهو، وهم ممثلو الإمارات والبحرين وعمان.

وقد لعب الموقف الفلسطيني الرافض بشدة لصفقة القرن، والذي عبر عنه السيد الرئيس محمود عباس، أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب في الأول من شباط الماضي، دورا في دفع الجامعة العربية لأن تعلن موقفا جماعيا رافضا للصفقة، معتبرين أنها »لا تلبى الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات السلام المستندة إلى القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعوة الإدارة الأميركية إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية لعمل السلام العادل والدائم والشامل«، مؤكدين »على عدم التعاطى مع هذه الصفقة المجحفة، أو التعاون مع الإدارة الأميركية فى تنفيذها، بأى شكل من الأشكال«[2].

وكان الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط قد اعتبر في بيان له ان الصفقة هي »محاولة فرض حلول (للقضية الفلسطينية) بهذه الطريقة لن يُكتب لها النجاح«. وشدّد على أن »الموقف الفلسطيني من الصفقة سيُمثل العامل الحاسم في تشكيل الموقف العربي الجماعي«. وفي كلمته أمام مجلس الأمن قال أبو »أن الخطة الاميركية قوضت مغزى التفاوض برمته« لأنها »صيغة إجبار على الاستسلام« و»وصفة لاستمرار الصراع للأسف«[3].

من جانبها أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية على لسان وزير خارجيتها السيد أيمن الصفدي »أن إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وفق حل الدولتين وعلى خطوط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ »سبيل وحيد للسلام«، وأكد الصفدي أن »الاردن يدعم كل جهد حقيقي يستهدف تحقيق السلام العادل والشامل الذي تقبله الشعوب، ويؤكد ضرورة إطلاق مفاوضات جادة ومباشرة تعالج جميع قضايا الوضع النهائي«. ومن جهته، انتقد رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة »صفقة القرن المشؤومة« للسلام واعتبر إعلانها »يوماً أسود« للقضية الفلسطينية. وقال الطراونة في تصريحات لتلفزيون المملكة الرسمي إن هذه الخطة »مشؤومة، ويوم أسود للقضية الفلسطينية يذكرنا بوعد بلفور«. وأكد الطراونة أن "الخطة مرفوضة جملة وتفصيلا من الشعبين الأردني والفلسطيني«، مشيرا إلى عدم قبولها من "أي مواطن عربي أو منصف في العالم"[4].

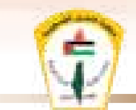
مصر من جانبها، وفي بيان لوزارة خارجيتها، دعت اسرائيل والفلسطينيين إلى »دراسة متأنية« لـ »صفقة القرن«. وترى مصر في بيان الوزارة »أهمية النظر لمبادرة الإدارة الأميركية من منطلق أهمية التوصُل لتسوية القضية الفلسطينية بما يعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه وفقاً للشرعية الدولية ومقرراتها«[5]، وأعلنت ٥ أحزاب مصرية معارضة في بيان رفضها لـ»صفقة القرن« التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كما أعلنت كذلك رفضها لبيان وزارة الخارجية المصرية التي دعت فيه الفلسطينيين والإسرائيليين إلى دراسة الخطة.[6]

الموقف السعودي عبر عنه وزير خارجيتها الأمير فيصل بن فرحان، مؤكدا أن سياسة المملكة حول القضية الفلسطينية ثابتة، وأن »السعودية تقف مع فلسطين بقوة ولا علاقة لها بإسرائيل«.وأوضح أن "السعودية ترحب بأي محاولة لحل القضية الفلسطينية"[7]. أما الإمارات فرحب رسميا بخطة ترامب واعتبرتها »نقطة انطلاق مهمة« في المفاوضات. وقال سفير الامارات لدى واشنطن يوسف العتيبة في بيان على تويتر »تقدر الإمارات العربية المتحدة الجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي«[8]. وكان الدبلوماسي الإماراتي، إلى جانب نظرائه من سلطنة عمان والبحرين، أحد ممثلي الدول العربية الحاضرة لدى الاعلان عن خطة ترامب في البيت الأبيض.

موقف الكويت من الصفقة، ورغم أنه تضمن ترحيبا بالجهود الأمريكية إلا انه جاء في مضمونه رافضا للصفقة. وقد عبّر مجلس الأمة الكويتي عن رفضه وتنديده بـ»صفقة القرن«، داعياً حكومة الكويت إلى الاستمرار في الموقف الرافض للمشروع »الذي يتضمن تنازلاً مرفوضاً عن الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في الأراضي المحتلة«.[9]

أما الموقف التونسي، والذي أثيرت حوله شكوك بسبب استدعاء سفير تونس الذي شارك مع ممثل أندونيسيا بإعداد مشروع الموقف الذي كان من المفترض ان يجري التصويت عليه في مجلس الأمن، فإن هذا الموقف قد توضح على لسان الرئاسة التونسية، التي أكدت أن الموقف التونسي »ثابت وراسخ من القضية الفلسطينية ومن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، لم يتغير«[10]. وفي تصريح له بتاريخ ٣٠ كانون اول ٢٠٢٠، اعتبر الرئيس التونسي قيس سعيد أن »خطة ترامب للسلام هي »مظلمة القرن« وليست صفقة القرن«[11].

واما الجزائر فقد عبرت عن رفضها لـ»صفقة القرن«، مؤكدة »أن حق الشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف أو السقوط بالتقادم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيدة عاصمتها القدس الشرقية، و»أنه لا سبيل للحل من دون إشراك الفلسطينيين، ناهيك إذا كان هذا الحل موجها ضدهم بعد الإعلان عن ما يسمى بـ»صفقة القرن«[12]. وفي اول تعليق رسمي لها على الصفقة، قالت المغرب بانها » تقدر جهود السلام التي تبذلها إدارة ترامب وتتمنى إطلاق عملية سلام بناء«. وقال وزير خارجيتها السيد ناصر بروريطة "إن المغرب تابع باهتمام عرض رؤية ترامب و"سوف يدرس المغرب تفاصيلها بعناية فائقة، مؤكدا أن "حل القضية الفلسطينية هو مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، تقدر المملكة المغربية جهود السلام البناءة التي تبذلها إدارة ترامب بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومنصف لهذا الصراع« على أساس حل الدولتين و»بما يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إقامة دولة مستقلة، تتوفر لها شروط الحياة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية«.[12] أما رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني فقد عبر على رفض




بلاده القاطع لخطة السلام الأمريكية للشرق الأوسط المعروفة بصفقة القرن مؤكدا أن «القدس خط أحمر».[13]

وفي اليمن، ورغم الخلافات والحرب الدائرة هناك، فقد اتفق فرقاء اليمن (الحكومة الشرعية والحوثيين)، على رفض خطة السلام الأمريكية المزعومة للشرق الاوسط أو ما تسمى «صفقة القرن». فم جانبها شددت الحكومة اليمنية الشرعية على موقفها الراسخ من دعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وقال وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي في تصريح مقتضب، إن» موقف بلاده ثابت وراسخ وداعم ولن يتغير تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف»[14] واما جماعة الحوثي فقد نددت بما تسمى «صفقة القرن» واصفة إياها بأنها «متحيزة وفاشلة»، وأدان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية فيما تسمى حكومة الإنقاذ الوطني، إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لما يسمي بخطة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المعروفة بـ "صفقة القرن".[15]

اجماع إسلامي عام على رفض الصفقة

أكدت منظمة التعاون الإسلامي على أن أساس حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لابد أن يكون بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وجدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، التزام المنظمة المبدئي ودعمها الثابت للجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، بما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، والوصول إلى سلام عادل وشامل[15]. واعتبر القرار الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي على مستوى وزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الثالث من شباط، الذي عقد في جدة، أن مقاربة خطة ترامب منحازة و تتبنى الرواية الإسرائيلية بالكامل وتؤسس لتبرير ضم مساحات شاسعة من ارض دولة فلسطين المحتلة تحت حجة الأمن لإسرائيل، وأكدت المنظمة مواقفها التقليدية من قضية فلسطين والقدس، مشيرة إلى «ان خطة الادارة الامريكية تفتقر إلى ابسط عناصر العدالة وتدمر اسس تحقيق السّلام، بدءً من المرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها للحل السلمي وانتهاء بتنكرها وبشكل صارخ للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني»، وأكدن رفض «هذه الخطة الامريكية -الاسرائيلية، باعتبارها لا تلبي الحد الادنى من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة، وتخالف مرجعيات عملية السلام، وتدعو كافة الدول الاعضاء الى عدم التعاطي مع هذه الخطة أو التعاون مع الادارة الامريكية في تنفيذها بأي شكل من الاشكال».[16]

إيران، أعلنت رفضها لصفقة القرن، معتبرة أنها «محكومة بالفشل». وقالت الخارجية الإيرانية في بيان أن «خطة العار التي فرضها الأميركيون على الفلسطينيين هي خيانة العصر ومحكومة بالفشل».[17]» واعتبرت تركيا أن «صفقة القرن»، «ولدت ميتة»، واصفة إياها بأنها «خطة احتلال» تهدف إلى تقويض الآمال بإمكان التوصل إلى إقامة دولتين وإلى سلب الأرض الفلسطينية»[18].

أما ماليزيا فأعلنت على لسان مكتب رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في بيان رسمي نشره الجمعة (١/٣١) إن الحكومة الماليزية وبعد دراسة اتفاق السلام المقترح والمدعو «صفقة القرن»، تعتبر "أن الاتفاق غير مقبول تماماً وأن ماليزيا تؤمن بأن للفلسطينيين كل الحق في رفض هذا الاتفاق."[19] وذات الموقف الرافض لصفقة القرن عبرت عنه إندونيسيا وكان موقفها الذي أشادت به وزارة الخارجية الفلسطينية دليلا على عدم نجاح عرابي الصفقة في كسب تأييد الدول الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن السيد إبراهيم ليانتو، رئيس الوفد البرلماني الأندونيسي الذي التقى السيد سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، قد اكد على مواقف بلاده المبدئية، تجاه القضية الفلسطينية، مشدداً على أن موقف إندونيسيا «حكومة وبرلماناً وشعباً» رافض لـ (صفقة القرن) والتطبيع مع إسرائيل، وداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها، إقامة دولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.[20]

الموقف الافريقي

أكد البيان الختامي للقمة الإفريقية المنعقدة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في العاشر من شباط، دعم دول القارة السمراء الكامل للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في رفض صفقة القرن وكفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي تحت قيادة الرئيس محمود عباس من أجل استعادة حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، داعيا جميع البلدان إلى «دعم الوضع القانوني الشرعي لمدينة القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، والامتناع عن أي عمل أو عمل من شأنه تقويض الوضع الشرعي لمدينة القدس، لا سيما الامتناع عن نقل السفارات التي تمثلها إسرائيل من تل أبيب إلى القدس». وأكد على أن "جميع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري لاغية وباطلة".[21]

تباينات في المواقف الدولية مع مواقف وازنة معارضة للصفقة

أعلنت الأمم المتحدة على لسان المتحدث باسمها، السيد ستيفان دوجاريك التأكيد على تمسكها بقراراتها الداعية لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، و»إن الامم المتحدة تظل ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والاسرائيليين على حل النزاع على اساس قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية»[22] وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس ذات الموقف في اجتماع مجلس الأمن في الحادي عشر من شباط بحضور الرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس، واكد غوتيريس: «أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي، والاتفاقيات الثنائية، وتحقيق رؤية دولتين -إسرائيل وفلسطين- تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل العام ١٩٦٧».[23] وعلى الرغم من هذا الموقف إلا ان أعضاء مجلس الأمن قد أخفقوا في التوافق على مشروع القرار الذي اعده مندوب تونس وإندونيسيا الرافض لصفقة القرن المفترض عرضه للتصويت عليه في المجلس ، وذلك بسبب الضغوط الأمريكية.

أما بالنسبة للدول الكبرى صاحبة حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن، فقد تفاوتت مواقفها بين التأييد والرفض.

فبالنسبة لروسيا دعا نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي إلى «الشروع بمفاوضات مباشرة للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين»[24]، فيما أعلنت وزارة الخارجية الروسية يوم ٣٠ كانون أول الماضي في تعليقها على صفقة القرن «أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يستند الى قرارات الشرعية الدولية وغيرها من المرجعيات المتفق عليها»، مشيراً إلى أن موسكو ستقوم بـ «دراسة» الخطة الأميركية".[25] ولكن المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أعلن أن المسؤولين الأمريكيين لم يتشاوروا مع نظرائهم الروس عند إعداد خطة السلام للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وأضاف « قلنا مرارا أن هذه الخطة تتجاهل قاعدة التسوية التي يعترف بها المجتمع الدولي». ومن الجدير بالذكر ان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد أعلن في ٢ أكتوبر أمام منتدى فالداي أن المبادرة الأمريكية تهدف إلى رفض حل الدولتين و»أن ما تعرف بصفقة القرن الأميركية ستدمر كل شيء تم القيام به حتى الآن، وأن الحديث فيها يدور على نهج لا يشمل إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس».[26]

الموقف الصيني من صفقة القرن جاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية بعد يوم من إعلان الصفقة، حيث أكد ان الصين تعتبر «أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام وغيرها من الإجماع الدولي، «تشكل الأساس لحل القضية الفلسطينية»، وأضاف أنه «ينبغي لدى الحديث عن أي حل للقضية الفلسطينية، الاستماع إلى آراء ومقترحات الأطراف الرئيسية، خاصة الجانب الفلسطيني»، مؤكدا على ضرورة احترام القرارات الدولية ذات الصلة وانه «ينبغي التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار والتفاوض على قدم المساواة، ما سيساعد على دفع التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية».[27]

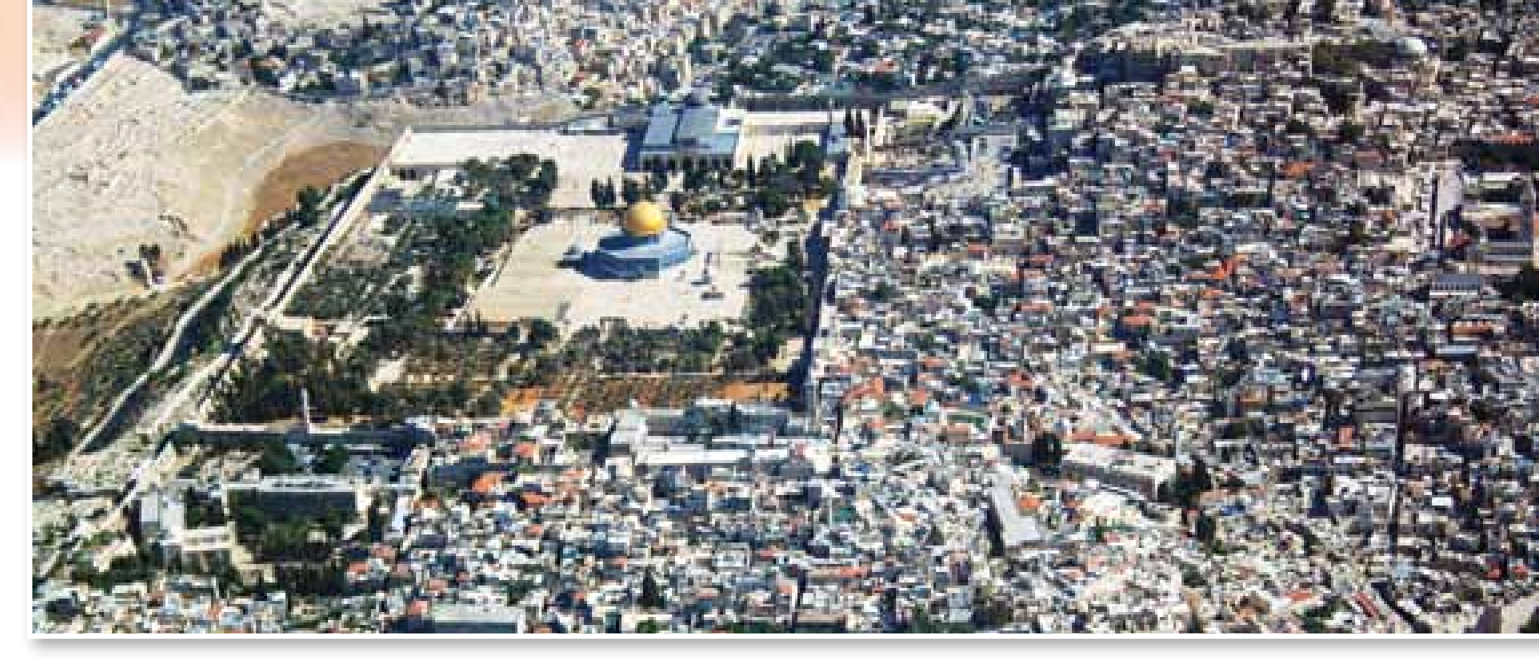
وأما بريطانيا فقد تناغمت في موقفها مع الموقف الأمريكي، فقد رحب رئيس الحكومة البريطانية بالخطة الأمريكية، وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إن «صفقة القرن» هي «بكل وضوح اقتراح جدي». وأكد في بيان أن «اتفاقا للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يؤدي إلى تعايش سلمي يمكن أن يفتح آفاق المنطقة برمّتها، وأن يمنح الجانبين فرصة لمستقبل أفضل». واعتبر راب ان الخطة التي أعلنها الرئيس الأميركي تطلّبت «الكثير من الوقت والجهد».[28]

الموقف الفرنسي عبر عنه الرئيس الفرنسي بوضوح، حيث كان أصلا قد شكك بنجاح صفقة القرن قبل إعلانها، وأعلن انه يسعى لصياغة حل بديل لها، وبعد الإعلان أكدت الحكومة الفرنسية، في بيان لها يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٠، انها ستدرس بعناية خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، للسلام بالشرق الأوسط، مشيرة إلى أن أي خطة للسلام بالشرق الأوسط يجب أن تتوافق مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، فيما اوضحت ان «حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضروري للتوصل إلى سلام عادل ودائم بالشرق الأوسط».[29]

اما المانيا ففي تعليقها على الصفقة رأت أن «السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني هو «حل يقبله الطرفان»، وقال وزير الخارجية الالماني هايكو ماس ان الحل "المقبول من الطرفين" هو وحده يمكن أن "يؤدي الى سلام دائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين". وأضاف في بيان ان "الاقتراح الأميركي يثير أسئلة سنناقشها مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي"، معددا ضمن هذه الأسئلة "مشاركة أطراف النزاع في عملية تفاوض".[30]

بعد الإعلان عن الصفقة أكد الاتحاد الأوروبي التزامه «الثابت» بالتفاوض على أساس حل الدولتين، وقال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بيان له إن الاتحاد «سيدرس ويجري تقييما للمقترحات المقدمة، داعيا الى «ضرورة مراعاة التطلعات المشروعة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، مع احترام جميع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة". وفي موقف لاحق له عبر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، عن رفضه لخطة السلام الأمريكية التي تشمل احتفاظ إسرائيل بمستوطناتها في الضفة الغربية المحتلة، قائلاً؛ إنّ مقترحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تخالف «المعايير المتفق عليها دولياً».[31]

- المراجع والمصادر محفوظة



صفقة القرن تنتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بشأن القدس

بقلم : د. حنا عيسى – عضو المجلس الوطني/ أستاذ القانون الدولي

بند في صفقة القرن أو ما يسمى "السلام مقابل الازدهار" - القدس

- بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بكلام معقول عن حساسية الموضوع ، لكنه لا يأخذه بعين الاعتبار. بعد ذلك يتحدث عن أن القدس كانت عبر التاريخ مسار الحروب والفتوحات. ثم ينتقل بسرعة ليقول:
- مقاربة هذه الرؤية هي ان القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل ، ويجب جعلها سهلة الوصول للجميع.
- يطرح الفهم الثيولوجي للأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية في القدس بالنسبة للإسلام على سبيل المثال : يقول أن محمد وصل إلى جبل الهيكل / الحرم الشريف ثم صعد (للسماء)!. (هذا الفهم الثيولوجي للإسلام)
- الأماكن المقدسة على غير القوى الأخرى التي دمرت الأماكن المقدسة ، حافظت عليها إسرائيل.
- ثم يقول لا بدّ من استمرار الوضع الراهن ، لكنه ينتقل فوراً ويقول بعدها : الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل/الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم ، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد (أي التقسيم).
- يستعرض الموقف الأمريكي : يقول أن الموقف الأمريكي من القدس موقف قديم منذ أن شرع الكونغرس قراراً حولها (علماً أن الكونغرس يسمح للرؤساء بعدم تنفيذ القرار ، وهذا ما حدث حتى وصول ترامب إلى السلطة ، وهو متعلق فقط بهذه الإدارة).
- فيما يتعلق بالقدس : في الصفحات السابقة قال أنه سيغير مسار الجدار ، لكن عندما تحدث عن القدس قال إنه يجب إبقاء الجدار مكانه ، ويجب أن يخدم كحدود بين العاصمتين.
- العاصمة الفلسطينية خارج الجدار: يمكن للفلسطينيين أن يقيموا عاصمتهم خارج حدود القدس الشرقية اليوم. أي إعادة تحديد الحدود بناء على جدار الضم الإسرائيلي ، حيث يمكن للفلسطينيين إقامة عاصمتهم في الأحياء التي تقع على الجانب الشرقي من جدار الضم ويطلقون عليه القدس أو ما يريدون) كأحياء مثل كفر عقاب ، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس).

وعلى ضوء ما ذكر أعلاه ، نرى بان البنود المذكورة في صفقة القرن تنتهك بشكل مباشر وغير مباشر الوضع القانوني لمدنية القدس المحتلة ، وهي على النحو التالي :

بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩م اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرار رقم : ١٨١ (٢) الذي نص على إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيمها إلى دولتين مع الحفاظ على إتحاد اقتصادي بينهما وتحويل القدس بضواحيها إلى وحدة إقليمية مستقلة ذات وضع دولي خاص...

من هنا نرى بأن الحل الجذري للمشكلة الفلسطينية لا يكمن تحقيقه إلا على أساس قرار ١٨١ الذي يمنح كلا شعبي فلسطين حق الوجود المستقل المتكافئ. إلا أن إسرائيل منذ قيامها حتى تاريخه تستمر بخرق أصول ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، الذي يطالب بالاعتراف بحق كل شعب في تقرير المصير والسيادة الوطنية والاستقلال ، وعلاوة على ذلك استمرارها غير المبرر في احتلال أراضي الغير المجاورة لحدودها عن طريق شنها للحروب المتعاقبة.

في عام ١٩٦٧ أتخذ مجلس الأمن قرار رقم ٢٤٢ ، الذي نص على سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران ١٩٦٧ وضرورة إحلال سلام وطيد عادل في الشرق الأوسط. وبما أن الاحتلال الإسرائيلي بقي على الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية ، قطاع غزة والقدس الشرقية) فإن البت في مستقبلها بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ليس مجرد مهمة إنسانية بل هي قضية ذات طابع دولي سياسي صرف ولها علاقة مباشرة بمسألة إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. وتبدي الأوساط الحاكمة الإسرائيلية " حرصها » بخاصة على القدس التي أعلنت إسرائيل قسمها الغربي بصورة غير مشروعة عاصمة لها منذ عام ١٩٥٠. وكانت هذه الخطوة المخالفة للقانون قد رفضت بحزم من جانب المجتمع الدولي... وفي ٧ يونيو ١٩٦٧ احتلت «إسرائيل » مدينة القدس بأكملها. عقب عدوانها الذي بدأ في ٥ يونيو من نفس العام .. وفي أغسطس عام ١٩٨٠ أقدمت «إسرائيل » على ضم القدس المحتلة. واعتبرتها عاصمتها الموحدة.

وإذا لاحظنا تاريخ الضم. ضم "إسرائيل » لمدينة القدس ؛ وكذا تاريخ ما أقدم عليه الكنيست الإسرائيلي من تشريع القانون الأساسي. الذي فحواه : أن القدس عاصمة «إسرائيل »، حيث نصت المادة الأولى منه على أن : «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة «إسرائيل » (٣٠ يوليو ١٩٨٠). وهو «القانون/التشريع ». الذي قام على أساسه الضم ..

نقول : إذا لاحظنا هذا وذاك. يتبدى واضحاً أن «إسرائيل »: وإن كانت خلال سلامها مع مصر تخفي مطامعها في تكريس ضم القدس نهائياً وتوحيدها تحت السيادة الإسرائيلية ؛ فإنها فيما يبدو لم تعد تجد حاجة لإخفاء شيء بعد التوقيع على المعاهدة «المصرية – الإسرائيلية » (في : ٢٦ مارس ١٩٧٩).

واستناداً إلى قانون الكنيست المشار إليه ، أصبحت "إسرائيل » تعتبر السيادة الكاملة على القدس حقاً لها ، لا ينازعها فيه أحد. ضاربة بعرض الحائط القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن : إما تحذيراً لها من مغبة اتخاذ قرار كهذا (القرار رقم ٤٧٦). أو استنكاراً للقرار الإسرائيلي واعتباره باطلا وفقاً لـ «الشرعية الدولية » (القرار رقم ٤٧٨).

والواقع. أن هذه لم تكن المرة الأولى التي تضرب فيها "إسرائيل » بعرض الحائط القرارات الدولية .. إذ يمثل قرار «إسرائيل » باتخاذ القدس عاصمة أبدية لها. تحدياً صارخاً للشرعية الدولية وقراراتها .. وفي مقدمتها : القرار رقم ٢٥٠ لعام ١٩٦٨. والقرار رقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨. الذي اعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها «إسرائيل » - بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك - التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس إجراءات باطلة.

صفقة القرن بما يتعلق بالقدس خالفت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة بشان القدس "للذكر لا الحصر »، وهي:

١. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (د٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ .
٢. قرر الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د٣) بتاريخ ١١ أيار /مايو ١٩٤٩ ، قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة.
٣. قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ (د٤) بتاريخ ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٩، إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم.
٤. قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة –٥) بتاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع منها في المستقبل .
٥. قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة –٥) بتاريخ ١٤ تموز /يوليو ١٩٦٧،إبداء الأسف للتدبير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس.
٦. قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٥١ (د٢٦)بتاريخ ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧١،مطالبة إسرائيل بان تلغي جميع الإجراءات لضم أو استيطان الأراضي المحتلة ،والطلب من اللجنة الخاصة الاستمرار في عملها .
٧. قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩ (د٢٧)بتاريخ ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢،التعبير عن القلق الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ،ومناشدة الدول جميعا ألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وان تتجنب أعمالا ،بما في ذلك المعونة ، التي يمكن أن تشكل اعترافا بذلك الاحتلال .
٨. قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٧/٣٥ بتاريخ ١٦كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان و الشعب الفلسطيني بشدة ،والتأكد من جديد على الرفض الشديد لقرار إسرائيل بضم القدس .
٩. قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ (١٩٦٨) بتاريخ ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٦٨ ،دعوة إسرائيل عن الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس .
١٠. قرار مجلس الأمن رقم ٢٥١ (١٩٦٨) بتاريخ ٢ أيار /مايو ١٩٦٨ ،إبداء الأسف العميق على إقامة العرض العسكري في القدس.
١١. قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) بتاريخ ٢١ أيار /مايو ١٩٦٨ ،دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس.
١٢. قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) بتاريخ ٣ تموز/يوليو ١٩٦٩ ،دعوة إسرائيل مجددا إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شانها تغيير وضع القدس .
١٣. قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ (١٩٦٩) بتاريخ ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ ،أدانه إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى،ودعوتها إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شانها تغيير وضع القدس.
١٤. قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ (١٩٧١) بتاريخ ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ،الأسف لعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس .
١٥. قرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ ١ آذار /مارس ١٩٨٠، مطالبة إسرائيل بتفكيك المستوطنات و التوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.
١٦. قرار رقم ٤٧٦ (١٩٨٠) بتاريخ ٣٠ حزيران /يونيو ١٩٨٠، إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس.
١٧. قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠، عدم الاعتراف ب "القانون الأساسي" بشان القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها.
١٨. **قرار مجلس الامن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٣ ، بادانة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة .**

وعلى ضوء ما ذكر أعلاه ، فان الرئيس الامريكي دونالد ترامب تجاوز القانون الدولي وقرارات هيئة الامم المتحدة بقوله ان القدس عاصمة لدولة اسرائيل غير المجزاة .. وهذا الموقف الترامبي يتناقض مع السياستين الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الامريكية ويضعه تحت المسائلة القانونية لخرقه كل المبادئ والأسس التي قامت عليها الشرعية الدولية بما يتعلق بحل الصراع العربي الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية .



المجلس الوطني: اصدار قائمة الشركات الداعمة للاستيطان رد على داعمي الاحتلال وحُماته وانتصار لشعبنا

قال المجلس الوطني الفلسطيني ان اصدار المفوضة السامية لحقوق الانسان قائمة الشركات الداعمة للاستيطان في أراضي دولة فلسطين رد دولي مباشر على محاولات شرعنة الضم والاحتلال الإسرائيلي الذي تبنته ما تسمى «بصفقة القرن» الامريكية.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ١٢-٢-٢٠٢٠، ان هذه الخطوة المهمة تأتي في إطار محاصرة ورفض النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين امتثالا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، والتزاما بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ (١٠سبتمبر ٢٠١٩)، وانسجاما مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن الجدار والاستيطان، والتزاما بقرار محكمة العدل الاوروبية بشأن منتجات الاستيطان الصادر في نوفمبر٢٠١٩.

وطالب المجلس الوطني برلمانات الدول والحكومات التي لديها صلة بالشركات التي تضمنها السجل الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الانسان بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية بالعمل مع حكوماتها بإغلاق مقار تلك الشركات وفروعها في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي انتهكت القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة.

وطالب المؤسسات الدولية والحكومات والدول والبرلمانات ذات الصلة باتخاذ إجراءاتها القانونية ضد الشركات المنشورة اسماؤها في القائمة السوداء، وذلك وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية، التي تجرم انتهاكات حقوق الانسان، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي، التي تدين الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وتجرم الاستيطان الاستعماري وانتهاكات حقوق الانسان" .

وأضاف : ان نشر قاعدة البيانات لتلك الشركات يلزم الجميع بالعمل على مقاضاة هذه الشركات ومقاطعتها بسبب تعاونها مع الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وأكد المجلس أن المؤسسات الفلسطينية ذات الاختصاص ستلاحق هذه الشركات قضائيا عبر المحاكم الدولية لمقاضاتها عن كل الجرائم والانتهاكات الناتجة عن النشاط الاستيطاني الاستعماري التي شاركت فيه والزامها بدفع التعويضات للمواطنين الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك، وهذا يشمل مشاركتها بنهب خيرات ومقدرات الشعب الفلسطيني المختلفة

تجدر الإشارة الى ان المفوضة السامية لحقوق الانسان ميشيل باشيلت قد أصدرت اليوم ١٢-٢-٢٠٢٠، قاعدات بيانات لمجموعة من الشركات والهيئات ومجموعها ١١٢، تعامل مباشر وغير مباشر في دعم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وهذه الشركات منها ٩٤ في إسرائيل و١٨ في ست دول أخرى.

وفي ما يلي قائمة الشركات الداعمة للاستيطان:

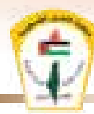
قائمة الشركات الداعمة للاستيطان

قائمة الشركات الإسرائيلية والأجنبية الفاعلة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان المحتل

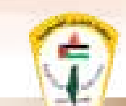
No.	Business Enterprise	State concerned	البلد المقر	اسم الشركة
1	Afikim Public Transportation Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أفيكيم للمواصلات العامة
2	Airbnb Inc.	United States	الولايات المتحدة	شركة "إير بي ان بي"
3	American Israeli Gas Corporation Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة الغاز الأمريكية الإسرائيلية
4	Amir Marketing and Investments in Agriculture Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة عامير للتسويق والاستثمارات الزراعية
5	Amos Hadar Properties and Investments Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة عاموس هدار للعقارات والاستثمارات
6	Angel Bakeries	Israel	إسرائيل	شركة مخابز أنجيل
7	Archivists Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أرتشيفيست
8	Ariel Properties Group	Israel	إسرائيل	مجموعة أرائيل للعقارات
9	Ashtrom Industries Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة صناعات أشترو م
10	Ashtrom Properties Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة عقارات أشتروم
11	Avgol Industries 1953 Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أفيغول للصناعات 1953
12	Bank Hapoalim B.M.	Israel	إسرائيل	بنك هبوعليم
13	Bank Leumi Le-Israel B.M.	Israel	إسرائيل	بنك لؤومي إسرائيل
14	Bank of Jerusalem Ltd.	Israel	إسرائيل	بنك القدس "جيروزليم"
15	Beit Haarchiv Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بيت هرخيفي
16	Bezeq, the Israel Telecommunication Corp Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بيزك للاتصالات
17	Booking.com B.V.	Netherlands	هولندا	شركة بوكينغ للحجوزات
18	C Mer Industries Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة صناعات "سي مير"
19	Café Café Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة كافيه كافية إسرائيل المحدود
20	Caliber 3	Israel	إسرائيل	شركة كاليبر 3
21	Cellcom Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة سيلكوم للاتصالات
22	Cherriessa Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة شريسا المحدودة
23	Chish Nofei Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة شيش نوفي يسرائيل
24	Citadis Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة كياديس إسرائيل المحدودة
25	Comasco Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة كوماسوكو المحدودة
26	Darban Investments Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة دربان للاستثمارات
27	Delek Group Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة مجموعة ديليك المحدودة
28	Delta Israel	1 Israel	إسرائيل	شركة دلتا إسرائيل
29	Dor Alon Energy in Israel 1988 Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة دور ألون للطاقة إسرائيل 1988



30	Egis Rail	France	فرنسا	شركة إيغيس ريل
31	Egged, Israel Transportation Cooperative Society Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة إيغيد للمواصلات العامة
32	Energix Renewable Energies Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة إنيرجيكس للطاقة المتجددة
33	EPR Systems Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أنظمة "إي بي آر" المحدودة
34	Extal Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة إيكستال المحدودة
35	Expedia Group Inc.	United States	الولايات المتحدة	شركة مجموعة اكسبيديا
36	Field Produce Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة فيلد برديوس المحدودة
37	Field Produce Marketing Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة فيلد بريديوس للتسويق
38	First International Bank of Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	البنك الإسرائيلي الدولي الأول
39	Galshan Shvakim Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة غالشان شفاكيم المحدودة
40	General Mills Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة جنرال ميلز إسرائيل
41	Hadiklaim Israel Date Growers Cooperative Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة "هدكليم" للتمور
42	Hot Mobile Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة اتصالات هوت موبايل
43	Hot Telecommunications Systems Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أنظمة "هوت تليكميونيكيشن" للاتصالات
44	Industrial Buildings Corporation Ltd.	Israel	إسرائيل	مؤسسة الأبنية الصناعية
45	Israel Discount Bank Ltd.	Israel	إسرائيل	بنك ديسكاونت إسرائيل
46	Israel Railways Corporation Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة إسرائيل للسكك الحديدية
47	Italek Ltd.	Israel		شركة إيتاليك المحدودة
48	JC Bamford Excavators Ltd.	United Kingdom	المملكة المتحدة	شركة "جي سي" بامفورد للحفريات
49	Jerusalem Economy Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة جورزليم إيكونومي المحدودة
50	Kavim Public Transportation Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة كافيم للمواصلات العامة
51	Lipski Installation and Sanitation Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة ليبسكي للإنشاءات والصرف الصحي
52	Matrix IT Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة ماتريكس للتكنولوجيا
53	Mayer Davidov Garages Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة ماير دافيدوف لتصليح السيارات
54	Mekorot Water Company Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة مكروت للمياه
55	Mercantile Discount Bank Ltd.	Israel	إسرائيل	بنك ماركينتل ديسكاونت
56	Merkavim Transportation Technologies Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة ميركافيم لتكنولوجيا المواصلات
57	Mizrahi Tefahot Bank Ltd.	Israel	إسرائيل	بنك مزراحي تيفاحوت
58	Modi'in Ezrachi Group Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة مجموعة موديعين إزراحي
59	Mordechai Aviv Taasiot Beniyah 1973 Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة مردخاي أفيف للصماعة والبناء 1973
60	Motorola Solutions Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة موتورولا للحلول إسرائيل



61	Municipal Bank Ltd.	Israel	إسرائيل	بنك مونيسيبال المحدود
62	Naaman Group Ltd.	Israel	إسرائيل	مجموعة نئمان
63	Nof Yam Security Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة نوف يام المحدودة
64	Ofertex Industries 1997 Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أوفيرتيكس للصناعات 1997
65	Opodo Ltd.	United Kingdom	المملكة المتحدة	شركة أوبودو المحدودة
66	Bank Otsar Ha-Hayal Ltd.	Israel	إسرائيل	بنك أوتسار هحيال
67	Partner Communications Company Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بارتنر للاتصالات
68	Paz Oil Company Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة باز للنفط
69	Pelegas Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بيليغاز المحدودة
70	Pelephone Communications Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بيلفون للاتصالات
71	Proffimat S.R. Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بروفي مات إس آر
72	Rami Levy Chain Stores Hashikma Marketing 2006 Ltd.	Israel	إسرائيل	سلسلة مولات رامي ليفي 2006
73	Rami Levy Hashikma Marketing Communication Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة رامي ليفي "هشكيما" للاتصالات
74	Re/Max Israel	Israel	إسرائيل	شركة ريماكس إسرائيل
75	Shalgal Food Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة شال غال للأطعمة
76	Shapir Engineering and Industry Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة شابير للهندسة والصناعات
77	Shufersal Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة شوفيرسال المحدودة
78	Sonol Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة سونول المحدودة
79	Superbus Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة سوبر باص للحافلات
80	Supergum Industries 1969 Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة سوبر غام للصناعات 1969
81	Tahal Group International B.V.	Netherlands	هولندا	شركة تاهال غروب الدولية بي في
82	TripAdvisor Inc.	United States	الولايات المتحدة	شركة تريب أدفايزر للحجوزات
83	Twitoplast Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة تويتوبلاست المحدودة
84	Unikowsky Maoz Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة يونيكو سكاي ماعوز المحدودة
85	YES	Israel	إسرائيل	شركة "يس"
86	Zakai Agricultural Know-how and inputs Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة زكاي الزراعية
87	ZF Development and Construction	Israel	إسرائيل	شركة زي إيف للإنشاءات والتطوير
88	ZMH Hammermand Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة زيد إم إتش هيمرماند المحدودة
89	Zorganika Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة زورغانيكا المحدودة
90	Zriha Hlavin Industries Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة زريحا هلفين للصناعات
91	Alon Blue Square Israel Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة بلو سكوير إسرائيل



92	Alstom S.A.	France	فرنسا	شركة ألستوم إس أي
93	Altice Europe N.V.	Netherlands	هولندا	شركة ألتايس يوروب إن في
94	Amnon Mesilot Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة أمنون مسيلوت المحدودة
95	Ashtrom Group Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة مجموعة أشتروم المحدودة
96	Booking Holdings Inc.	United States	الولايات المتحدة	شركة بوكينغ هولدينغز للحجوزات
97	Brand Industries Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة براند للصناعات
98	Delta Galil Industries Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة دلتا غاليل للصناعات
99	eDreams ODIGEO S.A.	Luxembourg	لوكسمبورغ	شركة إي دريمز إيديغيو إس أي
100	Egis S.A.	France	فرنسا	شركة إيغيس أس إي
101	Electra Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة إلكترا المحدودة
102	Export Investment Company Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة إكسبورت للاستثمارات
103	General Mills Inc.	United States	الولايات المتحدة	شركة جينرال ميلز
104	Hadar Group	Israel	إسرائيل	مجموعة هدار
105	Hamat Group Ltd.	Israel	إسرائيل	مجموعة هامات
106	Indorama Ventures P.C.L.	Thailand	تايلاند	شركة أندوروما للمشاريع بي سي أل
107	Kardan N.V.	Netherlands	هولندا	شركة كاردان أن في
108	Mayer's Cars and Trucks Co. Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة ماير للسيارات والشاحنات
109	Motorola Solutions Inc.	United States	الولايات المتحدة	شركة موتورولا للحلول
110	Natoon Group	Israel	إسرائيل	شركة مجموعة ناتون
111	Villar International Ltd.	Israel	إسرائيل	شركة فيلار الدولية المحدودة
112	Greenkote P.L.C.	United Kingdom	المملكة المتحدة	شركة غرين كوت بي أل سي



الجمعية البرلمانية المتوسطية

"صفقة القرن" مخالفة للشرعية الدولية وقراراتها

رفضت أي خطط أو إجراءات لضم غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات

دعت أعضاءها للدفاع عن حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية

طالبت بدعم "الأونروا" ماليا وسياسيا وبتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني







اعتبرت الجمعية البرلمانية أن المقترحات الواردة في "صفقة القرن" لا تلتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا بمبادئ القانون الدولي، وهي مقترحات من جانب واحد. وشددت الجمعية البرلمانية، خلال انعقاد دورتها الـ١٤ في العاصمة اليونانية أثينا، خلال الفترة ١٩-٢٠٢٠/٢/٢١، على المخاطر والمواقف والمخاوف التي عبرت عنها الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بخطة السلام التي وضعتها الإدارة الأميركية (صفقة القرن). ودعت، في قرارها الذي اتخذته بمشاركة وفد دولة فلسطين، أعضاءها إلى الدفاع عن حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد القابل للتطبيق لإقامة سلام عادل وشامل يلتزم بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وضم وفد فلسطين، عضو المجلس الوطني، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية بلال قاسم (رئيس الوفد)، وعضو المجلس الوطني عمر حمايل، وسفير دولة فلسطين لدى اليونان مروان طوباسي، والمستشار في السفارة يوسف درخم.

كما دعت الجمعية، الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، إلى الاعتراف بها، من أجل تنفيذ عملية السلام.واعتبرت أن استمرار احتلال إسرائيل لأراضي دولة فلسطين وبناء المستوطنات هو السبب لعدم تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط لتحقيق حل الدولتين وفقا لقرارات الشرعية ذات الصلة، الحل الذي يعترف به المجتمع الدولي على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ورفضت الجمعية البرلمانية المتوسطية في قراراها الخاص بالشرق الأوسط، أية خطط أو إجراءات لضم غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات، باعتبار ذلك يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكدت، في قرار خاص بأزمة اللجوء واللاجئين في المطقة الأورمتوسطية، الدور الاجتماعي والاقتصادي لوكالة "الأونروا" بموجب التفويض الممنوح لها بموجب قرار الجمعية العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ الصادر في كانون الأول ١٩٤٨، ودعت حكومات البرلمانات الأعضاء إلى الاستمرار بدعم وكالة "الأونروا" ماليا وسياسيا، إلى حين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٤٨.

وأكدت الدور الحيوي الذي تقوم به وكالة "الأونروا" على مدار ٧١ عاما بتقديم خدمات أساسية لما يقارب ٦,٢ مليون لاجئ فلسطيني.

كما أكد القرار على إيجاد حل عادل ودائم ومستدام للقضية الفلسطينية وفقا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في العيش في دولته وفق قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ورقم ٢٣٣٤ الصادر في كانون الأول ٢٠١٦، واستنادا إلى مبادرة السلام العربية.

وأقرت الجمعية البرلمانية، قرارا يدعو المجتمع الدولي إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/Es-١٠/L.٢٣ بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٨، بشأن توفير الحماية الدولية للسكان الفلسطينيين المدنيين.

ودعت إلى الالتزام بتقارير مجلس حقوق الإنسان المتعاقبة بشأن حالة حقوق الإنسان في فلسطين، خاصة التقرير الصادر في شباط ٢٠١٩ عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في ١٤ أيار ٢٠١٨.

وطالبت الجمعية البرلمانية، في قرار آخر اتخذته بالإجماع، البرلمانات الأعضاء فيها بإدانة ورفض التشريعات التي يصدرها أي عضو في هذه الجمعية، والتي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والداعمة للاحتلال والاستيطان واعتقال الأطفال، والتي تنتهك أهداف ومبادئ الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

كما عبرت عن قلقها الشديد إزاء حالة مئات الآلاف من الأطفال الذي ولدوا تحت الاحتلال وما زالوا يعيشون تحت ظلمه وقسوته ويتعرضون للاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي.

وفي قرار ثالث يتعلق بالشأن الاقتصادي في المنطقة الاورومتوسطية، طالبت الجمعية البرلمانية المتوسطية بإزالة كافة المعيقات التي تعترض طريق التطور واستقرار وتنمية الاقتصادي الفلسطيني، في إشارة إلى المعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على اقتصاد دولة فلسطين.

وأكدت ضرورة مراعاة خصوصية الاقتصاد الفلسطيني الذي يغلب عليه المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في بيئة غير مستقرة في ظل الاحتلال.

وكان الوفد الفلسطيني قد شرح في مداخلاته حول مشاريع تلك القرارات، مخاطر "صفقة القرن" الأمريكية على مستقبل القضية الفلسطينية، ومدى انتهاكها لقرارات الشرعية الدولية، مبينا أنها خطة لا تصلح أبدا للسلام بل هي وصفة للحرب وزيادة عدم الاستقرار في المنطقة، لأن مضمونها وشكلها دعوة أميركية إسرائيلية لاستسلام الشعب الفلسطيني والتنازل عن حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدية القدس، والتخلي عن تقرير مصيره، والعيش في معزل محاط ببحر من المستوطنات.

وأكد وفد المجلس الوطني أن خطة ترمب- نتنياهو تطالب الفلسطينيين بالتنازل عن حقهم في دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بعاصمتها مدينة القدس، وتطالبهم بالموافقة على ضم أكثر من ٣٠٪ من مساحة دولة فلسطين للسيادة الإسرائيلية، وبالتنازل عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ودعا وفد المجلس الوطني، الأعضاء في الجمعية إلى تحمل مسؤولياتهم والدفاع عن القانون الدولي ومساءلة كل من ينتهك القرارات الدولية ومن يسعى لتدمير أية إمكانية لإحلال السلام في المنطقة وزرع مسببات الفوضى وعدم الاستقرار فيها وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

واستعرض الوفد ما يتعرض له أطفال فلسطين من إرهاب الاحتلال والمستوطنين، مذكرا بجرائم حرق الأطفال محمد أبو خضير وعائلة دوابشة من قبل إرهابيين يهود يعيشون في المستوطنات غير القانونية وغير الشرعية في فلسطين المحتلة، إلى جانب استعراض الجرائم البشعة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وخاصة أطفاله، حيث تم اعتقال نحو ١٧٠٠ طفل تحت سن ١٨ سنة خلال عام ٢٠١٩، واستشهد نحو ٢٧٠٠ طفل خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ -٢٠١٩.

ودعا وفد فلسطين، البرلمانات الأعضاء إلى وضع حد لاستمرار الاحتلال للشعب الفلسطيني كونه المسبب الرئيسي لمعاناته من قتل واعتقال وتشريد، ووقف مسلسل الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين.

وأحالت الجمعية العامة، ما تبقى من قضايا ومقترحات قدمها الوفد الفلسطيني إلى اللجان المختصة في الجمعية لاتخاذ الإجراء اللازم بشأنها وعرضها على الدورة المقبلة. وتم منح عضو المجلس الوطني الفلسطيني المرحوم زهير صندوقة جائزة الجمعية البرلمانية المتوسطية تقديرا لدوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية وإسهاماته في أعمال الجمعية خلال ١٥ عاما، وقد تسلم الجائزة نيابة عن عائلة المرحوم، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية بلال قاسم.

كما منحت الجمعية جائزتها إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة، إضافة لمنح الجائزة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي فايز الشوابكة.

وكان وفد المجلس الوطني قد شارك في اجتماع مكتب الجمعية الذي بحث عددا من القضايا ومن بينها عقد مؤتمر موسع تشارك فيه الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية تنظمه الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، يتناول كافة القضايا المتصلة بالقضية الفلسطينية.



تقرير بمشاركة المجلس في أعمال اتحاد البرلمانات الاسلامية

اعداد: عبد الحميد قرمان



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة خالد مسمار رئيس اللجنة السياسية، أعضاء المجلس الوطني فتحي أبو العردات، ونجيب القدومي، والدكتور فوزي السمهوري، وآمنة جبريل، وسفير دولة فلسطين في جمهورية بوركينا فاسو سعادة عبد الكريم عويضة، وسكرتير المجلس عبد الحميد قرمان، في أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في واغادوغو عاصمة جمهورية بوركينا فاسو خلال الفترة ما بين ٢٧-١/٣١-١/٢٠٢٠.

اليوم الأول:

- **اجتماع لجنة فلسطين الدائمة:**

اطلع وفد المجلس الوطني الفلسطيني، لجنة فلسطين الدائمة في اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، على آخر التطورات السياسية.

وحذر عضو المجلس الوطني نجيب القدومي- الذي القى تقرير المجلس الوطني - من تداعيات "صفقة القرن" على صعيد المنطقة والعالم، مؤكدا موقف القيادة مقاطعة الادارة الاميركية، وعدم التعاطي مع أي حلول سياسية لا تفضي الى تحقيق ثوابت الشعب الفلسطيني المتمثلة باقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأشار إلى الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وتمادي حكومة نتنياهو اليمينية، بحق مدينة القدس دون رادع، مؤكدا صمود الشعب الفلسطيني امام هذه الهجمة المسعورة.

وأشاد القدومي بالرعاية الهاشمية للمقدسات الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وموقف الملك عبد الله الثاني الرافض بوضوح للمشاريع الأميركية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

وعقب تقديم التقرير، قدمت الدول الاعضاء في لجنة فلسطين في الاتحاد مداخلات أكدت ضرورة اتخاذ المواقف الداعمة لموقف الرئيس محمود عباس والشعب الفلسطيني في مواجهة الغطرسة الاسرائيلية الاميركية.

اليوم الثاني:

- شارك وفد المجلس الوطني في الاجتماع الثامن للجنة المتخصصة الدائمة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.
- شارك عضوا المجلس الوطني الاخت آمنة جبريل والدكتور فوزي السمهوري في الاجتماع الثامن للجنة المتخصصة الدائمة لحقوق الانسان والمرأة والأسرة.
- لقاء مع وفدي مجلس الامة الكويتي ومجلس النواب المغربي.

اليوم الثالث :

- شارك عضوا المجلس فتحي أبو العردات ونجيب القدومي في اجتماعات اللجنة الثانية والعشرين للجنة العامة للاتحاد.
- شاركت عضو المجلس آمنة جبريل في الاجتماع التاسع لمؤتمر البرلمانيات المسلمات، حيث القت كلمة دولة فلسطين في المؤتمر، وسلطت الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية نتيجة اضطهاد الاحتلال الاسرائيلي وممارساته العنصرية.
- لقاء مع وفد مجلس الشورى السعودي.
- لقاء مع معالي السيد راشد الغنوشي، حيث تم التأكيد على دعم طلب تونس للترشح لاستضافة المؤتمر في العام ٢٠٢١، وتم نقل تحيات الاخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون له.
- لقاء مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي "غابرييلا بارون"، حيث أكدت وقوفها بجانب الشعب الفلسطيني ومطالبه وحقوقه المشروعة .
- لقاء وفد الشبيبة الاشتراكية في جمهورية بوركينا فاسو.

اليوم الرابع:

- المؤتمر العام للاتحاد: حيث القى رئيس الوفد الفلسطيني خالد مسمار كلمة دولة فلسطين وتركزت حول ما مرت به قضيتنا الفلسطينية منذ استلام الرئيس ترامب لمقاليد الحكم في الولايات المتحدة، حيث تبين أن هذه الادارة تقف من القضية الفلسطينية ومن القضايا الإسلامية والعربية موقفا عدائيا سافرا، وآخرها موقفها الداعم لضم اغوار الاردن الى الكيان الصهيوني، وضم الجولان السوري أيضاً، بعد ان قدمت القدس لقمة سائغة لهذا الكيان كعاصمة له، واعتبرت المستوطنات المقامة فوق ارضنا المحتلة حقا للمحتلّين، حيث تناست هذه الادارة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة مشروع حل الدولتين، وهو المنطلق الذي انطلقت منه القيادة الفلسطينية في مفاوضات لإنهاء الاحتلال خلال فترة زمنية محددة بعد موافقة كافة الدول المؤيدة لقضيتنا ومشروعنا.

وأوضح مسمار أن القيادة الفلسطينية أعطت السلام عدة فرص، وصبرت، واتبعت دول العالم التي كانت تطالبها بالاستمرار بنهج السلام القائم على المفاوضات التي ستفضي الى دولتين، ولكن بعد خمس وعشرين سنة من هذه المفاوضات لم يتحقق شيء، وتساءل الى متى سيبقى هذا الحال؟..قدرة الشعب الفلسطيني وصبره بدأ بالنَّفاذ لانه تحمل اكثر مما تحملت الجبال..أليس من حق الشعب الفلسطيني ان يعيش كبقية الشعوب حرا مستقلا آمنا في بلده .. بلد آبائه واجداده، وهو آخر شعب على وجه الارض مازال يرزح تحت الاحتلال..؟

كما أوضح رئيس الوفد أن الكيان الإسرائيلي تجاوز كل القوانين والأعراف، وعدا عن ممارسته للقتل والقمع والاجتياحات، وتهويد القدس، والاستمرار في سياسة الاستيطان التي أصبحت تبلع الأراضي الفلسطينية بدعم اميركي فاضح والإصرار على يهودية الدولة، فإنه اعتاد على ممارسة القرصنة والسرقة عندما اقتطع جزءا من أموال الضرائب والجمارك التي تحصلها دولة الاحتلال حسب اتفاقية باريس الاقتصادية بحجة ان السلطة الفلسطينية تدفع رواتب الى ارهابيين ومخربين- وهنا يقصدون شهداءنا واسرانا- هذا الاقتطاع شكّل ازمة مالية خانقة تحول دون قدرة السلطة على دفع جزء من الرواتب لموظفيها لعدة شهور، لكن القيادة الفلسطينية أصرت على موقفها الوطني تجاه هؤلاء الذين ضحوا فداءً لقضيتهم ووطنهم المسلوب، وهذا عدا عن الحصار الجائر المستمر منذ سنوات على قطاع غزة مما جعل القطاع يعاني من مأساة إنسانية متكررة مع حلول فصل الشتاء من كل عام والذي تسبب بموت العديد - نتيجة البرد القارص - ممن لا يزالون يفترشون الأرض في الشوارع أو المدارس، عداك عن ضحايا اهلنا هناك بسبب الغارات الجوية والدمار الذي يلف القطاع عدا عن وضع العراقيل امام إعمار قطاع غزة بالإضافة الى البطء الشديد في تنفيذ ما اتفق عليه لتأمين الأموال اللازمة لأعمار القطاع، والذي نطالب وبشدة بالاسراع به من أجل سكان القطاع الذين عانوا ويعانون من ويلات الحروب الاسرائيلية.

وركز مسمار حول معاناة الشعب الفلسطيني الكبيرة ، جراء السياسة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية المتسلحة بالادارة الامريكية منذ اعلانها القدس عاصمة لدولة الاحتلال، فاغلاق المسجد الأقصى أصبح أمرا معتادا، وزادت الحفريات تحته وحوله فاصبح هناك أكثر من ٢٠٠ نفق وشارع تحت المسجد، فضلا عن تدنيس حرمته يوميا من قبل آلاف المستوطنين والمتطرفين الذين يقومون بأفعال استفزازية لا أخلاقية بحراسة الجنود الصهاينة متحدين مشاعر المسلمين، بالإضافة إلى قمعهم للمسيرات السلمية التي يُطالب فيها أبناء شعبنا بحريتهم واستقلالهم ومع ذلك يطلقون الرصاص الحي على أبنائنا العزّل أو يعتقلونهم أو يمنعونهم عن مدينتهم المقدسة كما فعلوا بمحافظ القدس الاخ عدنان غيث، بل وأكثر يهدمون البيوت دون رادع، ويطردون أصحابها منها غير آبهين بالأعراف والمواثيق الدولية، ويصادرون أخرى بحجج واهية وكاذبة، ناهيك عن سرقة الأراضي ومصادرة آلاف الدونمات، وملاحقة البدو، وهدم تجمعاتهم وطردهم من أرضهم بكل عنصرية وصفاقة، ومن عنصريتهم ايضا محاربة المناهج الفلسطينية في القدس، واصرارهم على طمس الهوية والتاريخ والإرث العربي لدى الطالب الفلسطيني في القدس، ولكن استطاعت جماهير شعبنا في القدس الشريف ان تتصدى ولا تزال تتصدى باجسامها العارية وحطمت البوابات الالكترونية التي حاول الاحتلال فرضها على دخول المسجد الاقصى، وها هي جماهيرنا في الخليل تحمي الحرم الابراهيمي الشريف وتملأ المسجد وباحاته الخارجية في صلاة الفجر، وقد اتبعت جماهيرنا في القدس الشريف خطى جماهير الخليل في صلاة الفجر في المسجد الاقصى حيث الآلاف تزحف عند الفجر بدعوة من حركة فتح بالرغم من البرد القارص الذي يعم المنطقة، في تحدٍّ إيمانيّ قوي ضد تهويد المسجد الابراهيمي والمسجد الاقصى، وعالمنا الاسلامي في سبات عميق!

كما اطلع رئيس الوفد الدول الاعضاء في الاتحاد على معاناة صاحب البيت المقدسي الذي يجبره الاحتلال على هدم بيته بيديه بحجة عدم الترخيص، وموضحا بان الهدم الذاتي يعتبر من أقسى وأسوأ انواع العقاب الجماعي الذي يفرض على المقدسيين لما يتركه من اثار نفسية واقتصادية سيئة عليهم ؛ لدفعهم للرحيل والهجرة لاحلال المستوطنين مكانهم! والامثلة على ذلك كثيرة ، إلا ان المقدسي لا زال صامدا وثابتا في مدينته ويعيد البناء متحديا آليات الاحتلال للحفاظ على تواجده وفي سبيل مواجهة سياساته التهويدية.

وتناولت كلمة رئيس الوفد الفلسطيني مأساة الأسرى والأسيرات والاطفال فأوضاعهم المأساوية تدمي القلوب. ألم تسمعوا بالاسير كريم يونس وابن عمه " ماهر" ، الذي مضى على اعتقالهما ٣٨ عاما حتى الآن، أين منهما مانديلا، ومع ذلك ما زالت والدة يونس تنتظره بعنفوان الام الفلسطينية المؤمنة الصابرة. وها هو المناضل فؤاد الشوبكي الذي تجاوز الثمانين من عمره ويعاني من الامراض المزمنة لم يشفع له عجزه ومرضه عن اطلاق سراحه..فالسجان يعرف ان الشوبكي في هذه الحالة لم يعد منه خطر على كيانه الغاصب ولكنه احتلال جبان ومثال ذلك الشهيد سامي ابو دياك الشاب الذي كان يعاني من مرض السرطان نتيجة اهمال سلطات السجن في علاجه والذي كان فاقد الوعي لكنهم كانوا يكبلون ارجله ويربطون يده في سرير المستشفى، حتى وهو مريض بالسرطان كان يخيفهم..كانت أمنيته وأمنية أمه أن يموت في احضانها ولكنهم قساة القلوب، كما وصفهم الله في عليائه، كانوا يتلذذون وهم يراقبونه يموت رويدا رويدا ! ايّ حقد جُبل عليه هؤلاء القوم؟! ومع ذلك وبعد ان اطمأنوا إلى أنه فارق الحياة رفضوا تسليم جثمانه الطاهر لأسرته إلى أن توسط الأردن الشقيق التوأم لفلسطين فأطلقوا جثمانه الى الاردن.

وفي نهاية كلمته أكد رئيس الوفد الفلسطيني للإتحاد، أن صفقة القرن مرفوضة جملة وتفصيلا، كونها مرادفة لوعد بلفور المشؤوم الذي كان سبب محنة الشعب الفلسطيني، وأعاد التأكيد الشديد على إدانة الصفقة التي هي بطبيعة الحال صفقة خاسرة، كون القضية الفلسطينية أمانة في عنق كل مسلم وطالما بقي الشعب الفلسطيني صامدا مناضلا، وطالب المجتمعين ممثلي البرلمانات أن تتحرك الشعوب الاسلامية مؤازرة ومساندة لحقوق الشعب الفلسطيني ، موجها التحية والتقدير لموقف القيادة وعلى رأسها سيادة الرئيس محمود عباس الذي قاد حملة الرفض الشعبي والدبلوماسي للصفقة ، فلن يكتب لهذه الصفقة النجاح، وسوف تسقط كما سقطت كافة المؤامرات على القضية الحية في ضمائر أحرار العالم.

وعقب اختتام أعمال المؤتمر العام، تلا الامين العام للاتحاد معالي السيد محمد قريشي نياس إعلان واغادوغو، حيث دعا الاعلان إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة جميع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كما طالب الإعلان المجتمع الدولي بتهيئة الظروف لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما شدد "إعلان واغادوغو" على أهمية تطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته في حل النزاع في الشرق الأوسط.

اليوم الخامس:

- لقاء دولة السيد كرستوف دابري- رئيس وزراء جمهورية بوركينا فاسو مع سعادة السفير عبد الكريم عويضة، حيث أطلع سعادة السفير دولته على الموقف الفلسطيني فيما يتعلق بما يسمى صفقة القرن، وناقش معه سبل التعاون بين دولة فلسطين وجمهورية بوركينا فاسو في مختلف المجالات، وقد أكد دولة الرئيس على موقف بوركينا فاسو الثابت تجاه قضية الشعب الفلسطيني العادلة وعن إستعداد بلاده للتعاون في مختلف المجالات.
- لقاء وفد المجلس الوطني الفلسطيني مع حزب (معا لبوركينا فاسو) في مقر الحزب، حيث تم اطلاع قيادة الحزب، على آخر التطورات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وما يحاك ضد الشعب الفلسطيني من مؤامرة تحت مسمى صفقة القرن، وسبل توحيد الجهود السياسية والدبلوماسية بين فلسطين وبوركينا فاسو بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين.

المجلس يشارك بأعمال الجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأب قسطنطين قرمش نائب رئيس المجلس، وعضوية عمران الخطيب وعمر حمايل وسفير دولة فلسطين لدى تركيا فائد مصطفى، في أعمال الدورة الـ ١٢ للجمعية البرلمانية الآسيوية التي عقدت في مدينة أنطاليا التركية خلال الفترة ١٤-١٨/١٢/٢٠١٩.

أولا: الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية:

شارك الوفد الفلسطيني في أعمال هذا الاجتماع الذي ترأسته أسومان اردوغان، رئيسة المجموعة التركية في الجمعية البرلمانية الآسيوية.

وأقر الاجتماع جدول أعماله، ومن ضمنه النظر في اعتماد مشاريع قرارات اللجان الدائمة وتقديم التوصيات بشأنها إلى الجلسة العامة للجمعية.

وقد عرض الوفد الفلسطيني آخر التطورات السياسية والميدانية منذ الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي للجمعية الذي عقد في مدينة ريزا التركية في نهاية أكتوبر ٢٠١٩ وحتى تاريخ انعقاد الاجتماع الثاني للمجلس (ديسمبر٢٠١٩)، خاصة الإعلان الأمريكي بخصوص الاستيطان الإسرائيلي وخطورته وتداعياته ليس على الحقوق الفلسطينية فحسب، بل على القانون الدولي كونه يعترف بنتائج الاحتلال والاستيطان وينتهك القرارات الدولية ذات الصلة، كما تضمن استعراض الوفد الفلسطيني ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من جرائم وانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون ارسل قبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوعين رسالة تضمنت طلبا فلسطينيا بإضافة فقرتين حول الموضوع أعلاه إلى مشروع القرار الفلسطيني الذي ستناقشه الجمعية ، وتضمن الطلب كذلك تضمين إعلان أنطاليا فقرة حول القضية الفلسطينية.(وهذا ما حدث لاحقا).

وعليه فقد طالب الوفد الفلسطيني إضافة فقرتين إلى مشروع القرار الخاص بدعم الشعب الفلسطيني المعروض على الاجتماع بغرض النظر فيه ورفعه للجلسة العامة للجمعية للمصادقة عليه، وتضمن المقترح الفلسطيني:

- تؤكد الجمعية البرلمانية الآسيوية رفضها لإعلان وزير خارجية أمريكا بتاريخ ١٨,١١,٢٠١٩ بأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يخالف القانون الدولي، وتعتبره انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللقرارات الأممية خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- تدعو الجمعية البرلمانية الآسيوية مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ميشال باشليت الإسراع بنشر "القائمة السوداء" للشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل و/أو تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة ضرورية لعزل الاستيطان وحماية حقوق الإنسان.

كما طالب الوفد الفلسطيني المجلس التنفيذي بإدراج تلك القضايا في الإعلان الختامي للجمعية المقرر أن يصدر في ختام أعمال دورتها.

وقد أيد المجتمعون دون معارضة المقترحات الفلسطينية، وأعلنت رئيسة الجلسة اعتماد تلك المقترحات بشكل استثنائي، لأنه لا يمكن إدخال إضافات على مشاريع القرارات المعتمدة من اللجان الدائمة وذلك وفقا للأنظمة المعمول بها.

ثانيا: اجتماعات اللجان الدائمة في الجمعية:

حسب الأنظمة المعمول بها في الجمعية البرلمانية الآسيوية فان اجتماعات اللجان على هامش الجلسات العامة للجمعية تنحصر مهمتها في إدخال تعديلات تحريرية على نصوص مشاريع القرارات، ولا يمكن إدخال تعديلات جوهرية أو إضافات جديدة على تلك النصوص.

وعليه فقد شارك الوفد الفلسطيني في اجتماعات تلك اللجان (الثقافية / الاجتماعية، المالية، الاقتصادية، والسياسية).

وأشار الوفد الفلسطيني في مداخلاته في اجتماعي اللجنتين الثقافية/ الاجتماعية والسياسية، إلى معاناة المرأة الفلسطينية والانتهاكات التي تتعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال فلسطين، إضافة إلى خطورة سياسة الاعتقال الإداري التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي بحق المئات من أبناء شعبنا وخاصة أعضاء المجلس الوطني وخير مثال على ذلك ما يحدث مع عضو المجلس خالدة جرار التي تعرضت للاعتقال الإداري ثلاث مرات خلال عامين، وهي الآن ما تزال معتقلة في سجون الاحتلال تحت هذا النوع من الاعتقال.

ثالثا: الدورة ١٢ للجمعية :

١- كلمة رئيس الوفد الفلسطيني

استعرض نائب رئيس المجلس الوطني ورئيس الوفد الفلسطيني الأب قسطنطين قرمش في كلمة المجلس التي ألقاها أمام الجمعية العامة مجمل الأوضاع والتطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والسياسات والإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية بحق فلسطين أرضا وشعبا ومقدسات.

وقال قرمش: إن دولة فلسطين المحتلة جزء أصيل من القارة الآسيوية، والتي ما تزال تحت احتلال عنصري مجرم يواصل إرهابه اليومي ضد الأطفال والنساء والشيوخ، والقتل والاعتقال وتدمير المنازل، وحصار قطاع غزة، وسرقة الأراضي والاستيطان فيها، والإمعان في الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتهاك حرمات أماكن العبادة وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وطالب البرلمانيين الآسيويين بإعلاء صوتهم ووقف مسلسل القهر والظلم الذي يتعرض له شعبنا، والخلاص من هذا الاحتلال المجرم الذي تدعمه وتحميه إدارة الرئيس الأمريكي ترمب.

وأضاف: نتعرض لحرب مفتوحة وهجمة غير مسبوقة من قبل إدارة ترمب وفريقه، الذين اعتدوا على حقوقنا في القدس وغيرها من الخطوات والإجراءات كإغلاق مكتب ممثلية فلسطين في واشنطن، ووقف دعمها لـ"الأونروا"، بقصد إلغاء حق اللاجئين في العودة، ولكنها فشلت، ثم أوقفت دعمها المادي لفلسطين، لإرغامها على القبول بما يسمى "صفقة القرن"، وفشلت أيضا في تحقيق غاياتها.

وأكد أنه أمام كل تلك الضغوط والابتزاز والظلم من قبل أعظم دولة في العالم، فقد صمدت فلسطين بشعبها وقيادتها وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، وواجهت كل تلك القرارات بكل ثبات وعزة وكرامة، وسنبقى ندافع عن حقوقنا وعن كرامتنا.

وقال: انه في الوقت الذي يحتفل فيه العالم أجمع بعيد الميلاد لرسول المحبة والسلام في مدينة بيت لحم، التي أفتخر بأنني ولدت في بلدة بيت جالا الملاصقة لها، فإن رئيس حكومة المستوطنين نتنياهو يمارس إرهابه ضد شعبنا وأرضه ومقدساته، ويواصل سياسته الاستعمارية، بحماية ودعم كاملين من إدارة ترمب، وكان آخرها تصريحات وزير خارجيته مايك بومبيو أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يخالف القانون الدولي.

ودعا قرمش البرلمانيين الآسيويين إلى رفض وإدانة إعلان بومبيو بشأن الاستيطان لأنه ينتهك القانون الدولي والقرارات الأممية، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ويخالف الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن الجدار والاستيطان، ويخرق ميثاق روما الأساسي لعام ١٩٩٨ الذي اعتبر الاستيطان وتبعاته جريمة حرب.

كما طالب في كلمته مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الإسراع بنشر "القائمة السوداء" للشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل أو تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة ضرورية لعزل الاستيطان وحماية حقوق الإنسان.

وناشد قرمش المجتمعين بالوقوف عند مسؤولياتهم للجم الاحتلال عن انتهاكاته المتكررة بحق شعبنا، وتقديم المزيد من الدعم، والدفاع عن حرية الشعوب، والانضمام إلى عزل ومحاصرة كل الأصوات التي تعلو على مبادئ الحرية والعدالة والقيم وحقوق الإنسان في العالم، تجنبا لمزيد من الفوضى وسفك الدماء والمعاناة.

ودعاهم إلى منع قوى الظلام بان تعيث فساداً في فلسطين أرض السلام، وعدم السماح لهم بأن يعيدوا الكرة مرة أخرى كما حدث في عام ١٤٥٠ قبل الميلاد، فقد أباد يشوع بن نون

مدينة أريحا والمدن الفلسطينية بما فيها من بشر وشجر وحجر.

وختم قرمش كلمته بالتأكيد أن السلام العادل الذي يضمن لنا حق تقرير مصيرنا على أرضنا وعودتنا إليها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها مدينة القدس، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة هو ضمانة الأمن والاستقرار في المنطقة.(مرفق نص الكلمة باللغتين العربية والإنجليزية).

٢- اعتماد إعلان أنطاليا

اعتمدت الجمعية البرلمانية الآسيوية في ختام دورتها إعلان أنطاليا تحت عنوان : «دور التعاون متعدد الأطراف بين البرلمانات الآسيوية».ومن بين القضايا التي تضمنها الإعلان ما يتعلق بالقضية الفلسطينية:

- تجديد دعم برلمانات قارة آسيا للدولة الفلسطينية المستقلة، وذات السيادة والمتواصلة، على أساس حدود العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- إدانة كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، وعمليات الهدم، والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي، وحقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- عدم اعترافه بأي محاولات لتغيير المركز القانوني أو الديني والطابع التاريخي لمدينة القدس.(مرفق نص الإعلان باللغتين العربية والإنجليزية).

٣- اعتماد مشاريع قرارات اللجان الدائمة:

أ - اعتمدت الجلسة العامة للجمعية مشاريع القرارات التي تقدمت بها اللجنة السياسية ومن بينها مشروع القرار الخاص بدعم الشعب الفلسطيني على النحو الآتي:

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن دعم الدولة الفلسطينية وحماية حقوق الشعب الفلسطيني APA/Res/٢٠١٣/٠٣)،٩ كانون الأول ٢٠١٣)؛ انتهاكات القانون الإنساني الدولي في فلسطين وجرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام الصهيوني في غزة APA/Res/٢٠٠٩/٠١)،٨ كانون الأول ٢٠٠٩)؛ والأزمة الإنسانية في فلسطين وخاصّة في قطاع غزة APA/Res/٢٠٠٨/٠٨)،٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨)؛ والأثر الإنساني الكارثي للحرب العدوانية على قطاع غزة في تموز ٢٠١٤.

كما نشير إلى قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما فيها القرارات: رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٢٥٢ (١٩٦٨)، و٢٩٧ (١٩٦٩)، و٢٩٨ (١٩٧١)، و٤٤٦ (١٩٧٩)، و ٤٦٨ (١٩٨٠) و٤٦٥، و٤٧٤ و٤٧٨ (١٩٨٠)، و١٣٢٢ (٢٠٠٠)، و٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوثائق الدولية ذات الصلة الأخرى؛

وإذ نستلهم من المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الجمعية البرلمانية الآسيوية وقرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة؛

وإذ نلتزم بالإسهام في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي على أساس العدالة وسيادة القانون؛

وإذ نؤكّد على مسؤولية المجتمع الدولي في دعم تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مجلس حقوق الإنسان؛ والجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة بالحالة في فلسطين، لا سيّما في القدس؛

وإذ ندعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي في كل جوانبه لتحرير أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس؛

وإذ ندين نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة في تجاهل لمبادئ الشرعية الدولية وقواعدها وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

وإذ نُعرب عن بواعث قلق جدية بشأن عدم التزام إسرائيل بقرارات وتوصيات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني الإفريقي وذلك في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصّة في القدس؛

وإذ نؤكّد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب ١٩٤٩، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس؛

وإذ نسلّم بأن انتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني تقوّض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة؛

وإذ نؤكد أن طريق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط يمر أولاً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة لفلسطين تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مع رفض استبدال الحل السياسي بالحل الاقتصادي بهدف إضفاء الشرعية على الاحتلال والتعايش معه، وإطالة أمده.

وإذْ نؤكد على أن ممارسة العبادة والصلوات وكافة الشعائر الدينية الإسلامية في المسجد الأقصى المبارك حقوق طبيعية ومكفولة للمسلمين وحدهم، ولا يجوز للاحتلال الإسرائيلي ترويعهم ومنعهم من أداء فرائضهم، والسماح للمستوطنين والمتطرفين باقتحام والاعتداء على حرمة هذه المقدسات.

١. نحثّ جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم ومعاملة دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.
٢. نرفض وندين وبشدة تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ العاشر من أيلول ، التي أعلن فيها عزمه ضم منطقة الأغوار الفلسطينية بكاملها وشمال البحر الميت والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك جسيم وسافر لقواعد القانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، ونطالبها (الأمم المتحدة) بالدفاع عن قراراتها التي نصت على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه.

٣. نؤكد تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كمرجعيات وحيدة لحل القضية الفلسطينية، ونسجّل رفضنا لكل المؤتمرات والخطط والصفقات « ما يسمى صفقة القرن الأمريكية» التي لا تلتزم بتلك القرارات، ونؤكد أن لا سلام ولا أمن ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط إلا بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤.
٤. ندين جميع انتهاكات القانون الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والجرائم المنظمة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون في فلسطين، ونطالب بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الجمعية العامة رقم A/Es-١٠/L.٢٣ بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٨، واتفاقيات جنيف ذات لصلة.
٥. نشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على الضغط ومطالبة إسرائيل بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين الفلسطينيين بمن في ذلك أعضاء البرلمان الفلسطيني، وإدانة فشل الكنيست الإسرائيلي في الرد على لجان التحقيق وتقصي الحقائق التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المعتقلين في السجون الإسرائيلية كما هو واضح في اجتماعي الاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ وفي جنيف في آذار ٢٠١٨؛ وتفكيك كل المستوطنات غير الشرعية وكذلك الجدار الفاصل بأكمله ووضع حدّ لمصادرة الأراضي الفلسطينية.
٦. نعلن عن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، على أنّها باطلة وليس لها أي تأثير قانوني على وضعها الأصلي.
٧. ندين استمرار إسرائيل في بناء مستوطنات متحدّية القانون الدولي المطبّق، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ الصادر في كانون الأول ٢٠١٦؛ وتجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في المقاومة والاحتجاج ضدّ الاحتلال الأجنبي لأراضيه؛ وإعاقتها الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة؛
٨. نعبر عن بواعث القلق البالغ بشأن القمع والظلم، وكذلك العنف المستمر الممارس ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما النساء والأطفال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل؛
٩. ندعو جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية والأمم المتحدة وكافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، لا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، إلى التصدي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي، للجرائم ضد الإنسانية. وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين والتي تهدد السلام والأمن الدوليين؛
١٠. ندين إقفال البعثة الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن كرد على عضوية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية؛
١١. نشيد بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بعدم شراء أي منتجات يتم إنتاجها في المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة، وندعو دول البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى التصرف بطريقة مماثلة والتأكيد على الدعم الكامل لحركة المقاطعة الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي.
١٢. نرفض السياسيات والإجراءات الاحتلالية المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي يمارسها الكيان الصهيوني لتغيير الملامح التاريخية، والثقافية والدينية، والديمغرافية لأرض فلسطين المحتلة وخاصة مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص، ورفض أيضاً قانون الكنيست الهادف إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً؛ مما يشكّل اعتداءً صارخا على حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية التي نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان، وبروتوكول جنيف الأول لسنة ١٩٧٧ الذي حظرت مادته (٥٣) الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة.
١٣. نرفض القرارات غير القانونية التي اتخذها الكنيست الإسرائيلي مثل تهويد القدس وقانون الولاء للمواطنة، وإنكار الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقانون القومية اليهودية، ووقف تمويل دولة فلسطين- وسرقة أموال المقاصة لدولة فلسطين بذريعة رعاية أسر الشهداء والجرحى وعائلات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين هم ضحايا الاحتلال، الأمر الذي ينتهك المادتين ٨٩ و٩٨ من اتفاقية جنيف.
١٤. نرفض وندين قرار الإدارة الأمريكية وقف إسهاماتها المالية لوكالة الأونروا، وكافة المحاولات والقرارات والبدائل التي تمس مكانة ودور وكالة الأونروا التي أنشأها قرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، وندعو جميع دول العالم خاصة الأعضاء في هذه الجمعية لدعم ميزانية "الأونروا" وحمايتها، لتتمكن من القيام بالتزاماتها لنحو ٦ ملايين لاجئ فلسطيني حتى حل قضيتهم وفقا للقرار الأممي رقم ١٩٤.
١٥. ندعو المجتمع الدولي إلى الإيفاء بتعهداته بإعادة بناء البنية التحتية وإعادة تأهيل سكان غزة التي دمرتها القوات الإسرائيلية ودعم الاقتصاد الفلسطيني في فلسطين المحتلة.

١٦. ندعو الدول التي افتتحت سفارات أو مكاتب أو بعثات دبلوماسية في مدينة القدس المحتلة إلى التراجع عنها التزاما بقرارات مجلس الأمن الدولي المشار إليها في ديباجة هذا القرار وخاصة القرار رقم ٤٧٨ آب ١٩٨٠ ،وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "A/ES-L.٢٢ / ١٠ كانون الأول ٢٠١٧ الذي اعتبر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل باطلا ولاغيا، وطالب جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية فيها.

١٧. نؤكد أن التنمية والاستثمار وتحسين مستوى المعيشة حقوق حُرم منها الشعب الفلسطيني على مدار ٥٢ عاما حتى الآن، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ولا بدّ أولا من إنهاء ذلك الاحتلال، لكي يتحرر الاقتصاد الفلسطيني، ويتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده وثرواته الطبيعية والاقتصادية، واستثمارها ليعيش حياة كريمة بعيدة عن الابتزاز.

١٨. تؤكد الجمعية البرلمانية الآسيوية رفضها لإعلان وزير خارجية أمريكا بتاريخ ١٨,١١,٢٠١٩ بأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يخالف القانون الدولي، وتعتبره انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللقرارات الأممية خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

١٩. تدعو مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ميشال باشلية الإسراع بنشر "القائمة السوداء" للشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل و/أو تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة ضرورية لعزل الاستيطان وحماية حقوق الإنسان.

ب- اعتمدت الجلسة العامة للجمعية مشاريع القرارات التي تقدمت بها لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية ومن بينها بندا يتعلق بفلسطين على النحو الآتي: إدانة الهجمات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحفر والتعدي على جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦١ ورفض إخفاق إسرائيل الامتثال لقرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس الشرقية؛(مرفق نص القرار باللغتين العربية والإنجليزية بعد أن تم اعتماده).

ج- اعتمدت الجلسة العامة للجمعية مشروع القرار الذي تقدمت بها لجنة الشؤون المالية والتخطيط ومن بينها بندا خاصا بفلسطين على النحو الآتي: إعفاء دولة فلسطين من المساهمة المالية المقدرة (٢٠ الف دولار سنوية) حتى نهاية الاحتلال، وإقامة دولتها المستقلة.

د - كما دعا قرار بشأن المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سورية والعراق واليمن وغزة وميانمار إلى مواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى حماية المدنيين وتحسين وضعهم الإنساني من خلال تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق إلى دول سورية والعراق واليمن وغزة وميانمار؛ وتشجيع جميع الأطراف المعنية على السماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها بضرورة تسليم المساعدات الإنسانية في سورية والعراق واليمن وغزة وميانمار وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية لهذه الدول وإدانة أي محاولة لانتهاك تلك القوانين.

هـ- المصادقة على عضوية دولة فلسطين إلى جانب سبع دول أخرى في مجموعة العمل الخاصة بإعادة النظر في ميثاق الجمعية ونظامها الأساسي ، وتترأس هذه المجموعة دولة الكويت.

رابعا: رئاسة الدورة القادمة للجمعية واختيار رؤساء اللجان الدائمة:

١. لم يتم البت في رئاسة الدورة القادمة للجمعية.
٢. تم اختيار العراق لرئاسة اللجنة السياسية.
٣. تم اختيار البحرين لرئاسة لجنة التنمية والشؤون الاقتصادية.
٤. تم اختيار روسيا لرئاسة لجنة الشؤون المالية والتخطيط.
٥. لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية- شاغر
٦. تم اختيار الكويت لرئاسة مجموعة العمل الخاصة بإعادة النظر في ميثاق الجمعية ونظامها الأساسي.

خامسا: اللقاء مع الوفد البحريني:

بناء على طلب من رئيس الوفد البحريني، التقى الوفد الفلسطيني برئاسة الأب قرمش الوفد البحريني المشارك في أعمال الدورة ١٢ للجمعية البرلمانية الآسيوية.

وقد بدأ رئيس الوفد البحريني بالترحيب، والتأكيد على مواقف البحرين الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، وقال: نحن طلبنا اللقاء بكم لكي نؤكد لكم مواقف مملكة البحرين ملكا وحكومة وبرلمانا وشعبا تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، وانه لا تغيير عليها. وشدد على ضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين الوفدين الفلسطيني والبحريني في المحافل البرلمانية كافة.

بدوره، قال رئيس الوفد الفلسطيني، إن إسرائيل تحاول اختراق الجسم العربي، ونحن في فلسطين نتألم عندما نرى وفودا إسرائيلية تزور البحرين، وفي ذلك ضرر كبير على حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى البحرين نفسها.

ومن جانبه، أعاد عضو الوفد البحريني عبد العزيز آبل، التأكيد على موقف البرلمان البحريني الرافض للتطبيع مع إسرائيل، مستشهدا بمذكرة أصدرها نواب في المجلس البحريني بمناسبة انعقاد ورشة البحرين التي نظمتها أمريكا في المنامة، حيث رفضوا فيها تلك الورشة، وانهم دائما مع حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

سادسا: اللقاء مع الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية

بحث الوفد الفلسطيني برئاسة الأب قرمش مع الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية د. محمد مجيدي، الدور الذي تقوم به الجمعية تجاه القضية الفلسطينية، وثمن الوفد الفلسطيني الدور الذي يقوم به د.مجيدي كأمين عام للجمعية في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في اجتماعات الجمعية كافة.

المجلس يشارك باجتماع للجمعية البرلمانية المتوسطية

إعداد: بلال قاسم
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

شارك بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني بصفته نائبا لرئيس الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط في اجتماعات مكتب الجمعية ولجانها والذي عقد في مقر البرلمان الايطالي يومي -٢٨-٢٩ / ١١ /٢٠١٩

وقد كان موضوع اللجنة السياسية هو موضوع مستقبل الأونروا، وكذلك الانتخابات الفلسطينية القادمة.

كذلك الأوضاع في سوريا وليبيا وفلسطين.

وفي الشرح الذي قدمه نائب الرئيس، رئيس اللجنة الأولى السيد بيدرو روكا، أكد أهمية استمرار عمل الانروا ضمن التفويض الممنوح لها، ويسره أن يبلغ الجمعية والمكتب ان الامم المتحدة صوتت بشكل أولي لدعم استمرار الانروا بعملها ،وقال :علينا استمرار العمل من اجل دعم الانروا في التصويت النهائي القادم، فهناك دعم في البرلمان الأوروبي وكذلك العربي لاستمرار وجودها رغم المواقف الأمريكية والإسرائيلية، وكذلك حول إجراء الانتخابات الفلسطينية القادمة التشريعية والرئاسية في العام القادم، فان الجمعية البرلمانية المتوسطية تدعم التوجه الفلسطيني لإجراء الانتخابات في الضفة والقدس وغزة، وهي على استعداد كامل للمشاركة بالجمعية البرلمانية المتوسطية ، كما في السابق لدعم هذه الانتخابات والمشاركة بصفة مراقب وتنظيم بعثة مراقبين، وكذلك تؤكد الجمعية على موقفها الثابت وضرورة الدفع بعملية السلام والالتزام بحل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات وبيانات الجمعية السابقة.

وقد أيد جميع اعضاء المكتب التقرير الذي قدمه السيد بيدرو روكا رئيس اللجنة السياسيه للجمعيه .

ومن جهته أكد الأخ بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، أن الانروا تقدم خدمات في مجالات التعليم والإغاثة ومجالات أخرى لأكثر من خمسة ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطيني في مناطق عمليات الانروا في الضفه الغربية الفسطينية والقدس وقطاع غزة وسوريا ولبنان والأردن، فيما يستوجب دعم واستمرار عملها وفق القرار ألأممي «٣٠٢»، ووفق التفويض الممنوح لها، من المجتمع الدولي، إلى حين عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وفق القرار ألأممي رقم «١٩٤».

وقدم عرضاً سريعاً لخدمات الانروا بـ٥٨ مخيم و٧٠٨ مدرسة و١٤٣ مركز للرعاية الصحية و٦١ مركز للبرامج النسائية و٣٨ مركز للتأهيل المجتمعي، و٨ مراكز للتأهيل المدني .

أما حول الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية فقد أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أبو مازن»، في خطابه أمام الامم المتحدة أننا مقبلون على انتخابات عام ٢٠٢٠، والتقى رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية برئاسة الدكتور حنا ناصر والذي بدوره أجرى ومازال يجري اتصالاته مع كافة الفصائل والقوى والأحزاب وكافة مكونات الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية الفلسطينية والقدس وغزة.

وبالأمس أعلن موافقة «١٣» حزب وفصيلاً ومكوناً سياسياً فلسطينياً الموافقة على الانتخابات، وسيعرض تقريره على السيد الرئيس محمود الرئيس.

ونحن بانتظار المرسوم الرئاسي بتحديد موعد الانتخابات الفلسطينية ، ونحن نرى بهذه العملية هو دفع باتجاه استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية السياسية والجغرافية، والعودة للنظام الأساسي الفلسطيني، وليقرر الشعب الفلسطيني عبر صناديق الاقتراع خياره وموقفه من القوى والنخب والشخصيات السياسية الفاعلة، ويفتح الطريق أمام مبدأ وقانون التداول السلمي للسلطة وصيانة النظام الديمقراطي التعددي، وحماية المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني.

ونعدكم ان تكون انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية، كما هي الانتخابات السابقة .. والجمعية البرلمانية المتوسطية مدعوة بشخصها وأي من البرلمانات للحضور كمراقب في الانتخابات الفلسطينية.

كما نطالبكم بلعب دور بالضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتسهيل والسماح بإجراء الانتخابات في القدس المحتلة العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني.

- أكدت من جهتها الدكتورة عاليه بوران رئيسة الجمعية عن دعمها لاستمرار عمل الانروا وضرورة استمراره وتأثيره على الشعب الفلسطيني، وكذلك الأردن، كون الأردن يستقبل أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين على أرضه، وكذلك دعم الجمعية لإجراء الانتخابات الفلسطينية، بدوره أكد الأمين العام للجمعية السيد سيرجيو بيازي على نفس الموقف الداعم لاستمرار عمل الانروا، وقال إن هذه كانت أحد أهم النقاط التي ناقشها وفد الجمعية البرلمانية المتوسطية إلى نيويورك، ضمن وفدها الرفيع برئاسة الدكتورة عالية بوران،، إلى الدورة الـ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والمشاورات التي أجراها مع المسؤوليين المختصين هناك، كذلك ابدأ في الاستعداد لدعم إجراء الانتخابات الفلسطينية القادمة، وقد عبر جميع المتحدثين في الجمعية عن موقفهم المساند للانتخابات، وهذا حول الموضوع السياسي الرئيسي الذي ناقشه اجتماع المكتب.

- في الجلسة الثانية تم مناقشة أعمال اللجنة الثانية الاقتصادية :

تم بحث العلاقه بين الجمعية البرلمانيه المتوسطية والمنظمات الدولية المعنية بالاقتصاد والتجارة الدولية تم مناقشة مؤتمر ميلان ونتائجه الايجابية.

وتحدث سيرجيو بيازي على ضرورة المضي قدماً بما يخص دعم مشروع مياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وهو مشروع أتخذ به قرار بالسابق يسير بشكل مدروس، كذلك تم البحث في العلاقة ما بين منظمة التجارة العالمية والجمعية البرلمانية المتوسطية، وإن هناك اتفاق على عقد اللقاء سنوياً في ميلانو في شهر تموز في كل عام لبحث هذه المشاريع ، وقد أكدت المداخلات على ضرورة الاستمرار بهذا الاتجاه.

وحول اللجنة الثالثة: ناقش أعضاء المكتب موضوع المؤتمر القادم حول الهجرة والمقرر عقده في المغرب في الأشهر القادمة حين يحدد البرلمان المغربي الموعد .. و تم الاتفاق على ذلك بانتظار الموعد.

- **الجلسة الرابعة:** كانت حول التحضير للاجتماع القادم رقم «١٤» والذي عقد في أثينا في شهر شباط والترتيبات التي تمت لإنجاح هذا الاجتماع.

- كذلك تم البحث في العلاقات ما بين الجمعية البرلمانية المتوسطية واتحاد البرلمان الدولي والهيئة أو اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بالتنسيق مع البرلمانات لمكافحة الإرهاب والتعاون القائم بين الجمعية البرلمانية المتوسطية مع اللجنة الخاصة ،وكذلك البرلمان الدولي وصولاً إلى اتوقيع اتفاقية لتنسيق العمل.

- النقطة الثالثة: كانت حول الطلبات المقدمة لكل من روسيا وسويسرا وقطر والإمارات لقبول هذه الدول كأعضاء كاملة العضوية في الجمعية البرلمانية المتوسطية وقد دار نقاش طويل حول قبولهم كأعضاء أو بقائهم على وضعهم كمراقبين أو شركاء مراقبين .. وهنا دار نقاش معمق حيث أبدت بعض الدول موافقتها (الأردن،، برتغال، الأمين العام سيرجو) لكن رئيسة اللجنة الثالثة (ايطاليا) السيدة لارا اما، قالت نحن حوض المتوسط نشترك بثقافة واحدة وحضارة مشتركة وكلنا دول متشاطئة للبحر الأبيض المتوسط أو دول مجاورة مثل الأردن وموريتانيا فأنا أعارض الانضمام .. وانضم إلى هذا الموقف كل من الجزائر والمغرب، حيث قال مندوب المغرب لو طلبت غدا دولا مثل السنغال أو دول الجنوب الأفريقي الفقيرة طلب الانضمام فهل ستوافقون .. كذلك المندوب الفرنسي عارض للأسباب الثقافية والتراثية والترابط التجاري والعالمي، وقال رغم أن سويسرا دولة جارة وعزيزة علينا لكن هناك اختلاف ثقافي وبالعادات.

من جهتي عارضت الانضمام و ضممت صوتي الى صوت ايطاليا و قلت نحن نمتلك ثقافة مشتركة وتاريخ مشترك و حضارة الزيتون و زيت الزيتون و البرتقال اليافوي والياسمين لذلك اضم صوتي للذين عارضوا الاقتراح ان يبقوا على وضعهم كمراقبين وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على استمرار وضعهم كمراقبين.

- الوضع الحالي و نقل المكتب من مالطا :

قدم الأمين العام التقرير المالي بالمداخيل و المصاريف (مرفق نسخة عن التقرير) وطالب الدول التي لم تف بالتزاماتها كاملة الالتزام بالدفع ، وهنالك تقصير من سوريا وليبيا ولبنان وهناك حوارات مع بعض الذين لم يلتزموا بكامل الدفع .

أما الموضوع الأهم والذي اخذ حيزاً كبيراً من النقاش فهو موضوع المقر الدائم لمكتب الجمعية في مالطا، حيث قدم تقريراً مفصلاً حول المكتب المغلق في مالطا منذ أكثر من سنتين وان الموظفين والسكرتاريا تنقلوا١١ بين رومانيا ونابولي وجنيف، ورغم كل الحوارات مع البرلمان المالطي والخارجية المالطية لم نتوصل الى اتفاق معهم حول المكتب الدائم للجمعية وكلها وعود ، وقد تم عرض عدة مكاتب لا تصلح ان تكون مقراً للجمعية .. كذلك هناك مشكلة إعفاء الجمعية من الضرائب ومعاملتها كمنظمة أممية كما هو متفق عليه في العقد الموقع بين الجمعية البرلمانية والخارجية المالطية والبرلمان .. وهذا لم يحصل، كذلك عرض مشكلة فتح حساب للجمعية وهناك مبلغ من المال محجوز للآن، وضمن هذه الظروف، وفي ظل الوعود العديدة التى قدمتها الخارجية المالطية كذلك وفد البرلمان المالطي للجمعية والتي لم يتم تنفيذها لليوم، فالاقتراح أن يستمر العمل بمكتب الجمعية المؤقت في مدينة نابولي إلى حين التوصل إلى قرار نهائي .

و من وجهة نظر الأمين العام سيرجو إن كل الخدمات الإضافية التي كانت تقدمها الحكومة المالطية قد انتهت، و بناء عليه واستناداُ للمادة «١٥» من الاتفاق الموقع بين الجمعية البرلمانية المتوسطية والحكومة المالطية فإن الاتفاق انتهى في ٢٠١٩/١٢/٩ ونظراً للأعباء المالية التي كانت تتكبلها الجمعية بحدود «٩٠» ألف يورو سنوياً للقيام باصلاحات المكتب وكذلك العديد من الأعباء المالية وهنا لا أريد أن أحمل والقي الأعباء على الرئيسة عاليه بوران وحدها ، لذا طالبت أن يشارك جميع أعضاء المكتب باتخاذ القرار.

إن فرنسا كانت قد اعلنت سابقا استعدادها لاستضافة المقر، سان مارينو قال أنهم على استعداد لاستضافة وحدة إدارية ومركز للأبحاث والدراسات وكذلك نابولي تستقبل مكتبا اداريا.

والحقيقة إن الجميع تحدث بمرارة عن طبيعة العلاقة مع مالطا والوعود الكثيرة التي تلقتها الجمعية ولم ينفذ منها شيء إلى الآن، كذلك تحدث الأغلبية (جزائر، ايطاليا) عن تلقيهم رسائل من الخارجية حول تمسك مالطا بالمقر دون تقديمها المطلوب منها لاستمرار عمله.

وفي نهاية الحوار بقي الموضوع بيد السيدة عاليه بوران لإعطاء القرار النهائي بعد التشاور مع الجميع، لم أعط رأياً حول المقر لانتظار الم

الخاصة مالطا لم تعطينا أي فرصة للدفاع عنها خلال الاجتماع فالتزمنا الصمت.

الأخطار السياسية لـ "صفقة القرن"

بقلم : عمر حلمي الغول
عضو المجلس المركزي الفلسطيني

منذ حملة الإنتخابات الرئاسية الأميركية عام ٢٠١٦، وما شهدته من تنافس بين مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي دونالد ترامب وهيلاري كلينتون، الذي أطلق فيها رجل العقارات الأفنجليكاني العديد من المواقف المتطابقة مع أهداف دولة الإستعمار الإسرائيلية، وخاصة وعده بالإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، تنفيذا لقرار الكونغرس المصادق عليه عام ١٩٩٥، الذي حال الرؤساء، الذين سبقوه من تمريره من خلال الفيتو الممنوح لهم، حيث كان كل منهم يوقف تنفيذ القرار كل ستة أشهر.

لكن الرئيس الجمهوري الجديد مضى في خيار معاداة القيادة الفلسطينية، ورفض في البداية إستقبال اي إتصال من الرئيس محمود عباس، بما في ذلك التهنئة بتوليه الرئاسة. وبعد خمسين يوما تم فتح ثغرة، وتم تجسير العلاقة بين الرئيسين والقيادتين الأميركية والفلسطينية. غير ان شهر العسل الفلسطيني الأميركي لم يدم طويلا، رغم اللقاءات الأربع، التي جمعت الرئيسين من شهر أيار / مايو حتى مطلع شهر كانون اول / ديسمبر ٢٠١٧، حيث تبين ان المقاول ترامب كان يناور، ويحاول إيقاع الرئيس ابو مازن في شرك جريمة العصر، التي أعدها له فريقه الصهيوني والمتصهين بالتعاون مع نتنياهو وإئتلافه اليميني المتطرف الحاكم في إسرائيل. لكنه فشل في تحقيق مآربه ليقظة رئيس منظمة التحرير.

وكما يعلم الجميع، احاط ترامب نفسه بفريق من الصهاينة (صهره كوشنير، وغرينبلات، ومحاميه فريدمان) بالإضافة للآخرين من الأفنجليكان، وابرزهم بنس، نائب الرئيس، وهؤلاء أسهموا في إبقاء سيد البيت الأبيض تحت سيطرتهم، ونفخوا في بوق نزعاته المتناقضة مع خيار السلام، ومصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، مستفيدين من نرجسيته، وغروره، وخلفيته الدينية، ومنطقه التجاري، وتهوره السياسي، وهو ما ساهم في إندفاعه في تنفيذ وعده بشأن الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ٦ كانون اول / ديسمبر ٢٠١٧، وقبلها (في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر) رفض التجديد لمكتب ممثلية منظمة التحرير في واشنطن، ومن ثم نقل السفارة الأميركية من تل ابيب إلى القدس العاصمة الفلسطينية، وتلا ذلك سلسلة طويلة من الإجراءات إستهدفت بالإضافة لملف القدس، ملف اللاجئين، وملاحقة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من خلال قطع المساعدات عنها، ثم قطع المساعدات عن موازنة السلطة، ووقف المشاريع التنموية، التي تعهدت بها وكالة التنمية الأميركية "USAID"، وتشريع الإستيطان الإستعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والموافقة على ضم الأغوار الفلسطينية، ودعم إسرائيل في المحافل الدولية، لا بل المزاودة عليها، والتقدم عليها في الخروج من منظمة اليونيسكو الأممية في الثلث الأخير من ٢٠١٧، وملاحقة مجلس حقوق الإنسان ... إلخ من الإنتهاكات الخطرة، التي توجت بالإعلان رسميا عن صفقة القرن في ٢٨ كانون ثاني/ يناير ٢٠٢٠.

أخطار الصفقة السياسية :

شكلت الصفقة الترامبية أخطارا غير مسبوقة على القضية الفلسطينية منذ عام النكبة، حيث حملت وتحمل تهديدا حقيقيا على مستقبل الشعب العربي الفلسطيني، ولا يجوز النظر لها إسوة بالمؤامرات، التي حيكت على مدار ال٧٢ عاما الماضية من عمر النكبة الفلسطينية، لإنها الأخطر، والأشد فتكا بتداعياتها على الشعب والقضية والأرض والأهداف الوطنية، ومن ابرز الأخطار:

اولا : جسدت بالتفصيل الممل وعد بلفور المشؤوم، الصادر في الثاني من تشرين ثاني / نوفمبر ١٩١٧. والذي شاركت الولايات المتحدة في رؤيته النور، رغم انه صدر عن وزير





خارجية بريطانيا، اللورد آرثر جيمس بلفور، حيث تم تكريس الوعد بمنح الحركة الصهيونية الوطن الفلسطيني كاملا، وعلى حساب الشعب العربي الفلسطيني، الذي إعتبرته أقلية غير ذات شأن، يعيش على الأرض دون الحق في ملكيتها، مع إدارة ذاتية.

ثانيا: إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية جملة وتفصيلا، لإن المطروح في الصفقة المعلنة (هناك صفقة سرية بين ترامب ونتنياهو، كشف عنها السفير الأميركي الصهيوني، ديفيد فريدمان)، وما اصدره الرئيس دونالد ترامب من قرارات بمراسيم خلال العامين الماضيين، وتوج بالإعلان الرسمي يوم ٢٨ يناير الماضي، لخصه بنيامين نتنياهو في ذات المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الأميركي في نقاط محددة وواضحة، تمثلت بمنح السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأرض وما تحتها وعلى الجو والبحر والحدود، ولم يبق شيئا للشعب الفلسطيني سوى العيش في بانتوستانات متنَاثرة، اطلقا عليها إسم دولة، لكنها لا تشبه الدول بشيء إلآ بالإسم. وهذة الدولة ليس من المؤكد قيامها، لإنها مرهونة لتقدير القيادة الإسرائيلية، ان كانت امست جاهزة، وبات الفلسطينيون مطية، وأداة لدولة الإستعمار الإسرائيلية أو لا. واعطيت إسرائيل فترة اربع سنوات للتقرير بمستقبل ما يسمى دولة.

ثالثا: الإعلان عن الصفقة المشؤومة، كان إعلانا صريحا وواضحا لتصفية القضية الفلسطينية، وضرب الأهداف السياسية. وتحويل القضية إلى صفقة تجارية رخيصة جدا، عكستها ورشة المنامة في اواسط عام ٢٠١٨ بإعتبارها عنوانا من عناوين الحل الإقتصادي البخس والتافه، الذي لا يمت بصلة للعملية السياسية. وحتى من الزاوية الإقتصادية لو نظرنا للخمسين مليار دولار أميركي المطروحة، سنجد انها موزعة على كل من الأردن ولبنان ومصر بالإضافة لما سمي "دولة فلسطين". الهدف منها توطين اللاجئين في تلك الدول، وإسقاط حق العودة لوطنهم الأم فلسطين، وهي بالمحصلة لا تمت بصلة لتطوير الإقتصاد الفلسطيني، لإن ال٢٧ مليار ستوزع على عشرة سنوات، ومن جيوب دول الخليج العربي.

رابعا: نفي الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية وموروثها الحضاري، وإلغاء روايتها جملة وتفصيلا، ومسح كلي للتاريخ الوطني، واسقاط حق اسر الشهداء والأسرى، ابطال ورواد الكفاح الوطني التحرري من مشروع الدويلة (البانتوستانات)، وتحويل الشعب العربي الفلسطيني إلى عبيد وخدم للمشروع الوظيفي الصهيوني.

خامسا: إلغاء وشطب كل قرارات الشرعية الدولية من قرار التقسيم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٤٧ حتى يوم الدنيا الحالي، والتي بلغ مجموعها ٧٢٦ قرارا من الجمعية العامة و٨٦ قرارا من مجلس الأمن، وتصفية مرتكزات مرجعيات عملية السلام برمتها، بما في ذلك النواظم الأميركية السابقة لإدارة ترامب ذات الصلة بالتسوية السياسية. وهو ما يعني الإنقلاب المعلن على الشرعية الدولية، ومصادرة دورها كليا في المسألة الفلسطينية الإسرائيلية. وإبعاد القوى الدولية الأخرى عن التدخل في ما تقرره الدولتين الأميركية والإسرائيلية.

سادسا: عزل الشعب العربي الفلسطيني عن محيطه القومي العربي كليا، وحرمانه من ابسط حقوقه السياسية. لإن إسرائيل ستكون صاحبة التقرير في المسائل السياسية والأمنية. كما ويمنع على مشروع البانتوستانات الإنضمام إلى المعاهدات والمواثيق والإتفاقات الدولية.

سابعا: الصفقة كما اعلن عنها، تعتبر عنوانا ومحطة تاريخية نوعية في سيرورة وصيرورة الصراع، كونها تعيده إلى نقطة الصفر، وتؤصل لعودة العنف والفوضى والإرهاب بكل مسمياته واشكاله والوانه، وتطلق يد دولة الأبرتهايد الإسرائيلية للإيغال في مواصلة جرائم حربها ضد الشعب العربي الفلسطيني. وتفتح الأبواب أمام محرقة جديدة ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واتباع الديانة اليهودية حملة الجنسية الإسرائيلية، وبذلك تقتل الأمل بالمستقبل.

ثامنا: تسقط كليا من القاموس الصراع السياسي، وتحوله لصراع ديني. لا سيما وان الأفنجليكان الصليبيين المتصهينيين يعملون بمنهجية واضحة لدفع الأمور نحو الحروب الدينية وصولا لمعركة هارمجدو، حتى يظهر المشيح المنتظر ليحكم الف عام. وهو ما يعني إغراق الشعوب في متاهة الأساطير والخزعبلات الميثولوجية البائدة، والتي لا تستقيم مع روح العصر والحضارة البشرية، والسلم والأمن العالميين.

تاسعا: إنتقال الولايات المتحدة الأميركية إلى شريك مباشر في الحرب على الشعب العربي الفلسطيني. والتخلي كليا عن دور الراعي لعملية السلام، ومناصبة الفلسطينيين العداء، ووقوفها في الخندق الإسرائيلي دون تردد، وإستهتارها بالعرب والمسلمين والأقطاب الدولية والأمم المتحدة. وهذا تحول نوعي في الصراع، حيث تقف أميركا بمكانتها العالمية على رأس الأعداء للإنقضاض على مصالح وحقوق وأهداف الشعب الفلسطيني. ولهذا تداعيات خطيرة جدا، وهو تحول دراماتيكي في معادلة الصراع، ويختلف كليا عن أدوار أميركا السابقة. نعم كانت اميركا منحازة حتى العظم لإسرائيل، لكنها لم تجاهر بعدائها لمصالح واهداف الفلسطينيين. لكنها الآن لم تتردد في الإعلان دون مساحيق أو تزويق.

بإختصار الصفقة المشؤومة تهدد مصير شعوب المنطقة برمتها، وليس الفلسطينيون فقط. كما انها تشكل خطرا محدقا بمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة، وعلى رأسها وجود إسرائيل فيها. الأمر الذي يحتم على إدارة الرئيس ترامب مراجعة الذات، ووقف الصفقة المهزلة والعبثية لحماية شعوب المنطقة والإقليم والعالم ككل.



مظلمة القرن والقانون الدولي

د. كمال قبعة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني / استاذ القانون الدولي

مقدمة

تجاسرت الإدارة الأمريكية بتخطي كافة الأعراف والمبادئ الناظمة لمنظومة العلاقات الدولية والقانون الدولي، بإعلانها عن ما أسمتها ب"صفقة القرن". وتتناول هذه العجالة المختصرة موضوع الصفقة من أكثر من جانب بشكل مختزل لنرى مكونات ومضامين وأبعاد تلك الصفقة، ومدى مشروعيتها، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ولا تدعى هذه العجالة بأنها قد تناولت كافة موضوعات الصفقة، بل الأبرز منها، حيث أن دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية قد أحصت أكثر من ٣٢٠ إنتهاكاً لأحكام القانون الدولي.

تبني الرواية الإسرائيلية

تتبنى خطة ترامب بالكامل الرواية والأسانيد الإسرائيلية الزائفة (راجع مقدمة الصفقة)، وعلى الفلسطينيين القبول بها. وهي خطة إسرائيلية بالأساس بمساندة اللوبي الصهيوني والأنجليكانيين الأمريكان، إنتحلت الإدارة الأمريكية صفة واضعها وأمركتها. والحقيقة أن أهم واضعيها يتمثلون في نتنياهو ودوري غولد المستشار المقرب له، بمساهمة جوقة يهودية متصهينة تتكون من: صهره جاريد الذي هوَد زوجته إبنة ترامب وهو نجل الملياردير اليهودي الصهيوني كوشنير، ومستشاري ترمب البهوديين غرينبلانت وفلدمان الذين عملا معه كمحاميا للإفلاس المالي وجلبهما معه من شركاته إلى البيت الأبيض، والذي أصبح الأخير منهما سفيراً في إسرائيل. وتشمل جوقة واضعي الصفقة ورعاتها كل من الملياردير اليهودي أدلسون، ونائب الرئيس الأنجليكاني بينيس. وقد لعبت خلفية ويهودية وثقافة التجارة لهؤلاء، دوراً هاماً في مضمون وطبيعة نصوص الصفقة، بحيث أنهم قد جعلوا منها صفقة تجارية، تباع بها الأوطان والحقوق وتشترى وتقايض بالمال، ليس هذا فحسب بل أن صفقتهم المعروضة فيها تدليس وعملية نصب وإحتيال، حيث أن البائع المفترض وهو الشعب الفلسطيني غير مشارك فيها، والمشتري وهو إسرائيل لا يدفع أي مقابل للبائع المفترض، ويتم تدفيع أثمان الصفقة لطرف ثالث !؟ حتى أن ترامب ذاته قد طلب بصلافة غير معهودة قبل أشهر قليلة شراء آيسلندا !؟

وتجلت تلك الثقافة التجارية في الصفقة، فمقابل حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة تجاه قضاياهم المصيرية: إزالة الإحتلال، وممارسة حق تقرير المصير، والإستقلال الوطني وإقامة الدولة ذات السيدة الناجزة، والقدس عاصمة لدولة فلسطين، وقضايا الاستيطان والحدود والمياه وعودة وتعويض اللاجئين؛ قدمت تلك الجوقة الصهيونية الأنجليكانية مليارات الدلارات من جيوب دول الخليج العربي. ولأن ثقافتها هكذا، وجاهلة بمقتضيات وموجبات العلاقات الدولية، وتتنكر لها وتجافيها ومنحازة ليهوديتها، فقد تم تغييب كامل الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف حسب تصنيفها من قبل منظومة الأمم المتحدة، وتجاهل مبادئ القانون الدولي في نصوصها ومضمونها، وخاصة مبادئ عدم جواز إحتلال أراضي الغير بالقوة وعدم الإعتراف بأية تغييرات تتم بموجبه، وتصفية الإستعمار، والمساءلة والمسؤولية الدولية، وفقاً للقانون الدولي والمبادئ الناظمة للعلاقات الدولية. وبذلك فإن فصفقة ترامب تعطي مكافأة لدولة الاحتلال على سلوكها المخالف لكافة الأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بالأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، الأمر الذي يجعل من الإدارة الأميركية شريكة فعلية في هذه المخالفات القانونية الدولية، لكون الخطة التي تحاول فرضها ليست سوى محاولة مفضوحة لإنكار الحقوق الفلسطينية وتعزيز نظام الفصل العنصري والإحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني؛ تكافئ إسرائيل على استعمارها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بالسماح لها بضم المزيد من الأراضي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، لا سيما الحظر المطلق على الاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما تعيد هذه الصفقة التأكيد على اعتراف الولايات المتحدة غير القانوني بالقدس كعاصمة لإسرائيل، متحدية الإجماع الدولي وتجرد الفلسطينيين من حقهم المشروع في السيادة.

القدس والمقدسات في الصفقة

تتعامل الصفقة مع القدس من منطلق ديني أساسًا (ص١٦-١٧ في النص الإنجليزي للصفقة)، وذلك باعتبارها مدينة مقدسة للأديان الثلاث ولقسم كبير من البشرية، وتعطي الأولوية للدين اليهودي من وقت قيام النبي ابراهيم عليه السلام، وما تبعه من قيام مملكة داود قبل ٣٠٠٠ عام، ثم قيام الملك سليمان ببناء الهيكل الأول والذي أودع داخله الوصايا العشر. وبعد تدمير الهيكل مرتين أخرهما عام ٧٠ ميلادية؛ وبهذا فإن الصفقة تتبنى الرواية الإسرائيلية،

وتجعل من حقيقة الرواية الفلسطينية ليست ذات صلة. وتشرعن الوثيقة الصفقة إبقاء القدس ضمن حدود جدار الفصل العنصري الذي تمت إدانته من قبل محكمة العدل الدولية، وتجعلها غير مقسمة وخاضعة خضوعًا تاما للسيطرة الإسرائيلية، فيما تخرج من القدس بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، في كتلتي كفر عقب ومخيم شعفاط غير المتواصلتين جغرافيا مضافا لهما ابو ديس، لتجعل منها عاصمة فلسطينية تسمى القدس.

وتضع الصفقة الأماكن المقدسة وخاصة المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية تحت السيادة الإسرائيلية، وتجعل إقامة فروض الصلاة فيها وفقاً لتقسيم زماني ومكاني حسبما ترتئيه سلطات دولة الإحتلال، وذلك بنصها على أن "الناس من جميع الأديان لهم حق الصلاة في الحرم الشريف/ جبل الهيكل، بطريقة تحترم كلية أديانهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلاة لكل دين ، والأعياد ، وعوامل دينية أخرى" ، مما يسمح بتقسيم الأقصى والمسمى ب "جبل الهيكل" في الصفقة مكانياً وزمانياً بين المسلمين واليهود. ولعل أحد أوجه الدهاء والمكر في الصفقة أنها تدعي بوجود ١٣ مكاناً مقدساً لليهود، إلا أنها لا تأتي على إشارة لأي من الأماكن المقدسة للمسلمين سوى بعبارة عامة هي "الأماكن الإسلامية المقدسة" (ص ١٦ من الصفقة) بدون ذكر أي منها بالتحديد، هذا علماً أن عدد المساجد من هذه الأماكن فقط يزيد عن ٤٠ مسجداً، كما أن الأماكن المسيحية المقدسة تزيد عن ٧٠، يضاف لذلك مئات المعالم الإسلامية داخل المسجد الأقصى وخارجه؛ مما يفتح الباب واسعاً أمام إسرائيل لتهويد وإنتحال والسيطرة على الكثير منها.

وتجعل الصفقة السيطرة على القدس مدخلًا لتمزيق الضفة الفلسطينية إرباً،ومنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا، وذلك عبر توسيع الاستيطان الاستعماري في القدس، تحت عنوان إنشاء مشروع القدس الكبرى المطروح ليصل إلى البحر الميت شرقاً، وإلى مداخل الخليل جنوباً، وإلى محيط رام الله شمالاً ، علماً أن مخطط القدس الكبرى المستقبلي سيجعلها تصل إلى مستعمرة شيلو في منتصف الطريق إلى نابلس شمالًا. يعني ذلك إبقاء حدود القدس مرنة ومفتوحة للتوسع الدائم، بما يلغي أي حدود ثابتة حتى لدولة فلسطينية بدون القدس. ويتضمن هذا المشروع أيضا تغيير الطابع العربي الإسلامي للبلدة القديمة عبر المشاريع المطروحة، وربط المستعمرات الاستيطانية داخل المدينة لتضييق الخناق على الأحياء الفلسطينية تمهيداً لإجبار أقسام أوسع منها للرحيل عن المدينة.

شرعنة جريمة الفصل العنصري

وقد جاءت الصفقة لتتضمن نقاطا تتجاهل كافة هذه الحقوق غير القابلة للتصرف وفقاً للقرارات الدولية، وتشكل تحدياً للشرعية الدولية التي وضعت للقضية الفلسطينية وحل الدولتين. وتم تجاوز القرارات الدولية ذات الصلة بحل الدولتين الذي أسس له القرار ١٨١، وتجاهل عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤، كما تجاوز مبدأ عدم مشروعية احتلال الأراضي وانسحاب إسرائيل، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي العام والقرارات الدولية ذات الصلة وآخرها ٢٣٣٤ في ديسمبر ٢٠١٦. وإنتهكت الصفقة مبدأ حق تقرير المصير الموثق بقرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبر نزع السيادة عن الأراضي الفلسطينية المقترحة وأجوائها، واعتبار الدولة منزوعة السلاح. وتكرس الصفقة سياسة الفصل العنصري عبر إجبار الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة، وجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم. كما وتشرعن بوضوح المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضم المزيد من الأراضي للدولة الفلسطينية الموعودة لعرقلة تحقيقها وجعلها أمراً مستحيلاً.

وبهذا، فإن صفقة القرن جاءت لتشرعن كافة الإجراءات الإستيطانية التي قامت بها إسرائيل، بل وبمطالبتها للفلسطينيين "الإعتراف بيهودية الدولة" وتمزيق الأراضي الفلسطينية، فإنها ترسخ وتدعم وتعتمد "قانون القومية" الذي صادق عليه الكنيست في تاريخ ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨. وعرف هذا القانون "دولة إسرائيل على أنها هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يمارس فيها حقوقه الطبيعية والثقافية والدينية والتاريخية، وأن ارض فلسطين وطناً لليهود ومكاناً لحق تقرير المصير، و"الاستيطان اليهودي من القيم الوطنية وستعمل على تشجيعه". ونص هذا القانون على مجموعة من المبادئ منها: "أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة كافة حقوقهم لتقرير المصير، وأن ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي". ولعل القراءة الأمينة لهذا القانون تكشف أن هذا القانون ليس إلا عودة لنظام الابرتهايد الذي دام لسنوات طويلة في القرن الماضية.

ويحاكي هذا القانون بالكامل قوانين الفصل العنصري البائدة في جنوب إفريقيا، حيث أنه يتشابه مع قانون تعزيز الحكم الذاتي في بانتو لعام ١٩٥٩ على تطوير السلطات الإقليمية لتكم ذاتي بالبانتوستانات. وجعل قانون دستور ترانسكاي لعام ١٩٦٣ إقليم ترانسكاي إقليمًا يتمتع بالحكم الذاتي، بمجلس منتخب جزئيًا. وسمح قانون دستور بانتو للمناطق لعام ١٩٧١ لمناطق أخرى بأن تصبح أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي، على غرار ترانسكي. وأعلن قانون ولاية ترانسكي لعام ١٩٧٦ أن ترانسكي دولة مستقلة، ولم تعد جزءًا من جنوب أفريقيا، ولم يعترف بهذا الاستقلال أي بلد آخر غير جنوب أفريقيا. وألغيت مناطق البانتوستانات بموجب دستور جمهورية جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٣، ودُمجت الدول

المستقلة مرة أخرى تحت اسم جنوب أفريقيا. وجاء إعلان الصفقة ليضفي الشرعنة على قانون القومية الإسرائيلي بكل ما يتضمنه من أبعاد عنصرية فصلية ضد الشعب الفلسطيني، ليس في الضفة الفلسطينية فحسب بل وتجاه الفلسطينية في منطقة المثلث داخل منطقة ١٩٤٨.

"فلسطين الجديدة" المقطعة الأوصال والجوفاء

وكان تضمين الصفقة إقامة "فلسطين الجديدة" مقروناً بشروط تعجيزية لا يمكن أن يقبلها أي فلسطيني، كالاعتراف بالدولة اليهودية وسحب سلاح حماس والجهاد وصيانة الأمن الإسرائيلي، لتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية إضاعة فرصة "تاريخية" كما يدعون و"إقامة دولته" وتفويت حل اقتصادي سخي. والحقيقة أن مواصفات "فلسطين الجديدة" ليست دولة بالمطلق، بل وليست سوى وصفة متطابقة كلياً مع بانتوستانات نظام الأبرتايد البائد في جنوب إفريقيا. ويبدو أن واضعي الصفقة أرادوا إستدراج القيادة الفلسطينية للتفاوض استناداً للصفقة بإعتبار أنها توفر لهم دولة، فضلاً عن توفير غطاء سياسي عربي ودولي من المؤيدين بإعتبار أن الصفقة تقوم على أساس حل الدولتين. وقد كشفت خبايا وضع الصفقة بأن إيراد "فلسطين الجديدة" قد أضيف في اللحظات الأخيرة، الأمر الذي رفضه مجلس المستوطنات، فكان توضيح نتنياهو بأن هذا النص غير قابل للتطبيق. أما ما شرعوا في تطبيقه فعلاً حتى كتابة هذه السطور، فهو أن لجنة رسم الخرائط الإسرائيلية- الأميركية، التي ستحدد المناطق التي ستفرض عليها السيادة الإسرائيلية، بدأت عملها. وكذلك البدء بانجاز مخططات إقامة مشروع إستيطاني ضخم على أراضي بلدة قلنديا ومطارها، والذي تم تخصيصه في الصفقة لإقامة مشروع سياحي كبير في "فلسطين الجديدة"؟!

ويتبين بأن الصفقة ليست أكثر من مذكرة تفاهم بين نتنياهو وترامب، ولا يمكن أبداً دعوتها بخطة سلام، وهي جزء من الحملتين الانتخابيتين لهما، لا سيما عندما نتحدث عن توقيت الإعلان عنها. وتعطي الصفقة الطرف الإسرائيلي تنفيد ما حصل عليه بالخطة فوراً، بينما على الجانب الفلسطيني أن يعمل ليكون مؤهلا لذلك، خلال أربع سنوات وبشروط. وأبرز تلك الشروط تتمثل بالقبول بإسرائيل كدولة يهودية، وان يكون سلوكنا جيدا وفق المعايير الإسرائيلية، وعلينا الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وما يعرضه ترامب كيان بلا سيادة، وغير متصل الأطراف ولا يشمل القدس، ولا اللاجئين، ويُبقي ٧٢٠ ألف مستوطن في أراضنا يعيشون في ٢٢١ مستوطنة، كما تريد الخطة ضم ٤٠٪ من الأراضي الفلسطينية، وضم نحو ألفي كيلو متر مربع مقابل تعويضنا بألف كيلو متر مربع من صحراء النقب على الحدود مع مصر، وهي مناطق سبق واستخدمتها إسرائيل كمكبات للمخلفات النووية. وهذه الخطة لا تقدم أكثر من بانتوستانات، حيث إن الفلسطينيين معزولين في معازل غير متواصلة مع بعضها البعض، تربط بينها أنفاق أو جسور بإمكان إسرائيل إغلاقها متى شاءت.

وبهذا تكون الصفقة قد أعطت تسويغاً وإعترافاً وشرعنة غير قانونية، للمستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأضفت لبوساً قانونياً على عملية الإحلال الديموغرافي والتغييرات الجغرافية والإدارية، التي أحدثها السلطة القائمة بالإحتلال الإسرائيلي، وطمس وتغييب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتقزيمها في إطار نظام فصل عنصري يتشابه مع نظام الأبرثايد البائد في جنوب إفريقيا. وتنطوي صفقة ترامب- نتنياهو هذه ضماً لأراض محتلة من الواجب أن تخضع لقوانين الاحتلال الحربي، والتي تعالجها كل من اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٩٤، وللعديد من مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

وتشكل الصفقة شرعنة الاجراءات الإسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة، والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها، مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات إسرائيل الدولية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لقرارات الأمم المتحدة وعرقلة المساعي المبذولة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.. وقد أجملت الجمعية العامة للأمم المتحدة رزمة الحقوق الفلسطينية في قرارها رقم ٣٢٣٦ والذي صدر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين ثاني لعام ١٩٧٤، ونص على أن حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير مصيره بدون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين؛ كما أكّد القرار على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة.

شطب حق اللاجئين في العودة والتعويض

تضم الصفقة مخالفة أخرى للقانون الدولي، والتي تتعلق بحق اللاجئين في العودة والتعويض. وقد عاش الفلسطينيون كلاجئين في فلسطين المحتلة وفي دول أخرى كأجانب، أو كمواطنين من الدرجة الثانية. فالمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أرض أخرى، إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة. وبالرجوع لنظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وخاصة المادة السابعة في بندها (د) الذي جاء فيه "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع، أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، يشكل جريمة ضد الإنسانية" فإننا نكون أمام جريمة ضد الإنسانية تساءلنا جميعا. وبموجب المواد ٦ و٧ و٨ من نظام روما الأساسي، فإن الإبعاد أو النقل غير المشروعين يشكلان جريمة حرب، وإذا تمت هذه الصفقة بما هو مدون في مضامينها فإننا سنكون أمام انتهاك صريح

للقانون الدولي واعتبار المعاهدات والاتفاقيات الدولية مجرد حبر على ورق.

وتنتهك خطَّة ترامب ما يكفله القانون الدولي للاجئين الفلسطينيين من حقوق بالعودة والتعويض، في حين أنها تتناول "قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض عن الأصول المفقودة" لهم في البلدان العربية؛ ولذا فإنَّ الدول العربية قد تجد نفسها قريباً مطالبةً بتسديد تعويضات بمليارات الدولارات لمواطنيها اليهود الذين هجروا من قبل الوكالة اليهودية للاستيطان في فلسطين المحتلة، وقد يتم ابتزازها لعقود، كما حصل مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وجاءت الصفقة لتضفي الشرعنة المفضوحة على ما فرضته إسرائيل من نظام التمييز والفصل المؤسسي ضد الفلسطينيين تحت حكمها خلال أكثر من نصف قرن من الاحتلال،وحرمتهم من الحقوق الأساسية، ومن إمكانية الحصول على سبل إنصاف فعالة بشأن الانتهاكات، وبالتالي فإن الصفقة ترقى إلى تأييد تلك السياسات الوحشية وغير القانونية. وتشمل الصفقة مقايضات تتضمن نقل مناطق وبلدات وقرى المثلث داخل إسرائيل، والتي بها نسبة عالية من السكان الفلسطينيين إلى دولة فلسطين المستقبلية، مقابل ضم إسرائيل للمستوطنات، الأمر الذي يؤشر إلى عملية ترانسفير طالما خططت لها إسرائيل، ويرعاها بشكل رئيسي ليبرمان.

إنتهاك مبادئ وقواعد آمرة في القانون الدولي

وترتكز الصفقة على شرعنة القوة وعدم الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي والإتفاقيات الدولية الشارعة، وخاصة: حق تقرير المصير، والتحرر من الاستعمار، وحظر العنصرية والتمييز والفصل العنصري، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والعدوان، واعتبار الاحتلال لأراضي الغير حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء الاحتلال، ولا تبطل سيادة الشعب بل توقفها مؤقــتاً. والضم للأراضى المحتلة محظور بموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، حيث أكدت بعدم جواز ضم الأراضي والاستيلاء عليها بالقوة، وكذلك نصت على أن يمتنع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة، أو استعمالها. وترجمة لذلك فإن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، شدد على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب"، و "يدعو إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير".

وأكدت جميع قرارات مجلس الأمن على عدم شرعية المستوطنات، خاصة قرار ٢٣٣٤ و ٤٤٦ و ٤٥٢ و ٤٦٥ و ٤٧١ و ٤٧٦ وغيرها، وإعتبرت كافة الإجراءات التي قامت بها سلطات الإحتلال الإسرائيلي "لاغية وباطلة".

ويكشف الإعلان الرسمي الأمريكي، مدى تغوُل الإدارة الأمريكية وإنحيازها، وجهلها بمبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة بشأن القضية الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالإحتلال، وفرض الحقائق ومكاسب الغزو بقوة الإحتلال، ومبدأ عدم الإعتراف الدولي بإكتساب أراضي الغير بالقوة. ويحمل في ثناياه جهل ومعاداة وتنكر وإنتهاك صريح المبادئ وقواعد وأحكام الشرعية الدولية. ويصطدم قرار ترامب مع النظرية الثابتة في القانون الدولي، التي وضعها وزير الخارجية الأميركية الأسبق ستيمسون في العام ١٩٣٢، والتي تقوم على أن "أميركا لا تعترف بالضم بعد الاحتلال العسكري"، حيث وضعت الولايات المتحدة هذه النظرية بعد قيام اليابان باحتلال الصين وقامت بضم إقليم منشوريا إليها، وإحتلال إيطاليا لأثيوبا بين الحربين العالميتين الكبريين، والتي كانتا أهم أسباب عصبة الأمم المتحدة. ومنذ تلك الفترة، تعتبر هذه القاعدة ثابتة ومقبولة بل وآمرة في القانون الدولي، ويرمز إليها في الفترة الحالية بقاعدة أن المعتدي يجب ألا يتمتع بفوائد عدوانه، ولا يتوجب الإعتراف بنتائج العدوان من قبل الدول.

وتحتوي الخطة الأمريكية الإسرائيلية المقترحة على العديد من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي، والقانون الدولي العرفي، إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. وبهذا الإعلان الأمريكي غير القانوني، إضافة لسياسات وإجراءات إدارة الرئيس ترامب تجاه القضية الفلسطينية، فإنها قد وضعت نفسها كشريك للاحتلال في انتهاك القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومخالفة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، وإنتهاكاً لميثاق روما لعام ١٩٩٨ الذي اعتبر الاستيطان وتبعاته جريمة حرب، فضلا عن انتهاكها للقرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية حول المستوطنات ومنتجاتها. وبتنكر وإنتهاك إدارة ترامب لهذه القواعد والمبادئ الآمرة للقانون الدولي، وكأنها تسعى إلى تدمير أسس ومقومات النظام والأمن والسلام الدوليين، وإشاعة الفوضي وإستخدام العدوان والحروب وشريعة الغاب، وإفشال الأمم المتحدة وإنهائها كسابقتها عصبة الأمم.

شروط إلغاء الذات والتنازل عن الحقوق غير القابلة للتصرف

وفي محاولة سافرة لمنع الفلسطينيين من السعي لتحقيق العدالة باستخدام الولاية القضائية العالمية، وهي أداة أساسية للعدالة الدولية، تفرض الصفقة على الفلسطينيين ألا يتخذوا أي إجراء، وأن يرفضوا ويتراجعوا عن جميع الإجراءات المتعلقة، ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وأي من مواطنيها، أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجميع المحاكم الأخرى، وعدم إتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو مواطن أمريكي، أمام الشرطة الدولية (الانتربول) أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أمريكي. وقد جاءت هذه الشروط والمطالب في القسم الحادي والعشرين تحت عنوان "الإجراءات خلال المفاوضات"، لتنص على ستة إملاءات "بالنسبة للفلسطينيين: يتوجب على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ما يلي:

- الامتناع عن أي محاولة للانضمام إلى أي منظمة دولية دون موافقة دولة إسرائيل.
- الامتناع عن اتخاذ أي إجراء ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وأي من مواطنيها، أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وكافة المحاكم الأخرى.
- عدم اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو مواطن أمريكي، من خلال الإنتربول أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أميركي (حسب الاقتضاء).
- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع دفع رواتب الإرهابيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وكذلك لعائلات الإرهابيين المتوفين يشمل "رواتب الأسرى والشهداء وعوائلهم".
- تطوير برامج إنسانية رفاهية لتوفير الخدمات الأساسية والدعم للفلسطينيين المحتاجين. الهدف من ذلك هو تعديل القوانين الفلسطينية المعمول بها بما يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة.
- عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية يجب التوقف تمامًا عن دفع أي مستحقات للأسرى والشهداء".

ويبدو بوضوح أن هذه الإملاءات المفروضة قسراً على شكل شروط واجبة، يراد منها إستئصال قوة الحق التي تعلوا على حق القوة لدى الشعب الفلسطيني، والمتمثلة بمبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي يستند إليها الفلسطينيون كأطر وآليات وأدوات مساعدة لتثبيت وممارسة حقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف، والمتاحة بموجب المعاهدات والإتفاقيات الشارعة في الممارسة الدولية. فمنع الفلسطينيين من "الإنضمام إلى أي منظمة دولية دون موافقة دولة إسرائيل"، ومنع تقديم الدعاوي "ضد أي مواطن إسرائيلي أو مواطن أمريكي، من خلال الإنتربول أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أميركي (حسب الاقتضاء)"، و "أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وكافة المحاكم الأخرى" التي تقبل الإختصاص العالمي للنظر بالجرائم الدولية، التي ترتكبها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني؛ تنتزع من الفلسطينيين حق أصيل ومكفول يحميهم وينصفهم ويدرأ عنهم المظلمة التاريخية التي ترتكبها إسرائيل والولايات المتحدة بحقهم منذ عقود طويلة. وتتمادى الشروط والموجبات في الصفقة بنصها في (القسم الحادي والعشرين: نهاية الصراع)، على أنها "تنهي جميع المطالبات بين الطرفين. سيتم استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك قرار من مجلس الأمن تنهي الصراع" ؟؟!!!

وهكذا يتبين بأن الفلسطينيون أمام مظلمة بل هولوكوست، يحاول نفي روايتهم وهويتهم التاريخية والحقوقية، ويشرعن سرقة أراضيهم ومقدراتهم ووطنهم، وفرض نظام فصل عنصري أشد قساوة من الأبرثايد عليهم، وإنتحال تاريخهم الثقافي والحضاري والأثري ومقدساتهم، وإمتهان كرامتهم وتجريدهم من حقوقهم الإنسانية المكفولة بموجب الشرعية الدولية.

لا تنشئ حقوق ولا ترتب إلتزامات

ونظراً لإنتهاك الصفقة لمبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، فإنها تشكل سابقة سوف تؤدى إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة وميثاقها وأهدافها، وأهمها حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنظومة العلاقات الدولية القائمة على احترام القانون الدولي، وكذلك شرعنة مخالفات القانون الدول مما يمهد بالعودة إلى شريعة الغاب. ويتوجب التنويه إلى إن مثل هذه الصفقة، لن تغير الالتزامات القانونية لإسرائيل كسلطة محتلة، بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولن تحرم الفلسطينيين من الحماية المكفولة بموجب هذه الأطر القانونية الدولية؛ وهي أي الخطة لا ولن تؤسس حق لإسرائيل، ولا ولن ترتب أي إلتزامات على الفلسطينيين، لأنها تخالف وتنتهك القانون الدولي، وتعتبر لاغية ومعدومة ولا ترتب أي أثر.

وعليه، فإن واجب المنظومة الدولية دولاً ومنظمات دولية وإقليمية،بذل كافة الجهود لمساندة للمطالب الفلسطينية المستندة إلى القانون الولي وقرارات الشرعية الدولية، وبذل كل ما يمكنها من أجل حماية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي يرقي مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، والعمل على أن تعترف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن؛ والتمسك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الإستثنائية الطارئة رقم "ES/A-١٠/L.٢٢ديسمبر ٢٠١٧، الذي اعتبر الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بأنه باطل ولاغ، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقًا لقرار الجمعية العامة رقم Es/A-١٠/L.٢٣ بتاريخ ١١حزيران ٢٠١٨، واتفاقيات جنيف ذات لصلة؛ من أجل إحباط الصفقة، وتفعيل آليات القانون الدولي ذات الصلة بغية تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، بما يضمن حق تقرير المصير وعودة اللاجئين وإزالة الإحتلال وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وبسط السيادة الوطنية الناجزة.



صفقة القرن-نقطة تحول استراتيجي في المشهد الفلسطيني-العربي

نواف الزرو
باحث متخصص في الشأن الفلسطيني

منذ بداياته، وفي اجنداته المتفق عليه بالاجماع الصهيوني، يهدف المشروع الصهيوني الى اختطاف وابتلاع القدس وفلسطين وتطويبها لهم دولة يهودية وعاصمتها القدس، التي يعتبرونها مدينة الآباء والاجداد، وذلك في اطار رواية صهيونية تستند الى اساطير توراتية تزعم ان فلسطين هي «ارض الميعاد التي منحت لليهود بوعد الهي وحق تاريخي»، وقد نجحت الصهيونية في ترويج هذه الرواية على مستوى الرأي العام الامريكي والاوروبي، لدرجة انه اصبح لديهم هناك في الولايات المتحدة مثلا «الكتلة السكانية البروتستانتية تؤيدهم وتقف وراء روايتهم»، ناهيكم عن الادارات والرؤساء، وما الرئيس ترامب سوى تتويجا لكل الرؤساء الذين وقفوا الى جانب «اسرائيل» بمنتهى الانحياز، وهو يقول انه «كان الاجرأ من بين الرؤساء ليعلن «ان القدس عاصمة اسرائيل الابدية»، هكذا وبجرة قلم بلطجية يوقع ويهدي هذه المدينة العربية الفلسطينية لتصبح عاصمة ل«اسرائيل»، الامر الذي تلقفته «اسرائيل» طبعا بنشوة عارمة وبغطرسة لا نظير لها، ثم يواصل ترامب نهجه «التوراتي» ليمنح «اسرائيل» الحق ايضا بالاستيطان وضم الاراضي العربية المحتلة للسيدة الاسرائيلي، على حساب الحقوق التاريخية لمشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

والحقيقة الكبيرة الساطعة التي يمكن توثيقها في سياق قراءة صفقة-وعد-اعتراف الرئيس الامريكي ترامب ب«القدس عاصمة ابدية لاسرائيل»، ب«ارض اسرائيل الكاملة حتى نهر الاردن»، ان هذه الصفقة لم تأت هكذا كتصرف ارعن اهوج كما يقال من قبل ترامب، وانما جاءت في سياق ظروف فلسطينية وعربية واقليمية منهارة الى حد كبير، بل وفي ظل ظروف عربية منقسمة: معسكر ذهب للتحالف مع ترامب والكيان الصهيوني، ومعسكر آخر في مواجهة ذلك يشكل محور المقاومة، كما جاء الوعد الاعتراف في سياق استراتيجية وحرب امريكية-اسرائيلية شرسة ومفتوحة لتغيير كل معالم وخرائط المنطقة لصالح «اسرائيل».

تفتح هذه الصفقة وهذا الوعد الترامبي البلفوري كل الملفات المعلقة وكل التحليلات الممكنة، كما يسقط جملة من الاوهام المتعلقة بعملية المفاوضات والتسوية والتعايش والتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، ويعيد البوصلة من جديد الى فلسطين والصراع العربي-الصهيوني.

كما ان هذه الصفقة التي أقل ما يقال عنها انها تمثل الوجه الآخر للعملة الصهيونية وكأنها كما كل المشاريع والمقترحات الامريكية السابقة كتبت بأيد اسرائيلية....؟!، ما يثير جملة من الاسئلة الاستراتيجية على أجندة الصفقة ، وعلى الاجندات الفلسطينية العربية من جهة اخرى......!

فتحت سطوة التهديدات الابتزازية الامريكية، والغطرسة الاسرائيلية المدعومة بالسياسات الامريكية المنحازة على نحو سافر لم يسبق له مثيل للمشاريع والمخططات الاسرائيلية في القدس وفلسطين والمنطقة، نتابع تطورات المشهد الفلسطيني-العربي في ظل الصفقة.



في جوهر الصفقة: ما هي إذن مضامين وخطوط الصفقة التاريخية التي يقول الامريكان انها صفقة القرن التي ستضمن حلا تاريخيا ونهائيا بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بينما يجمع الفلسطينيون على انها صفعة ونكبة جديدة تصفي الملفات والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.....!

وهل تقدم الصفقة فعلا حلا تاريخيا يلبي المطالب الوطنية الفلسطينية .....؟!

واضح من المؤشرات المتزايدة ان الادارة الامريكية لا تكترث لموقف ومطالب الفلسطينيين، اذ هدد الثلاثي العراب للصفقة كوشنير وفريدمان المستوطن وغرينبلات المتصهين حتى النخاع الرئيس محمود عباس مرارا بانه اذا لم يوافق على صفقة القرن فانه سيفوت فرصة تاريخية لن تتكرر. يضاف الى ذلك جملة كبيرة من المواقف والتصريحات الامريكية الاخرى التي يستشف منها ان الادارة الامريكية تهمش المطالب الفلسطينية لصالح المطالب والاجندات الاسرائيلية.

أسئلة على أجندة الصفقة:

ونعود للمضامين الجوهرية للصفقة لنتساءل:

-فأين وضع القدس في الصفقة...؟

-هل هي معروضة للحل والتسوية والعودة لأهلها أم ستبقى عاصمة موحدة ل«اسرائيل» وعلى الفلسطينيين والعرب والمسلمين ان يسقطوها من حساباتهم...؟

-وأين حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم المسروقة والمنهوبة والمهودة...؟

-وأين ستقام الدولة الفلسطينية العتيدة حسب الصفقة...؟

-وأين ستكون عاصمة الدولة بعد ان «منح الرئيس ترامب القدس عاصمة موحدة لاسرائيل»...؟

-وما حدود دولة الاحتلال وحدود دولة فلسطين...؟

-وهل سينسحب جيش ومستعمرو الاحتلال من كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على سبيل المثال...؟

وهل سينسحب الجيش الاسرائيلي من حدود نهر الاردن....؟

-وهل سيتم تفكيك واجتثاث كتل المستعمرات اليهودية المنتشرة في القدس والخليل ونابلس وكامل جسم الضفة الغربية...؟

-وهل ستقوم الدولة الفلسطينية-فرضا- على كامل اراضي الضفة وغزة...؟

-أم ان الضفة ستبقى حتى نهر الاردن تحت السيطرة الاسرائيلية الاحتلالية الى الابد، بينما سيتم تصفية القضية والحقوق في اطار الصفقة التي تتحدث المصادر عن انها تعرض دولة فلسطينية على ارض غزة وجزء من ارض سيناء وجيوب ومعازل سكانية في الضفة الغربية...؟!

- أم ستبقى غزة عرضة للحروب والغزوات الاسرائيلية الى ما لا نهاية....؟.

-وماذا في الخلاصة الاستراتيجية عن الاستقلال والسيادة والحرية الفلسطينية، هل ستمنح الصفقة الاستقلال والسيادة والحرية للشعب الفلسطيني ....؟!

مضامين الصفقة:

أسئلة استراتيجية كثيرة متزايدة على اجندة الصفقة، ونعتقد ان الاجوبة عليها باتت واضحة من خلال الاعلان جهارا عن مضامين الصفقة، والنصوص التالية المترجمة عن الورقة الرئيسية للصفقة ولكننا نقدمها -نظرا للمساحة المحدودة جدا هنا- على شكل عناوين مختصرة جدا ولكنها تعبر تعبيرا عميقا وحقيقيا عن الاجندة الخفية وراء الصفقة:

اولا: الولايات المتحدة تعترف بتطبيق القانون الاسرائيلي على الغور وشمال البحر الميت اي اعتراف بالسيادة الاسرائيلية عليها.

ثانيا: اعتراف امريكي بالسيادة الاسرائيلية على المستوطنات وعلى النمو الطبيعي للسكان والسماح لها بالتوسع.

ثالثا: القدس موحدة عاصمة ل«اسرائيل»، وعاصمة فلسطين في ابو ديس وشعفاط.

رابعا: الجيش الاسرائيلي يتحكم بكل المنطقة غرب نهر الاردن، والمعابر تحت الاشراف الاسرائلي الكامل.

خامسا: رفع اي قيود عن المستوطنات بما يتعلق من بنية تحتية من كهرباء وماء ولا قيود على البناء باسم النمو السكاني.

سادسا: امريكا تعترف بالسيادة الاسرائيلية على كل القدس داخل جدار الفصل العنصري.

سابعا: شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين على نحو كامل وتنص الصفقة على توطينهم حيث هم في اماكنهم. او عودة خمسين الف لاجىء فقط على مدى خمس سنوات، واستيعاب خمسة الاف لاجئ كل سنة الى الدولة الفلسطينية المقترحة.

ثامنا: اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة.

تاسعا: وقف المخصصات عن الاسرى واسر الشهداء لانها تعتبر تشجيعا للارهاب.

عاشرا: نشر ثقافة السلام في الاعلام وكذلك في المناهج المدرسية لضمان بناء اجيال تؤمن بالسلام.

احد عشر: اعتبار حماس والجهاد وحزب الله حركات ارهابية يجب محاربتها.

ثاني عشر: يتم تحرير الاسرى الموقوفين اداريا فقط بعد توقيع الاتفاقية وشريطة اعادة اشلاء جنود يهود واسرى قبل ذلك..بينما من قاموا بعمليات مسلحة فلا يشملهم الافراج.

ثالث عشر: عمل شبكة مواصلات وجسور وانفاق للتواصل بين غزة والضفة وكذلك مع الدول العربية.

رابع عشر: مساعدة الدولة بالتشريعات والقضاء والنزاهة وحماية الاستثمارات وفق معايير الديمقراطيات الغربية وباشراف امريكي

خامس عشر: وبالنسبة للدولة الفلسطينية ومن اجل اقامتهاعلى ما تبقى من اراضي فلسطينية فعليهم تنفيذ الشروط التالية:

١- نزع سلاح غزة كاملة وتدمير البنية العسكرية
٢- وقف اي نشاط في محكمة الجنايات الدولية
٣- وقف الانضمام للمؤسسات الدولية الا بموافقة اسرائيلية
٤- وقف دفع الاموال لما اسماهم للارهابيين كما أشير في البند التاسع.

سادس عشر: اذا نفذ الفلسطينيون الشروط اعلاه كاملة فان «اسرائيل» هي التي ستقرر بان السلطة نفذت الشروط أم لا....؟!

إذن، يتبين لنا من خلال المعطيات اعلاه او من خلال التصريحات المتراكمة او من خلال قراءة السياسات والاجندات الاسرائيلية الامريكية المتناسقة، ان صفقة القرن التاريخية المزعومة لا تقدم عمليا شيئا حقيقيا للشعب العربي الفلسطيني صاحب الارض والتاريخ والحضارة والحقوق المتراكمة، ولا تقدم حلا شافيا لأي من الاسئلة الاستراتيجية اعلاه، بل لا تقدم ما يلبي الحد الادنى من الطموحات الوطنية الفلسطينية

بل ان الصفقة كأنها كتبت بأيد اسرائيلية تماما كسابقاتها من الصفقات والمقترحات الامريكية المتراكمة من عهد بوش الاب، فالرئيس كلينتون، فبوش الابن، ثم اوباما واخيرا ترامب.

والخلاصة المفيدة في ضوء كل ذلك: أننا أمام سياسات امريكية عابرة للادارات الامريكية وعابرة للرؤساء الامريكان...سياسات منحازة على نحو سافر ل«اسرائيل» وليس من المنتظر ان تتغير هذه السياسات العدائية السافرة للامة العربية والقضية الفلسطينية إلا بقدر الحضور والفعل العربي الحقيقي والجاد...!.

ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة

في ضوء كل ذلك، نعتقد ان الصورة اليوم باتت واضحة جدا..ونعتقد ان الوعي الجمعي العربي –الفلسطيني اليوم بات يستوعب المعادلة تماما، فما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، والحقوق المغتصبة المسلوبة لا تسترد بغير القوة» وهي المعادلة التي اعلنها وكرسها القائد الخالد جمال عبد الناصر، وإن كانت هذه المعادلة مجربة ومعروفة ، إلا ان لغة الرئيس الامريكي ترامب في التعامل مع دول وشعوب العالم، وهي لغة القوة الغاشمة المشبعة بعقلية وسيكولوجيا الكاوبوي الامريكي، تطرق عقول العالم والعرب على نحو خاص منهم على مدار الساعة، بل ان هذه اللغة الكاوبوية تصل الى قمة تجلياتها-أو وقاحتها وابتزازيتها في التعامل مع الفلسطينيين في قضيتهم وحقوقهم، ومع العرب في وجودهم وكرامتهم-.

وقد وصلت هذه اللغة الى قمة العجرفة والاستخفاف بالضربات التي وجهتها الولايات المتحدة للفلسطينيين، إلى جانب الهدايا المقدّمة لإسرائيل، والخطوات الهجومية الأميركية ضد الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية تبدو منسقة مع إسرائيل، بل ربما تمليها إسرائيل على ادارة ترامب.

وكذلك الحال بالنسبة لرئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو، الذي يتبجح ويهدد ويصول ويجول متغطرسا ملوحا بالقوة الغاشمة ضد الفلسطينيين ومن يناهضه من العرب، وقد قال في خطاب له في احتفال تسمية المفاعل في ديمونا على اسم شمعون بيريس: «الضعفاء ينهارون، يذبحون، يشطبون من التاريخ، والأقوياء، إيجاباً كان أم سلباً، هم من يبقون على قيد الحياة. الأقوياء يُحترمون، مع الأقوياء تعقد التحالفات... وفي نهاية المطاف يصنع السلام معهم- «هآرتس ٢٠١٨-٩-١٢».

هكذا هي الامور وهكذا هي المعادلات في العلاقات الدولية الى حد كبير، ولكن هكذا هي المرتكزات والثوابت في منظومة العلاقات ما بيننا كأمة وما بين الكيان والسياسات الامريكية، وكما كرسها القائد الخالد جمال عبد الناصر بقوله:«اننا كأمة عربية إما ان نكون او لا نكون في صراعنا مع اسرائيل».

فالبقاء للأقوى في عالم ترامب ونتنياهو ، والقوة لدينا لا يمكن ان تستجمع إلا بالنقاط وعبر مشروع المقاومة المفتوح...؟!

صفقة القرن والجيل الفلسطيني الجديد

يتساءل الكثيرون من المحبطين والمشككين والتائهين حول صفقة القرن وسطوتها (بفعل السطوة الامريكية والصهيونية والعربية الموالية) :

هل يا ترى ستنفذ صفقة القرن رغما عن الجميع وخاصة رغما عن الفلسطينيين لو رفضوها وقد رفضوها بالاجماع الوطني الشامل...؟.

ام هناك امكانية لإفشالها وكيف يمكن افشالها واسقاطها...؟.

اسئلة كبيرة وصعبة لان من وراء الصفقة تحالف كبير وخطير ومرعب من الدول الكبرى والاقليمية ، فكيف للشعب العربي الفلسطيني مواجهة مثل هذا التحالف الخطير....؟

في الرد على ذلك نلخص رأينا في هذه المسألة بالتالي:

اولا: يجب الايمان والاقتناع بان الصفقة ليست قدرا لا راد له، وانما هي تتويج لمسلسل طويل من الصفقات والمؤامرت الاستعمارية الصهيونية منذ اكثر من قرن من الزمن وما زال الصراع مستمرا والشعب العربي الفلسطيني لم يهزم.....

ثانيا: يجب الايمان بقدرة الشعب العربي الفلسطيني ومن ورائه الشعوب والقوى العروبية الحيه على هزيمة وافشال الصفقة بالصمود والنفس الطويل.

ثالثا: الايمان بالجيل الفلسطيني الجديد...الجيل المنتفض الثوري الشجاع والجرىء الذي لا يهاب المواجهة حتى الشهادة.

رابعا: الايمان بان الاشتباك ما بيننا كأمة عربية وما بين المشروع والاحتلال الصهيوني انما هو اشتباك تاريخي مفتوح حتى هزيمة المشروع الصهيوني...وهنا تأتي اهمية الايمان بالجيل الفلسطيني الجديد الذي وصفه عدد كبير من الكتاب والمحللين والمؤرخين وحتى الجنرالات الصهاينة بانه طجيل فلسطيني عصي على الكسر».

وعن دور هذا الجيل الفلسطيني الجديد-لشاب- في هذا الكفاح بل وفي المقاومة و الانتفاضات، هناك زخم هائل من التقارير والمعطيات التي تتحدث عنهم وعن بطولاتهم وروحيتهم الاستشهادية، فالذي يحمل سكينه ويتوجه للجنود او المستوطنين المسلحين ليهاجمهم وليطعنهم، فانه يعرف مسبقا انه متوجه للموت حتما، فيحمل روحه على كفه بمنتهى الجرأة والاقدام، وفي ذلك جاء في تقرير وصفغي لهم:» انهم ولدوا من رحم انتفاضة الأقصى، وقد تسموا بأسماء شهداء الانتفاضة تيمناً ببطولاتهم وتضحياتهم، ترعرعوا على أنموذجين في الساحة الفلسطينية؛ أنموذج قهر المحتل وإجرامه منقطع النظير، وأنموذج البطولة والتضحية الذي يرفع الهمم ويؤجج نار الثأر والثورة في صدورهم». وجاء في وصفهم ايضا: «أن هذا الجيل لم يرَ الذل، ولم يعرف المحنة ولم تقهره السجون «صهيونية أو فلسطينية»، فقلبه قوي وجنانه شديد لم ينكسر، واثق معتد بنفسه، ثابت راسخ القلب، جيل فتح عينيه بعد الحلم على حروب الاحتلال العدوانية على الشعب الفلسطيني وعلى المعارك اليومية، وهذا الجيل هو من يصنع الثورة والانتفاضة، وهو جيل النخبة في غزة، وهو جيل الطعن في القدس والضفة، جيل لا يعرف الحسابات، ولا يتردد»

وربما يلخص لنا الكاتب الاسرائيلي المناهض لسياسات الاحتلال العنصرية ضد الفلسطينيين، جدعون ليفي هذه الحقيقة المشار اليها اعلاه، حينما كتب في هآرتس قائلا: يبدو أنّ الفلسطينيين طينتهم تختلف عن باقي البشر، فقد احتللنا أرضهم، وأطلقنا عليهم الغانيات وبنات الهوى، وقلنا ستمرّ بضع سنوات، وسينسون وطنهم وأرضهم، وإذا بجيلهم الشاب يفجّر انتفاضة الـ ٨٧... أدخلناهم السجون وقلنا سنربّيهم في السجون وبعد سنوات، وبعد أنْ ظننا أنهم استوعبوا الدرس، إذا بهم يعودون إلينا بانتفاضة مسلحة عام ٢٠٠٠، أكلت الأخضر واليابس، فقلنا نهدم بيوتهم ونحاصرهم سنين طويلة، وإذا بهم يستخرجون من المستحيل صواريخ يضربوننا بها، رغم الحصار والدمار، فأخذنا نخطط لهم بالجدران والأسلاك الشائكة.وإذا بهم يأتوننا من تحت الأرض وبالأنفاق، حتى أثخنوا فينا قتلاً في الحرب الماضية، حاربناهم بالعقول، فإذا بهم يستولون على القمر الصناعي عاموس ويدخلون الرعب إلى كلّ بيت في إسرائيل، عبر بث التهديد والوعيد، كما حدث حينما استطّاع شبابهم الاستيلاء على القناة الثانية، خلاصة القول، يبدو أننّا نواجه أصعب شعب عرفه التاريخ، ولا حلّ معهم سوى الاعتراف بحقوقهم وإنهاء الاحتلال.



صفقة القرن الى مزبلة التاريخ...!

نقولها من الآخر: لتذهب صفقة القرن الى مزبلة التاريخ ولتلحق بكل الصفقات البلفورية التي سبقتها، وسيبقى الصراع مفتوحا حتى هزيمة المشروع الصهيوني، هكذا هي الخلاصة الاستراتيجية لقراءة المشهد الفلسطيني الراهن المبني على الماضي، وهكذا هو المستقبل : انه صراع مفتوح حتى هزيمة المشروع الصهيوني، مهما بدت الاحوال الفلسطينية والعربية معتمة ولا تبعث على التفاؤل




صفقة القرن وصفة سياسية لتصفية القضية الفلسطينية

بقلم : د. أحمد مجدلاني
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

لم يكن مصادفة من قبل الإدارة الأمريكية وتحديدا من قبل أقطابها الموكل لهم ملف الشرق الاوسط الثلاثي الصهيوني ديفيد فريدمان السفير الأمريكي لدى دولة الاحتلال الاسرائيلي ، وصهر الرئيس الأمريكي كوشنير ، والمستشار وغرين بلات بالتسويق منذ ما يزيد عن العامين لم لما أصطلح على تسميته (صفقة القرن)، من أجل التوصل لحل للقضية الفلسطينية، وبالتالي حل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي والعربي الأسرائيلي وفقا للمنظور الاسرائيلي، بل جاء ذلك بمجمله في سياق تهيئة الاجواء والمناخات في المنطقة وبطرق شتى ووسائل عديدة تمهيداً لطرح الصفقة ومحاولة فرضها على القيادة والشعب الفلسطيني بأدوات عربية هذه المرة .

فجاء الثامن والعشرون من كانون الثاني/٢٠٢٠ وفي حفل بالبيت الأبيض بالعاصمة الأمريكية واشنطن،ليكشف الرئيس الامريكي دونالد ترامب،وإلى جانبه رئيس وزراء دولة الاحتلال الاسرائيلي نتنياهو عما كان قد أسماه (صفقة القرن).

والذي كان ملاحظاً أن ترامب لم ينبس ببنت شفه بكلمة صفقة بل طرح ما اسماه (رؤية السلام)، وتبعها بعبارات معسولة في محاولة يائسة لدغدغة العواطف، مثل اشارته للسلام من أجل الازدهار وتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، أو الاشارة إلى دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ، ونحن هنا لسنا بصدد التوقف أمام خطابه ى الذي اعلن من خلاله خطته والتي جاءت بقرابة ١٨١ صفحة،بل الاشارة على أن هذه الرؤية المطروحة بمجملها هي صياغة اسرائيلية لبت الاحتياجات الامنية والسياسية والاقتصادية، استنادا للمنظور الايديولوجي لليمن القومي والديني، وهي بهذا المبنى والمعنى وصفة سياسية بامتياز لتصفية القضية الفلسطينية من أساسها ، لانها تركت للفلسطينيين التمتع فقط بالحقوق المدنية والسياسية .

وانها تأتي كعملية سياسية مكملة لوعد بلفور بلفور المشؤوم، هذا الوعد الذي أعطى الحركة الصهيونية وطن قومي في فلسطين باعتبارها (أرض بلا شعب)، وتعطي بموجب الوعد القديم والصفقة الجديدة للفلسطينيين المقيمين حقوق مدنية ودينية فقط، وخلاصة القول فإن خطة ترامب التي اعلن عنها والتي باتت معروفة (بصفقة القرن)، لا تعدو كونها صفقة تتنكر قبل كل شيء لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني المقيم على ارضه، بما فيها حقه باقامة دولته المستقلة ذات السيادة، طبقا لما اعترف به ميثاق الامم المتحدة ، علاوة استبدال قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بالمعايير السياسة للادارة الامريكية ،وهو اولا واخيرا اتفاق مابية وسيط فاقد لمصداقيته ونزاهته وما بين طرف من اطراف الصراع لفرضه على الطرف الاخر الذي لم يشارك او يستشر بهذه الخطة . لكن الهدف الاساس تكريس الامر الواقع لدولة الاحتلال الاسرائيلي،ولكافة الاجراءات التي أقدمت عليها كافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة من مصادرة للأراضي وبناء المستوطنات وتهويد وأسرلة مدينة القدس، وضم غور الاردن وشمال البحر الميت ، والاعتراف يهودية دولة اسرائيل ، والتنكر لحق العودة ، انها بدقة تعني تصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، تحقيق الحلم الصهيوني باقامة (اسرائيل الكبرى).

وانطلاقاً من هذه الرؤية جاء الرد الفلسطيني الرسمي والشعبي منسجماً مع ذاته من خلال الرفض المدوي والواضح لهذه الصفقة،هذا الموقف للقيادة الفلسطينية ، وجد تجلياته ليس باستنهاض الوضع الشعبي لأبناء شعبنا داخل وخارج الوطن وحسب، بل ساهم بشكل فعال بالتأثير الإيجابي على الموقف العربي الرسمي والذي عبرت عنه جامعة الدول العربية باجتماع وزراء خارجيتها بالإعلان الصريح عن رفض صفقة القرن بكل تفاصيلها والتمسك بمبادرة السلام العربية.

كذلك الأمر جاء بالبيان الختامي للقمة الافريقية ودول التعاون الإسلامي،وهنا لا بد من التوقف أمام خطاب السيد الرئيس بمجلس الأمن الذي انعقد خصيصا لمناقشة تداعيات وإشكالات صقة القرن، هذا الخطاب الذي إتسم بالموضوعية والواقعية وقدم رؤوية سياسية فلسطينية لرعية دولية متعددة الاطراف بديلا عن الرعاية الامريكية المنفردة والمتطابقة مع الاحتلال الاسرائيلي ، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام يقوم على اساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وفق جدول زمني محدد وملموس، هذا الموقف الواقعي والعقلاني والعملي الذي لم يكتف بالرفض وادارة الظهر بل تقدم بمبادرة سياسية ممكنة وقابلاة للتطبيق ،احرج عديد الدول مما دفعها لتبني مواقف أكثر وضوحا ازاء الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي ، نعتقد جازمين أن المسألة لن تنتهي عند هذا الحد، فالموقف الفلسطيني لا غبار عليه ، رفض وسيظل يرفض الصفقة، باعتبارها خطة سياسية بامتياز لتصفية الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا ،مع ادراكنا المسبق في القيادة الفلسطينية أن التوقيت الذي طرحت فيه الخطة الصفقة له وظيفة سياسية لتخدم كل من نتنياهو راس الحربة في تطبيق هذا المشروع والرئيس ترامب في الانتخابات القادمة لكيليهما ، علاوة على معطيات الوضع العربي والإقليمي غير المستقر والممزق، بل ويعيش حالة من الوهن والفشل بفعل سلسلة من السياسات والاجراءات التي اتخذتها الادارات الامريكية السابقة منذ العام ٢٠٠١ وحتى اللحظة، هذه السياسات التي أفضت الى خلق واقع عربي وإقليمي تفتت فيه واهارت الدولة الوطنية ، ومع كل ما حملته هذه الصفقة من اثار سلبية فإن الصفقة اعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة بعدما كانت قد تراجعت مكانتها .

لكن ذلك يجب أن لا يجعلنا نصل لحالة من النشوة أو الغرور، وكأننا استطعنا إفشال الصفقة والمشروع الامريكي الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية بل على العكس من ذلك ، المطلوب الآن التفكير الجدي والمسؤول بصياغة استراتيجية عمل وطنية متكاملة وعلى مختلف المستويات من اجل إستكمال الخطوات التي بدأناها برفض الصفقة والنشاط السياسي والدبلوماسي المكثف إقليميا ودوليا وهذا يتطلب منا ، العمل الجاد والمسؤول لإستعادة الوحدة الوطنية السياسية والجغرافية، والتمسك بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بالضفة وغزة والقدس ، على إعتبار أن الانتخابات تشكل مدخلا لانهاء الانقسام .

التأكيد على هدفنا الوطني المركزي تحقيق الاستقلال الوطني في دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها،ومواصلة النضال من أجل تحقيق ذلك،برفع وتيرة المقاومة الشعبية وصولا لانتفاضة شعبية في كافة الاراضي الفلسطينية، والتأكيد على أنه حال اقدام أية حكومة اسرائيلية قادمة بالاعلان عن ضم الاغوار الفلسطينية وشمال البحر الميت الشروع فورا بانهاء كافة الاتفاقيات التعاقدية للمرحلة الانتقالية مع دولة الاحتلال.

الاستمرار بتطبيق خطة الانفكاك الاقتصادي عن دولة الاحتلال، بشكل مدروس وعملي،نقل كافة جرائم الاحتلال الاسرائيلي من استيطان ، وحصار قطاع غزة، والقتل ومصادرة الأراضي وكافة اجراءات الاحتلال التي تقوم بها في مدينة القدس إلى محكمة الجنايات الدولية ومتابعة اجراءاتها إلى أن يمثل مجرموا قادة وجنرالات دولة الاحتلال امام المحكمة الدولية، التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة بناء على القرار ٦٧/١٩، للاعتراف بدولة فلسطين تحت الاحتلال وعاصمتها القدس.

ومن أجل الحفاظ على استنهاض الحالة الجماهيرية الرافضة لصفقة القرن لا بد من العمل على استنهاض المقاومة الشعبية وتطوير أشكالها وأساليبها وصولاً لتحقيق شعار على الاحتلال أن يدفع الثمن.

وختاماً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية رائدة النضال الوطني الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا لا بد من استعادة دورها ومكانتها تمهيدا لسلسلة من الخطوات والاجراءات التي قد نضطر للاقدام عليها لاحقا.



بالوحدة الوطنية وانهاء الانقسام ... تسقط صفقة ترامب-نتنياهو

بقلم وليد العوض
عضو المجلس الوطني

في الثامن والعشرين من كانون الثاني الماضي وبعد اكثر من تأجيل أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بحضور رئيس وزراء حكومة الاحتلال نتنياهو عن صفقته المشؤومة التي سبق وان بدا الترويج لها منذ ان أعلن عن ملامحها الرئيسية في السادس من ديسمبر عام عام ٢٠١٧ ، وتقوم على خمسة محاور ،المحور الأول: اعتبار القدس عاصمة لدولة الاحتلال ،المحور الثاني: تصفية قضية اللاجئين ، والمحور الثالث: ضم مناطق الأغوار وتلك الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات ، أما المحور الرابع :فهو اعتبار قطاع غزة مركزا لحل القضية الفلسطينية حسب وجهة نظر أمريكية ، ويشكل المحور الخامس المتمثل بمحاولة إلغاء وتبديد التمثيل السياسي الفلسطيني الموحد للشعب الفلسطيني احد بل واخطر هذه المحاور كونه يبحث عن من يمكن ان يتعاطى مع هذه الصفقةالبائسة،

ومنذ ان اتضحت تلك المحاور أعلنت القيادة الفلسطينية على لسان الرئيس ابو مازن رفضها دون الانتظار لإعلانها انطلاقا من ان المعروف منها يكفي لرفضها كليا ، وقد اعتبر هذا الموقف أساسا لكل مواقف القوى الفلسطينية التي توالت على رفض الصفقة . وقد جاء الإعلان رسميا عن تلك الصفقة ليؤكد خطورتها وأنها جاءت نتيجة تفاهم بين نتنياهو وترامب ؛إذ رسمت الادارة الامريكية وحكومة الاحتلال العنصرية وفقاً لرؤيتهما تلك كل تفصيلات خارطة تصفية القضية الفلسطينية والاجهاز على كل منجزات ومكتسبات شعبنا التي تحققت عبر نضاله الدؤوب وتضحيات ابنائه وبناته وبدماء آلاف الشهداء والجرحى، وعذابات مئات آلاف الأسرى والمعتقلين ورسمت خارطة التصفية المشؤومة التي رسموها خارطة تكريس الاحتلال والعنصرية،ومثلت انقلابا فظا على قرارات الشرعية الدولية التي مثلت قراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية الأساس الممكن لحل القضية الفلسطينية وبما ينسجم مع ميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة بصون الأمن والاستقرار وتحقيق السلام على أساس العدل في العالم ، إن تلك الصفقة حاولت بذلك نسف قرارات الشرعية الدولية ومحاولة لاستبدالها برؤية ترامب الأمر الذي يمكن ان يشكل سابقة ليس فقط تجاه القضية الفلسطينية بل لتسوية أي نزاعات في العالم ، وبالنظر للخرائط المرفقة بتلك الصفقة فانها تمثل خارطة انكار كلي لحق شعبنا في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وانكار حقوق لاجئي شعبنا في العودة وفقا للقرارالدولي ١٩٤، وما تناولته الخطة المذكورة بحق ابناء شعبنا في منطقة المثلث يمثل بكل وضوح خارطة تكريس قانون القومية العنصري ليهودية دولتهم ويحمل مخاطر ترانسفير جديدة تطال مئات آلاف من ابناء شعبنا، ومن هنا وانطلاقاً من رؤية هذه المخاطر التي تستهدف تصفية الحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني كما تستهدف على المستوى البعيد منظومة المجتمع الدولي برمته فقد جاء تحرك القيادة الفلسطيني على المستوى العربي والإسلامي والدولي لمحاصرة الصفقة سريعا فعلى المستوى العربي رغم بعض المواقف المائعة لبعض الدول الا ان بيانات كل من وزراء خارجية الدول العربية وكذلك موقف منظمة المؤتمر الإسلامي والقمة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والاتحاد البرلماني العربي والعديد من برلمانات العالم بالإضافة لمواقف غالبية الدول في مجلس الأمن كلها حملت رفضا لتلك الصفقة واعتبارها مخالفة لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي

وقد شكلت مجمل تلك المواقف سياجا حاميا للموقف الفلسطيني وسلاحا سياسيا ودبلوماسيا مرتكزا للقانون الدولي. يجب ان لا يستهان به بل يجب مواصلته دون تردد، ان هذا الحراك السياسي وفر دون شك فرصة لاستمرار محاصرة الصفقة واستمرار التركيز على افشال كل القنوات التي تحاول التسلل منها تماما كما افشلت المحاولات التي حاولوا شقها باعتماد المسار الاقتصادي والإنساني على حساب الحل السياسي سواء في ورشة نيويورك شهر آب عام ٢٠١٨ ووارسو مطلع شباط عام ٢٠١٩ ومن ثم ورشة البحرين في نيسان عام ٢٠١٩

ان فشل تلك المحاولات يؤكد انه بالامكان إسقاط هذه المؤامرة تماما كما تمكن شعبنا من إسقاط مئات المشاريع التصفوية المشابه مرتكزاً في ذلك لوحدته الوطنية سلاحه الأمضى في مواجهة كل المؤمرات . وما من شك فان جماهير شعبنا وقواه السياسية كافة قالت قولها الفصل في رفض هذه المؤامرة الجديدة وهبت في كل الساحات والميادين رفضا لها، لكن ذلك ما زال يتطلب من القوى السياسية الإسراع في إغلاق كل الثغرات التي يحاول أعداء شعبنا استغلالها لتمرير هذه المؤامرة، الأمر الذي يتطلب استعادة الوحدة الوطنية فوراَ وبدون أي تلكؤ والبدء باجراءات هادئة ومدروسة لإنهاء الانقسام ورفض ايه مسارات ذات طابع اقتصادي وانساني على حساب الحل السياسي خاصة في قطاع غزة كما يتطلب التمسك بوحدة الموقف الفلسطيني الرافض للصفقة انطلاقا من انها ليست على طاولة البحث مع اي كان . ان ذلك يعني ودون أي مواربة بان لشعبنا قضية واحدة وممثل واحد هو منظمة التحرير الفلسطينية وفي هذا السياق لابد من البناء على اجتماع القيادة الفلسطينية الذي عقد بدعوة من الرئيس ابو مازن مساء الثامن والعشرين من كانون الثاني الماضي الذي شاركت فيه كل الأطراف بما فيه حركتي حماس والجهاد ان البناء على ذلك يتطلب الابتعاد عن المناورة والمماطلة التي تلت ذلك ،

ان ذلك يتطلب تعزيز صمود شعبنا بكل وسائل الصمود المتاحة وتفعيل المقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال والاستيطان ، كما وتتطلب أولا وأخيرا وضع الآليات المناسبة لتنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجالس المركزية فيما يتعلق بإنهاء كل التزامات واتفاقات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة مع دولة الاحتلال، وما ترتب عليها من التزامات بما فيها التنسيق الأمني وغيره، والعمل الفوري على تعزيز الدور الكفاحي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها باعتبارها قائدة المشروع الوطني في مرحلة التحرر الوطني.

إن وحدة الموقف الفلسطيني الرافض لصفقة القرن وتطويره لوحدة شاملة بانهاء الانقسام يشكل دون شك حجر الزاوية في افشال هذه المؤامرة خاصة وان مواقف الأحرار وغالبية بلدان العالم تقف إلى جانب موقف شعبنا ونضاله العادل لنيل حقوقه الثابتة في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس فوق أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧ . مرة أخرى فقد دللت تجارب الشعوب وفي مقدمتها تجربة شعبنا الفلسطيني ان الوحدة الوطنية الراسخة هي الطريق المجرب لافشال كل المؤامرات وتحقيق الانتصارات .

ملخص بيانات المجلس أصدرها المجلس

اصدر المجلس الوطني الفلسطيني مجموعة من البيانات وقام بمجموعة من النشاطات ، خلال شهري كانون الثاني وشباط ٢٠٢٠، فيما يلي ملخصا لأبرزها:

عمّان ٣-٢-٢٠٢٠

ثمن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون مواقف الأردن الثابتة، ملكاً وحكومة وبرلماناً وشعباً، تجاه القضية الفلسطينية.

٢-٢-٢٠٢٠

طالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد دورته الطارئة في العاصمة الاردنية عمان، باتخاذ مواقف عملية لمواجهة ورفض صفقة المؤامرة الامريكية - الاسرائيلية التي اعلنها ترامب- نتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية.

٣٠-١-٢٠٢٠

عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان، اجتماعا طارئا برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، وحضور نائبه الاب قسطنطين قرمش وامين سر المجلس محمد صبيح، والقائد الوطني فاروق القدومي.

٣٠-١-٢٠٢٠

قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون اننا في مرحلة لا مجال فيها للحياد مع من يريد تصفية القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، ونسجل اعتراضنا ورفضنا واستهجاننا لمشاركة بعض ذوي القربي في اعلان المؤامرة ، سعياً منهم لاسترضاء ادارة ترامب وحكومة الاحتلال على حساب الحقوق الفلسطينية.

٢٧-١-٢٠٢٠

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المناضل الوطني محمد زهدي النشاشيبي عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني السابق.

٢٦-١-٢٠٢٠

جدد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه القاطع لاية خطط أو مشاريع صفقات او محاولات للمس بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وكفلتها مبادئ واحكام القانون الدولي .

٢٦-١-٢٠٢٠

جدد المجلس الوطني الفلسطينيرفضه القاطع لاية خطط أو مشاريع صفقات او محاولات للمس بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وكفلتها مبادئ وأحكام القانون الدولي

٢٤-١-٢٠٢٠

طالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية والمسيحية التي تتعرض للاعتداءات والتخريب من قبل الاحتلال والإرهابيين اليهود.

٢٢-١-٢٠٢٠

أطلع المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم و اتحاداته على خطورة الإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة، التي تأتي في سياق مصادرة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، بطرق شتى وفي مقدمتها مصادرة الأراضي وتحويلها للمستوطنين/ المستعمرين في أراضي دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال.

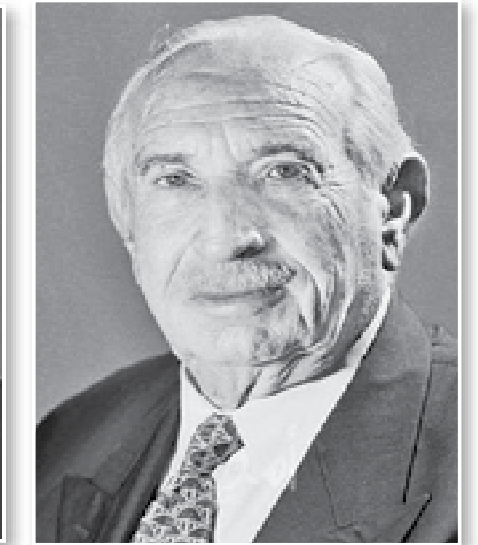
٢٠٢٠/١/٩

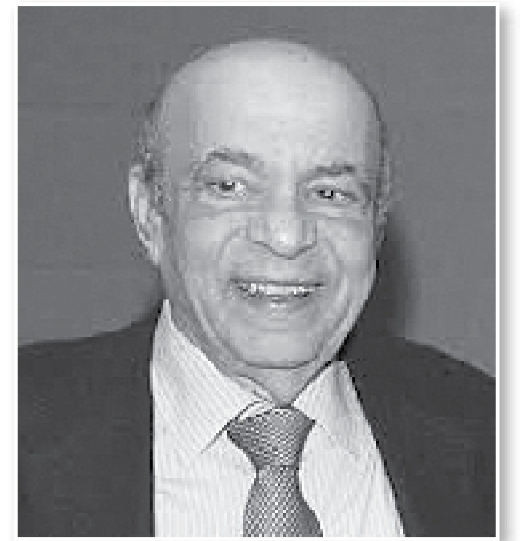
قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، إن تصريحات سفير إدارة ترمب ديفيد فريدمان لدى حكومة المستوطنين حول ما يسمى «صفقة القرن»، امتداد لسياسة هذه الإدارة العدوانية وفريقها المتصهين تجاه حقوق شعبنا.

٣١-١٢-٢٠١٩

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن اشتداد الهجمة الإسرائيلية لن تنال من عزيمة شعبنا وصموده وتمسكه بحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وعودته إلى ارضه والعيش في دولته المستقلة بعاصمتها مدينة القدس.







الزعنون ينعى المناضل محمد النشاشيبي

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المناضل الوطني محمد زهدي النشاشيبي عضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني السابق.

وقال الزعنون في بيان النعي الذي اصدره بتاريخ ٢٧-١-٢٠٢٠، ان المرحوم بإذن الله تعالى أفنى حياته في خدمة القضية الفلسطينية بكل أمانة واخلاص، وبوفاته رحمه الله خسر الشعب الفلسطيني قامة وطنية كبيرة تركت آثاراً جليلة في المواقع التي تقلدها.

وتقدم الزعنون من أسرة الفقيد ومن آل النشاشيبي الكرام بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، سائلا الله عزّ وجلّ أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وأن يدخله الفردوس الاعلى، وأن يلهم أهله عظيم الصبر والسلوان.

يذكر أن النشاشيبي ولد في مدينة القدس عام ١٩٢٥، وترأس القسم الاقتصادي وعضوية منظمة التحرير الفلسطينية؛ وكان عضوا في المجلسين المركزي والوطني لمنظمة التحرير؛ وتولى رئاسة الصندوق القومي الفلسطيني في عمان وتونس.

وعاد إلى فلسطين بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في حزيران/ يونيو ١٩٩٤ عن طريق أريحا كأول عضو لجنة تنفيذية يدخل فلسطين؛ وعين وزيرا للمالية في السلطة الوطنية وعمل في هذا المنصب منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام٢٠٠٠؛ وتولى رئاسة مجلس أمناء جامعة القدس منذ عام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٦

وينعى المناضل د. صلاح الدين الدباغ

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون ، المناضل الوطني الكبير الدكتور المحامي صلاح الدين الدباغ، عضو المجلس الوطني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأسبق، الذي وافته المنية، بتاريخ ٩-١-٢٠٢٠ ، في العاصمة اللبنانية بيروت عن عمر يناهز أربعة وثمانين عامًا قضاها مدافعًا عن قضية وطنه فلسطين.

وأضاف الزعنون في تصريح النعي، إن فلسطين خسرت برحيل الدباغ مثقفا كبيرا ومناضلا عروبيا معروفا، أمضى عمره دفاعا عن الحق الفلسطيني وعن قضايا أمته العربية.

وكان المرحوم صلاح الدين الدباغ، قد شغل عدة مناصب رفيعة، من أبرزها رئيس الصندوق القومي الأسبق.

